كتاب في جريدة

أصدرته منظمة اليونسكو عام 1996

عدد 92 - الأربعاء 5 نيسان (أبريل) 2006

في الذكرى الستين
لتأسيس اليونسكو

الإنسانية في طور البناء

أبحاث، وثائق وصور





الشريك الثقافي



المؤسسة الراعية

الذكرى العاشرة لإنطلاقة
«كتاب في جريدة»

في إطار إحتفالات الذكرى الستين لتأسيس منظمة اليونسكو تم إحياء الذكرى العاشرة لإنطلاقة «كتاب في جريدة» بحضور السيد كويشيرو ماتسورا المدير العام لليونسكو والشيخ محمد بن عيسى الجابر المبعوث الخاص لمدير عام اليونسكو للتربية والتسامح والديمقراطية والسلام راعي «كتاب في جريدة» وعدد من وزراء الثقافة العرب.

وفي ما يلي كلمة المدير العام بهذه المناسبة:



اليونسكو 14/12/2005 باريس

معالي الشيخ محمد بن عيسى الجابر يقلد سعادة السيد كويشيرو ماتسورا جائزة «كتاب في جريدة» التقديرية وتمثل منحوتة برونزية تحمل عنوان «القارئ» للفنان العراقي منقذ سعيد

السيد رئيس مؤسسة MBI Foundation، السيد محمد بن عيسى الجابر
السادة الوزراء
السيد رئيس المجموعة العربية في اليونسكو
السيد رئيس اللجنة الاستشارية لخطة تنمية الثقافة العربية ARABIA
ممثلو اللجان الاستشارية والصحف المتعاونة
السيدات والسادة

إنه لشرف كبير لي وسعادة حقيقية أن أفتتح هذا الحفل في المقر الرئيسي لليونسكو بمناسبة مرور عشر سنوات على مشروع «كتاب في جريدة»، إسمحوا لي أولاً أن أوجه الشكر إلى الشيخ الجابر الذي بادر لتنظيم هذه الذكرى المهمة.
قبل عشر سنوات شهدنا ولادة مشروع جديد يتيح للعامة بالوصول إلى أهم الأعمال للأدباء العرب، «كتاب في جريدة».
ويهدف هذا المشروع الذي يأتي في إطار جهود اليونسكو للترويج للحوار بين الحضارات وفي إطار الترويج للأدب العربي إلى توزيع ونشر المعرفة على أوسع شريحة من الناس في المنطقة العربية، مقدمة لهم شهرياً في الصحف دون أي تكلفة مالية وكل واحدة مخصصة لأحد الكتاب العرب.
لقد أطلق هذا المشروع بفضل الجهود المشتركة بعدد من الصحف العربية التي أخذت على عاتقها أن تنشر كل شهر كتاب في كل إصداراتها المحلية، ومن العوامل الأخرى التي ساعدت على نجاح المشروع هو الدعم الذي قدمته بعض الدول العربية والمؤسسات. وأنا أشكر كافة المؤسسات والدول ولا سيما الحكومة اللبنانية ومؤسسات العويس وصخر والحريري التي شاركت في مشروع «كتاب في جريدة» بشكل أو بآخر خلال السنوات الست الأولى بعد إطلاقه.
في نهاية عام 2002 وافقت مؤسسة MBI Foundation التابعة للشيخ جابر والتي تعد من الشركاء المهمين لليونسكو على تقديم دعمها الكامل لمشروع «كتاب في جريدة» الذي توقفت اليونسكو عن تمويله إلا أنها استمرت في دعمه معنوياً.

سعادتكم،
السيدات والسادة،

لقد مر عشر سنوات على بدء العمل بمشروع «كتاب في جريدة».
إن تطور هذه المبادرة الإقليمية هو أمر مذهل، خلال السنوات السبع الماضية نشر «كتاب في جريدة» أعمال 66 مؤلف وبمعدل ثلاثة ملايين نسخة للمؤلف تم توزيعها بدون أي تكلفة مالية على كافة الدول العربية. وبهذه الطريقة تم توزيع أكثر من 200 مليون نسخة من أهم الأعمال الأدبية العربية. إن هذا الناتج الثقافي يجب أن ينظر إليه على أنه الأول في المنطقة العربية من حيث الأهمية وعدد الكتب الموزعة والمشاركة الفعالة التي ولّدتها..
إسمحوا لي في هذا المجال أن أهنيء اللجنة على اختياراتهم من المؤلفين والكتب والتي عبرت عن تمثيل رائع لأهم أعمال الأدب العربي.

سعادتكم،
السيدات والسادة،

كما تعلمون فإن مشروع «كتاب في جريدة» كان محل اهتمام كبير من قبل اليونسكو منذ بدء العمل به. وفي هذا الإطار فإن الدول الأعضاء جددوا مؤخراً على أن خطة ARABIA ومشروع «كتاب في جريدة» يساهمان بشكل كبير في نشر المعرفة والثقافة العربية، كما أخذوا علم بالعمل المستمر لـ«كتاب في جريدة» الذي سيساهم في تحقيق أهداف خطة ARABIA ليس فقط في العالم العربي بل أكثر من ذلك.
إن هذا الإدراك هو بدون أدنى شك إيجابي ويوفر وجهة نظر جيدة لرؤية مستقبل المشروعين اللذين يساهمان بطرق متزامنة في تحقيق الهدف ذاته: نشر الإرث الفكري والثقافي العربية على العالم والترويج للأدب والثقافة العربية في المنطقة العربية.
من جانبي إسمحوا لي أن أسترجع مرة أخرى قناعتي، بأن مشروع "كتاب في جريدة" بخصوص مسالة الترويج للتنوع الثقافي سيستمر في تعزيز التعاون الثقافي بين العالم العربي واليونسكو.

أشكركم على إصغائكم وأتمنى لكم مناقشات مثمرة.



في الذكرى الستين لتأسيس اليونسكو

الشعلة الخفية

كويشيرو ماتسورا – مدير عام اليونسكو

عبر سنوات نشاطها الستين، أصبحت اليونسكو بلا جدل معترفاً بها على نطاق أوسع فيما يتعلق بمهامها الرئيسية، كما أنها باتت أكثر انفتاحاً على العالم وأكثر تناغماً مع المتطلبات العصرية. ورغم ذلك، ومثل الأمم المتحدة، فإن اليونسكو منظمة يجب أن تواصل التعلم وإصلاح نفسها بغية الاستجابة بصورة أكثر فاعلية لتحديات الألفية الجديدة. وهذه الذكرى الستون توفر لنا فرصة قيّمة للنظر إلى الخلف وبحث الأسباب الجوهرية التي تسوغ وتشكل أنشطتنا في الوقت الراهن.

في عالم أكثر تعقيداً وتنوعاً، ينظر الناس إلى المؤسسات لتوفير مداخل وإرشادات في السعي خلف الصالح العام. ولا يمنعنا إدراكنا الجلي لصعوبة هذه المهمة من مواصلة العمل من أجل عالم أكثر سلاماً وتسامحاً وإنسانية. هذه هي الشعلة الخفية التي تغذي اليونسكو والهدف الأساسي لكافة جهودها.

نحتاج اليوم لإلقاء نظرة جديدة على المتطلب الأخلاقي. إن القيام، من منظور حساس، بمراجعة للأفكار العقائدية والروحية والفلسفية التي صاغت اليونسكو، يعد حمايةً من النسيان، وبناءً لذاكرة مؤسساتيّة وصقلاً للوعي بالتاريخ الثري للمنظمة من أجل بناء أفضل للمستقبل.

لذا من الضروري تركيز انتباهنا على الإلهام الأخلاقي لليونسكو، واهتمامها بالحوار والتعاون، ووظيفتها العمومية لإرساء المعايير، وتناسق تطورها وسبل رقيّها. إن علينا أن نكون بعيدين، في أوقات منتظمة، من أجل إعادة استكشاف الشعلة الخفية التي تمنح معنى للوحدة الكلية.

لهذا يذهب شكري إلى الفيلسوف روجر بول دروا على مساعدتنا، في التحضير لهذا العمل، والسعي خلف مهمة التأمل الذاتي هذه، وهي المتطلب الدائم في منظمة ذات كيان ككياننا.

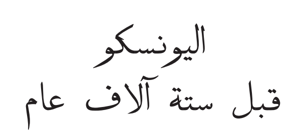
عبر شرح المعنى الذي بموجبه أصبحت اليونسكو «مؤسسة فلسفية»، وعبر إعادة كشف سلسلة مجموعات نفيسة من المعلومات، ومن خلال تذكيرنا أن الإنسانية هي دائماً «في طور البناء»، وأن دور اليونسكو هو المشاركة في المهمة الهائلة، فإن هذا الكتاب سيساعدنا على الاقتراب أكثر من المُثل التي تلهمنا.



اليونسكو، ميشال رافاسارد في احتفالية الذكرى الستين لتأسيس اليونسكو: المدراء العامون

من اليسار إلى اليمين
السيد كويشيرو ماتسورا، اليابان، مدير عام اليونسكو منذ العام 1999
والسيد ماهتار مبوا، السنغال، 1974- 1987
السيد فيديريكو مايور، إسبانيا، 1987 - 1999

الصورة الخلفية: من اليسار إلى اليمين
السيد جاييم توريس بودت، المكسيك، 1948 - 1952
السيد جوليان هاكسلي، المملكة المتحدة، 1946 - 1948
السيد رينيه ماهو، فرنسا، 1961 - 1974
السيد لوثر إفانز، الولايات المتحد الأميريكية، 1953- 1958
السيد فيتورينو فيرونيس، إيطاليا، 1958- 1960



في الذكرى الستين لتأسيس اليونسكو
إلى كويشيرو ماتسورا Koïchiro Matsura

منذ الحرف الاول
قبل 6000 عام
“لمستقرٍ لها” .. تدور
لم تكتشَف الاّ
قبل 60 عام

نقطة في محيط افتراضي
لضبط استدارة الارض واتزانها
بفرجال حكمة بوذيِة،
والتأكد من ان نجمةَ الوصايا
مازالت تبرق فوق طُورها السينائيِّ
او رؤية قطرة دمٍ لم تجفَّ منذ الفي عام
فوق صليب،
او الاهتداء بـ “الصِراطِ”
اقرب طريق الى الجنان

قُبة لجميع السموات
تحتها قارات ترضع حليب الابجديات،
شعوب ترفع هاماتها
وحدود تعرى

غابةٌ تحلَم ان تُصبحَ شجرةٍ
شجرةٌ تحلم ان تُصبحَ غابةَ

يونسكو

باريس 2006/01/06
شوقي عبد الامير

أبحاث، وثائق وصور

بمناسبة الذكرى الستين أصدرت منظمة اليونسكو مجلداً خاصا يحتوي على أبحاث ووثائق وصور نادرة، تحت إشراف الفيلسوف الفرنسي روجر بول دروا ROGER POL-DROIT . وبهذه المناسبة يتشرف «كتاب في جريدة» بالإتفاق والتنسيق مع اللجنة المنظمة لاحتفالات الذكرى الستين لليونسكو بإصدار هذه الباقة من المقتطفات التي تنشر للمرة الأولى باللغة العربية، ثمرة للتعاون الثقافي بين اليونسكو وهذا المشروع الرائد.

قام بترجمة هذه المقتطفات كل من بشر الدلال ومعتز الشبراوي.

الراعي
محمد بن عيسى الجابر
MBI FOUNDATION

المؤسس
شوقي عبد الأمير

المدير التنفيذي
ندى دلّال دوغان

الإستشارات الفنية
صالح بركات
غاليري أجيال، بيروت.

المَقَرّ
بيروت، لبنان
يصدر بالتعاون
مع وزارة الثقافة

تصميم و إخراج
Mind the gap, Beirut

المحرّر الأدبي
محمد مظلوم

سكرتاريا وطباعة
هناء عيد

المطبعة
پول ناسيميان،
پوميغرافور برج حمود بيروت

الإستشارات القانونية
«القوتلي ومشاركوه ـ محامون»

الإستشارات المالية
ميرنا نعمي

المتابعة والتنسيق
محمد قشمر

الصحف الشريكة
الأهرام القاهرة
الأيام رام الله
الأيام المنامة
تشرين دمشق
الثورة صنعاء
الخليج الإمارات
الدستور عمّان
الرأي عمّان
الراية الدوحة
الرياض الرياض
الشعب الجزائر
الشعب نواكشوط
الصحافة الخرطوم
العرب طرابلس الغرب وتونس
مجلة العربي الكويت
القدس العربي لندن
النهار بيروت
الوطن مسقط

خضع ترتيب أسماء
الهيئة الإستشارية
والصحف للتسلسل الألفبائي
حسب الاسم الأول

صورة الغلاف الخارجي:
اليونسكو، ميشال رافاسارد **ملصق الذكرى الأربعين لتأسيس اليونسكو**

صورة الغلاف الأخير:
اليونسكو منشورات اليونسكو



كتاب في جريدة
العدد السابع والعشرون
التسلسل العام: عدد رقم 92
(5 نيسان 2006)

ص.ب 1460-11 ـ بيروت، لبنان
تلفون/ فاكس 630 248 (1-961+)
تلفون 219 330 (3-961+)
kitabfj@cyberia.net.lb
kitabfijarida@hotmail.com





أثناء اللقاء الذي جمع الوفود العالمية لدى اليونسكو بمناسبة استعراض برنامج الذكرى الستين لإنشاء منظمة اليونسكو اطلق الشاعر شوقي عبدالامير، المندوب الدائم المساعد للعراق لدى اليونسكو فكرة إصدار هذه المختارات في «كتاب في جريدة» في انتظار ترجمة كاملة باللغة العربية للمجلد الخاص بالمناسبة والذي أعده الفيلسوف روجيه بول دروا Roger Pol Droit
إننا نقدم هذه المقتطفات التاريخية إلى القرّاء العرب كمبادرة منّا في إطار «التضامن الثقافي والاخلاقي للإنسانية» وهو المبدأ الذي نعمل من أجله باعتباره «حجر التكوين لسلام شامل دائم بين الشعوب» كما يعبر عنه ميثاق اليونسكو.

اللجنة المنظمة لاحتفالات الذكرى الستين لليونسكو
2006/02/27 باريس

الانسانية في طور البناء

بقلم روجر بول دروا
Roger Pol Droit

يمثل سن الستين بالنسبة للأفراد سن النضج، ونعرف أن علينا أن لا نتغير كثيراً، وأنه أوان تسوية الدفاتر، أو على الأقل القيام بجرد تمهيدي فيه نظل فعّالين، وأحيانا بحيوية، لكننا لا نستطيع تجاهل أن الشيخوخة تقترب.

الأمر نفسه لا ينطبق على المؤسسات التعاونية. فدورة حياتها تُقاس بتصانيف تختلف عن أعضاء الجسد الحيوية. وتعود بعض المؤسسات إلى قرون عدة مضت ولا تزال تعمل. لن يكون هناك الكثير من المنطق أن نتحدث عن الذكرى الستين لليونسكو فيما يتعلق بنضج المنظمة. كما لن يكون هناك أيضاً جدوى للتساؤل عما إذا كانت «شابة» أم «عجوزاً».

ما يجب أن يشغلنا بدلاً من ذلك هو جوهر تاريخها. خلال ستة عقود خلفت عدة منظمات بعضها بعضاً، وزاد عدد البرامج زيادة جذرية، وجرى تجاوز أزمات. وفوق كل شيء تطورت أفكار وغيرت اليونسكو نفسها مع العالم أجمع.

في المحصلة لا يوجد سوى القليل من القواسم المشتركة على كوكبنا منذ العام 1945، إلى العام 2005. ولم تظل الوقائع الاقتصادية والسياسية والجيوسياسية والدبلوماسية والعسكرية والتقنية والثقافية، جامدة في كل مكان. وتحولت الأفكار بدورها بصورة جذرية.

سيُقال بلا شك أن قيماً أساسية ظلّت بلا تغيير وأن مثلاً عظيمة كالسلام والتعليم للجميع والتفاهم المتبادل بين الشعوب قد استمرت. وهذا صحيح.

لكن ربما يكون هذا صحيحاً جزئياً، إذ لم يتم التحقق بصورة وافية إلى أي مدى يمكن للمعاني أن تتغير فيما تظل الألفاظ هي نفسها. وكمثال، هل ما ندعوه بـ «الشعب» في 2005 هو نفسه حقاً كذاك الذي كنا نعنيه من اللفظ في 1945؟. وليس بالضرورة أن يشير سؤال مشابه بالإمكان طرحه حول كافة المصطلحات الرئيسية: «السلام»، «التعليم»، «العلم» و«الثقافة» .. إلى دلالات غير قابلة للتغيير.

غالباً ما اتخذت المصطلحات، فيما نواصل استخدامها، دلالات جديدة، تختلف بدرجات متفاوتة عن المعاني القديمة. وهذا أوّلُ ما سيواجُهنا بعد استكشاف التاريخ الفكري لليونسكو. لكنها ليست الوحيدة.

1945 - 2005 اليونسكو تبلغ عامها الستين

نحتفل بستين عاما من عمل اليونسكو، بفضلها دخل عالم، كان ينجرف باتجاه انهيار كامل قبل عام 1945، في منحنى متصاعد، ونهض بدائيا إلى حد كبير من أعماق زمن، سيجلب مع مرور كل عام مقومات أكثر إشراقا لمستقبل أفضل للإنسانية.

تأسست اليونسكو في 15 نوفمبر 1945: لماذا؟
«الحرب العالمية المروعة» التي انتهت لتوها تركت الناس تتساءل:
«كيف كان لها أن تقع؟» وتتساءل: «وماذا الآن؟»

قدّم تأسيس اليونسكو إجابات على كلا السؤالين:

«كيف كان لها أن تقع؟»
الحرب العظمى والمروعة وقعت من جرّاء إنكار المبادئ الديمقراطية للكرامة والمساواة والاحترام المتبادل للبشر، ومن خلال نشر، مذهب عدم المساواة بين البشر والأعراق، عبر الجهل والكراهية، بدلا من المبادئ المثلى.
وعند انتهائها استدعت الحاجة إلى ترويج المبادئ الديمقراطية للكرامة، والمساواة والاحترام المتبادل للبشر، ولمكافحة الجهل، والكراهية ومذهب عدم مساواة البشر والأعراق.

«وماذا الآن؟»
العالم الذي انفتح في أعقاب الحرب العالمية الثانية كان عالما فُهمت فيه الإنسانية باكتمالية معناها، وبالتالي بتنوعيتها.

السلام وفقا لذلك يحتاج لأن يتأسس على «دعم الشعوب الجامع والدائم والصادق»، من اجل «التضامن الفكري والأخلاقي للبشرية»:
هذا هو البحث عن أعراف عالمية في مختلف الميادين.

ولهذه الغاية، من الضروري «تطوير وزيادة وسائل الاتصال بين (...) الشعوب (...) بهدف التفاهم المتبادل ومعرفة أكثر صدقا واكتمالا بمعيشة احدها الآخر»:
هذا هو التنوع الثقافي.

هذا يستدعي «ترويج التعاون بين الأمم عبر التعليم، العلم، الثقافة من اجل المزيد من الاحترام العالمي للعدالة، لحكم القانون ولحقوق الإنسان والحريات الأساسية» للجميع:
هذه هي الحملة العالمية لتحقيق التعليم للجميع.

بإيجاز، ولهدف «دفع (...) أهداف السلم الدولي والرفاه المشترك للبشرية والتي تأسست من اجلها منظمة الأمم المتحدة والتي ينص عليها ميثاقها» عبر «العلاقات التعليمية والعلمية والثقافية بين شعوب العالم»، تناضل اليونسكو لإرساء أسس **«التضامن الفكري والأخلاقي للبشرية» عبر:**
- دفع المعرفة والتفاهم المتبادلين للشعوب من خلال وسائل الاتصال الجماهيري كافة.
- منح دفع متجدد للتعليم العام ولانتشار الثقافة.
- المساعدة في صيانة المعرفة، تعزيزها ونشرها

واليونسكو تحاول، من بين أمور أخرى:
- ترويج التدفق الحر للأفكار وإيصال المعلومات للشريحة الأكبر من الناس.
- ترويج التعبير عن التعددية والتنوع الثقافي في وسائل الإعلام وشبكات المعلومات العالمية.
- ضمان وصول الجميع إلى تقنيات المعلومات والاتصالات.
- حماية التنوع الثقافي وتشجيع الحوار بين الثقافات والحضارات.
- ترويج التعليم كحق جوهري
- تحسين كفاءة التعليم
- نشر التجريب والحوار السياسي في التعليم
- ترويج صياغة وتنفيذ آليات لإرساء المعايير في الحقل الثقافي.
- ترويج الأعراف المبدئية والأخلاقية لقيادة التطورات العلمية والتقنية والنشاط الاجتماعي.
- تحسين امن البشرية من خلال إدارة أفضل للتغيير البيئي والاجتماعي.
- تحسين القدرات العلمية والتقنية والبشرية للمشاركة في مجتمعات المعرفة الجديدة.
- تعزيز الصلات بين الثقافة والتنمية عبر بناء القدرات والتشارك في المعارف.

تحاملات متناقضة

ملاحظةٌ أكثر آنيّةً تفرض نفسها عليك عندما تشرع بالتبحر في ذلك التاريخ. إليكم نقطة غاية في البساطة لكنها أيضاً نقطة نادراً ما تم إبرازها: فاليونسكو مشهورة ولكنها مفهومة قليلاً في آن واحد. فاسمها الذي تمتع لعقود بمكانة رائجة حول العالم، مألوف لدى مئات الملايين من شعوب القارات كافة. غير أن غالبية الناس ليست لديهم سوى فكرة ضبابية بشكل عام عما يكمن خلف الإسم، وهم كثيراً ما يكونون غير واعين بالطبيعة الحقيقية للمنظمة.

وغالباً ما تنقصهُم المعرفة بالنسبة للأفكار التي تؤسس لوجود اليونسكو، واللحظات المهمة في تاريخها وانجازاتها الكبرى، حتى بين جمهور مطلع.

وبدلاً من المعرفة السليمة ولا نقول الأساسية، فإن ما نجده بين الجمهور بصورة عامة هو أحكام متناقضة، لا بل متعارضة، وكأن اليونسكو كانت ذات مرة أفضل المؤسسات وأسوأها. فهي تثير الحماسة وتثير اليأس بصورة متساوية، ويعلو بها المديح إلى عنان السماء وتوبخ في الوقت نفسه.

تتعايش معاً صورتان ذهنيتان متناقضتان لليونسكو في العقل الجماعي. الصورة الإيجابية التي تعلي من شأن حماسة لها: معابد أبو سمبل، وإحياء بوروبودور، والعمل الدولي لإنقاذ البندقية والبارثينون والحفاظ على التراث، والحملة ضد الفصل العنصري والتمييز، وترويج المساواة والتسامح وحرية التعبير. أما الصورة السلبية فهي تلك التي تركز على بيروقراطية متصلبة مفتعلة، موظفون دوليون إعتّبروا غير أكفاء، والفهم بأن اليونسكو هي مصنع للورق لإنتاج خطابات دبلوماسية وتقارير غير ذات جدوى.



اليونان، 2004 معبد بالاس أثينا، آلهة الحكمة والمنطق إختير عام 1954 ليمثل شعار اليونسكو

هاتان الصورتان تتعايشان معاً دون أن تتماسا، وإذا ما جرت محاولة لتقريبهما من بعض فسيتضح فوراً أن أناساً غير أكفاء ليس بمقدورهم الإتيان بمعجزات.. لكن كل هذه إفتراضات غير معقولة وأحكام طائشة من شأنها أن تكيل المديح تارة والذم تارةً أخرى. ولا تكمن الحقيقة في إحدى هاتين الصورتين ولا في الأخرى، فكلاهما زائفتان.

والهدف الأساسي من الكتاب والذي يبدأ هنا هو تقديم اليونسكو من زاوية أخرى – زاوية الأفكار والجدالات الفكرية والتحليلات المتعمقة. نحتاج أن نبتعد عن الصور الجاهزة والأحكام المسبقة، للتوصل إلى فهم أعمق للقضايا الحقيقية، ومعرفة كيفية تبني توجه موضوعي حيال هذه المؤسسة الشهيرة والمُساء فهمها. وبكلمات الفيلسوف سبينوزا، علينا محاولة «ألا نضحك من الأعمال البشرية، ولا التأسي عليها، ولا شجبها، لكن أن نفهمها». ونيتنا أن نحاول ونظهر أن مثل هذا التوجه ملائم لليونسكو. فمن غير المجدي التهكم عليها كما أنه من غير المفيد إغداق الثناء عليها. فالأفضل هو أن نحاول الإمساك بمنطقها الداخلي واستمراريتها التاريخية.

هذا التوجه الفلسفي حيال اليونسكو يجب أن يُستهل بالإعراب عن الاندهاش من وجود المنظمة؟ «الفلسفة والإندهاش من أصل واحد». هكذا قال أفلاطون. وليس أمراً غير مجدٍ الإحساسُ بنوع من السذاجة لوجود هذه المنظمة، وهو أمر غريب للغاية في التحليل النهائي. ماذا تملك اليونسكو من غريب ومدهش؟

منظمة مدهشة وفريدة

كافة المنظمات الدولية تخضع للهموم الماديّة (التجارة، العمل، التمويل)، تضارب المصالح أو الإستجابة للإحتياجات البشرية. واليونسكو بمفردها مسؤولة عن «تشييد الدفاعات عن السلام في عقل الإنسان». وهي تروج بمفردها قيماً أخلاقية ومبادئ مجردة... وظيفة غريبة حقاً!

دعونا نحاول رؤية الموقف كما لو كنا نواجهه للمرة الأولى. ليست من الحقائق المدهشة أنه يتوجب على كافة بلدان العالم أن تمنح أموالاً وتدفع للموظفين المدنيين، وتنظم اجتماعات، وتتبنى حلولاً وأعمالاً لتطبقها بهدف رئيسي واحد هو تحسين التفاهم، والعمل من اجل الثقافة، وضمان أن المعرفة تسهم في السلام ودراسة أفضل سبل تعليم النساء والرجال بروح التسامح والمساواة. والتفكير انه منذ 60 عاما فقط لم يكن شيء من كل هذا موجوداً مطلقاً خلال التاريخ الإنساني!

للحقيقة فإن الفكرة القائلة بأن كافة البشر متساوون في الكرامة، يعيشون ظرفاً مشتركاً، ينتمون إلى نفس الجنس ونفس الكوكب تعود إلى زمن بعيد مضى قبل اليونسكو. فهي فكرة مصاغة بالفعل منذ العصور القديمة، ويمكننا اقتفائها لدى الحضارات كافة، في مختلف العصور وضمن سياقات بالغة التنوع.

لكن هذه الفكرة المجردة لا يمكنها أن تتجسد وتكوّن منظمة دولية. قبل اليونسكو، لم تكن هناك مؤسسة تجمع كافة البلدان معاً بطريقة مستمرة وانتظامية بهدف وحيد هو إرساء تفاهم مشترك بين الثقافات ولصالح السلم العالمي. ويعتبر خلق مثل هذه المنظمة تفرداً نادراً. هذه الحاجة يجب التوكيد عليها بمثابرة وتكرار حتى لو كان مملاً أحياناً، وهذه هي نقطة المفارقة الجديدة إذا ما رغبنا في فهم شيء عن موضوعنا.

دعونا ننغمس في بعض المبالغة المتعمدة؛ إذا ما أردنا فهم اليونسكو، دعونا نضع جانباً أنشطتها المتعددة، ونقاشاتها، مكاتبها ومواثيقها وطقوسها، منشوراتها الضخمة وموقعها الالكتروني ولنركز فقط على فكرتها الأساسية. ولنستمر في المبالغة لنقول بأن اليونسكو منظمة غير ماديّة، تأسست ببطء على القيم الأخلاقية. والمُثل هي أهدافها الوحيدة وهذا هو أول شيء يتوجب أخذه بالحسبان إذا ما رغبنا في الشروع بالتقاط صفتها المميزة.

وبلا شك ستتم الإشارة إلى أن اليونسكو لديها بوضوح جانب مادي ملموس فيما يتعلق بحواسيبها ومكاتبها، وأجهزة النسخ والهواتف، وقاعات اجتماعاتها، وخدماتها ومصاريفها وموازنتها. هذا صحيح. لكن المنظمة لم تتأسس من أجل وضع هذا النظام. فكل هذه المستندات المادية مجرد وسيلة. أما الغاية فمختلفة وفريدة، إنها حماية السلم عبر التفهم المشترك.

مظهرُها: التنوع في حدودهِ القصوى

إذن نحن نتعامل مع مؤسسة غربية مبنية على الأفكار ولا تعمل إلاّ على ضوئها. لنشدّد على هذه النقطة قبل أن نواصل لأبعد من ذلك، وإذا تجاوزنا ذلك فلن نكون غالباً في موقف يسمح لنا بالإمساك بمقومات وحدة اليونسكو. وخلال مسح برامجها وخدماتها، سنتحمل مخاطرة فقدان مسارنا وعدم فهم أي شيء من القاسم المشترك لهذه التعددية.

الاطلاع على كل ما قامت به اليونسكو، وكافة ما تقوم به حالياً وجميع ما تخطط للقيام به يمنحنا أسباباً للانبهار. فأيُّ مكان آخر وحقيقي أو رمزي يمكنه أن يضم بين المساهمين في نقاشاته البرت اينشتاين ويوحنا بولس الثاني وفرويد ووالت ديزني ودوق الينغتون وتشارلز دو غاغولي ونلسون مانديلا ويهودي مناحم وبابلو نيرودا وغابرييل غارسيا ماركيز وجان بول سارتر وجاك دريدا وشمعون بيريز وياسر عرفات؟

بالإمكان إضافة العديد من الأسماء الأخرى لهذه القائمة المذهلة لقادة دول ومفكرين وفنانين ممن شاركوا في عمل اليونسكو سواء على أسس دائمة أو عرضية.

إن التعددية المفتوحة النهايات التي مثلتها غزارة كهذه للأصوات المميزة، تجاربها تعددية فذة، ومربكة. ومن خلال نظرة أولى سريعة على برامج اليونسكو، أي مكان آخر في العالم، حقيقي أو رمزي، يُشغل باله بلغات منقرضة إلى جانب الكائنات الحيّة مع المساواة بين الجنسين فضلاً عن طرق الحرير، والأرشيف المعرض للخطر والتعليم الخاص للمعاقين والتسامح والجينوم البشري والهوة الرقمية، ناهيكم عن الرقصات الشعبية وأخلاقيات العلوم الحيوية والفلسفة؟

مرة أخرى، نفس الانطباع عن التباينات الفائقة يمكن أن يثار عندما نبحث الأفكار التي تجري عبر تاريخ اليونسكو والعناوين الرئيسية التي وسمت هذه اللحظة أو تلك طوال 60 عاماً من التواجد. ومن النظرة الأولى، سواء بصورة صحيحة أم خاطئة فإنه لا يبدو أن هناك قدراً كبيراً من السمات المشتركة بين «التعليم الأساسي» كما كان يعرف خلال خمسينات القرن العشرين و«التعليم طوال الحياة» كما نفهمه اليوم، وأكثر من هذا بين «ثقافة السلام» في التسعينات والدفاع عن «ثقافة التعددية» اليوم.



المنطق الداخلي

مع ذلك هناك منطق داخلي بالضرورة، خط متواصل، يقود أداء هذا العمل الهائل بصورة يمكن فهمها. نحتاج للتمسك بقوة بهذه الفكرة من البداية إذا أردنا أن نتجنب الشعور الكريه وفوق كل شيء المثبط، بأن هذا التكاثر مقدر له البقاء غامضاً. لاكتشاف هذا المبدأ الحاكم، ليس على المرء سوى أن يقرأ دستور اليونسكو، والذي صيغ بوضوح خلال مؤتمر لندن في 16 نوفمبر 1945.

تقول إحدى الفقرات تحديداً:

«البلدان الأعضاء في هذا الدستور، إيماناً منها بالفرص الكاملة والمتساوية للتعليم للجميع، في المسعى غير المقيد للحقيقة الموضوعية، وبالتبادل الحر للأفكار والمعارف، تعقد العزم وتوافق على تطوير وزيادة وسائل الإتصالات بين شعوبها وتطبيق تلك الوسائل لأهداف التفاهم المشترك ومعرفة أكثر حقيقية ومثالية لحياة بعضها البعض».



شعار اليونسكو

إنّ هذه الفقرة، وصياغات أخرى معروفة جيداً في الأبواب التمهيدية للدستور تحمل نفس الدلالة، مبنية على قناعات فريدة وقديمة للغاية، مرتبطة أساساً بميلاد الفلسفة والتفكير بنفس الإتجاه، وهي التي تقول بأنّ المعرفة عامل للتقدم الأخلاقي، وتعزيز السلام في العلاقات بين البشر.

هذه ليست حقيقة تثبت نفسها وتقود التوافق دوماً. فالمعرفة وتحسن العلاقات البشرية تعرضتا بصورة متكررة لفك الارتباط بينهما. وفي هذه الصلة، جرت المجادلة بأن الأخلاقيات هي شيء والعلوم هي شيء آخر: إن المعرفة تتواجد في يد والعمل والقيم في اليد الأخرى. ومثل فك الارتباط هذا كان عملة شائعة في الفكر الحديث.

على العكس من ذلك فإنّ دستور اليونسكو فيما يتعلق بنيته الجوهرية، يستند إلى كونه مبنيّاً على إعادة تفعيل هذه الفكرة العتيقة للغاية في الجمع بين المعارف والأخلاقيات. ففي الثقافة اليونانية خلال العصور الغوابر كما في ثقافات أخرى، وخاصة تلك التي في الهند والصين، لم يكن الفصل بين المعرفة والحكمة أمراً ممكناً فأي تقدم في المعرفة يضمن تقدماً في حقل الأخلاقيات ومن ثم في السلوك الاجتماعي. مما يعني أن الشر الحقيقي الوحيد، المصدر الفريد لكافة الحظوظ البائسة، المادية والمعنوية، هو الجهل.

منذ استهلالها، اعتبرت اليونسكو على نحو جلي أن الجهل هو مصدر العلل الإنسانية. فلأنهم كانوا يجهلون أحدهم الآخر، ويجهلون واقع ثقافاتهم وحضاراتهم، ازدرى بنو البشر بعضهم البعض، ومن ثم كرهوا بعضهم البعض، وأخيرا شنوا حروباً فيما بينهم.

هذه هي أساساً رسالة الاستهلال. وبناء عليها أصبح الجنس البشري قادراً على فهم الآخرين بصورة أفضل، ولم يعد يزدري بعضهم البعض وذلك فور أن حازوا على المعارف الكافية حول أنفسهم، وحول ما حققه بنو جنسهم في كافة الحضارات المجاورة، مما مكنهم في النهاية من كبح جماح ميلهم نحو شن الحروب على الآخرين.

وعلى الرغم من التخطيط المفرط فيما أسلفنا، تمثل هذه الأفكار المتتالية، الأساس المتين الذي يقوم عليه الصرح الكبير والمتشعب لليونسكو وتاريخها. هذا الأساس يكرر بطريقته الخاصة ما قاله سقراط في أثينا العتيقة، «لا أحد شرير طواعية». وهي مقولة يجب بالتأكيد ترجمتها لكن بتحريف بسيط على شكل «لا أحد ميال للقتال طوعاً».

تظل الفكرة المركزية هي نفسها: الجهل وحده هو العدو، و«الأشرار» أو «المتقاتلون» هم ضحايا جهلهم الخاص نفسه. فهم مخطئون في موضوع الصلاح، ويخلطون بين الحاجة إلى التضامن الإنساني، وحب الحقيقة والصلاح، مع مصالحهم الخاصة أو حساباتهم قصيرة النظر الهادفة إلى المحافظة على السلطة.

هذا التقارب مع اليونان القديمة (المنعكس على واجهة وأعمدة شعار معبد اليونسكو) لا يستبعد بأي حال، كما يجب التشديد هنا، الصلات الأخرى الممكنة. وحقيقة إعادة كافة العلل إلى الجهل تعتبر كذلك جذراً رئيسياً للفكر الآسيوي. ودعونا لا ننسى، على سبيل المثال، أن الجهل عند بوذا ليس مصدر ارتباطنا الوهمي بالأشياء فحسب، بل هو في الوقت نفسه العنصر الرئيس الذي تنبع منه كافة العلل التي تؤثر على الكائنات البشرية.

يمكننا جميعاً إثراء القائمة بإضافة نوعياتنا الخاصة من المرجعيات. إن روابط «الجهل – المرض – العدوان» و«المعارف – الفوائد – السلام» حاضرة، بهيئات محددة، في أنماط الفكر كافة. في التعاليم اليونانية، كما في الصين والهند وأفريقيا ومناطق أخرى، نجد نفس هذه الفكرة القائلة بأن المعرفة، سواء كانت تقليدية أم منطقية، تشتمل على عامل التحسن الذاتي الفردي والجمعي، الذي ينطبق بصورة أكثر عمومية على الإنسانية جمعاء.

وإذا كان هذا صحيحاً، فان اليونسكو منظمة دولية مذهلة حقاً. أرست لنفسها بوضوح جلي هدف إنشاء مجتمع إنساني في سلام مع نفسه على أسس من المعارف، عبر وكالة التربية والعلوم والثقافة، لتطبيق، كما يمكن أن يقال، أقدم النوايا وأكثرها تجذّراً للثقافات الإنسانية المتعددة.

من الفكرة إلى تطبيقاتها

إنه طريق طويل، من هذه الفكرة المبدئية – رفع المعرفة إلى مكانة القيمة المؤسسة وما يستتبع ذلك من إقصاء للجهل – إلى التعقيد الفائق لليونسكو اليوم، وأنشطتها الواسعة النطاق وبرامجها العديدة.

إن القيام ببحث متعمق ضروري وذي أهمية قُصوى لفهم كيفية الانتقال من هذه الفكرة الجوهرية المبدئية إلى تطبيقها العملي، ولاحقاً إلى تاريخ مختلف وجهات النظر التي صاغت أفكار اليونسكو،

ويجب على هذا البحث أن يحاول مجابهة الأسئلة التالية: كيف تم تحديداً رسم المشروع الأصلي لليونسكو؟

كيف تشكلت الأفكار الرئيسية التي تُعرِّف المنظمة؟

كيف تطورت هذه الأفكار؟ وما هي نقاط التحول الرئيسية، لحظات الأزمات وتغيير الاتجاه أو إعادة التكييف التي كانت من معالم هذا التاريخ الفكري؟

من المأمول أن يساعد هذا الإصدار على إطلاق بحث كهذا. وهذا لا يقال إنطلاقاً من أي شعور زائف بالتواضع: فبالنظر إلى نطاق المهمة، من الواضح انه لا يمكن القيام بها من قِبَل شخص واحد أو عبر فترة زمنية قصيرة. فالتاريخ الحقيقي لليونسكو لم يدوّن بعد. وهناك دراسات موجودة بالفعل، لكن عملاً حقيقياً كبيراً لا يزال بانتظار أن ينجز. وسيوكل الأمر إلى مجموعة من المؤرخين، للقيام بهذه المهمة، في المستقبل القريب.

لا تقوم المطبوعة الحالية في مجملها بأي ادعاء بإعادة تركيب هذا التاريخ، أو تحليل تعقيدات ذلك التاريخ بالتفصيل؛ يجب اعتبارها كمقال، ومحاولة لتحليل عدد من العناوين الرئيسية، وبالتالي نوع من الإبحار في عباب محيط سجلات المنظمة.

إذا خرج القرّاء بانطباع أنهم اكتشفوا مدى أهمية الجدالات التي تجري عبر تاريخ اليونسكو، وإذا ما اندهشوا لقراءة وثيقة كانت غير معروفة لديهم في السابق، وإذا ما جرت توعيتهم، خلف الواجهات الرسمية والمؤتمرات الدبلوماسية لمنظمة دولية كبرى، بأهمية وتنوّع الوجود الفكري، الذي اتسم طبيعياً بالتوتر أحياناً، فإن هذا العمل سيحقق مبتغاه.

يمكن للمرء في الواقع أن يخطئ في التفكير بأن هذا التاريخ متناغم وسلمي ويخلو من الأزمات والمواجهات. فالدبلوماسية تلطف من اختلافات معينة، وتمكن المسؤولين من إخفاء النزاعات، لكن تلك الاستيعابات لها محدوديتها. لقد شهدت اليونسكو تصادم الكتل خلال الحرب الباردة، كما شهدت مغادرة الولايات المتحدة قبل عودتها إلى المنظمة في السنوات الأخيرة. كذلك وقعت نزاعات محتدمة حول إسرائيل. ومن جهة أخرى تتضمن المسائل الجديدة اليوم مسألة حقوق المرأة، التطبيق الصارم لحقوق الإنسان وحماية البيئة؛ وفي هذه المواضيع، كما في أخرى، هناك خلافات.

في الواقع لا توجد هوة إيديولوجية أو جيوسياسية إلا وألقت بظلها أيضاً عبر تاريخ اليونسكو والجدال الذي يحدث داخل هذه المؤسسة. هذه الظاهرة تأكدت أكثر بالتأثير المتزايد الذي تمارسه الدول على المنظمة. أحد المظاهر المهمة في التاريخ المؤسس لليونسكو، والذي كان له تأثير قوي على الجدالات الفكرية داخلها، كان الانتقال من مجموعة من الشخصيات المفكرة التي تتحدث بأسمائها الخاصة إلى جمعية من الدبلوماسيين الذين يدلون بتصريحات نيابة عن حكوماتهم.

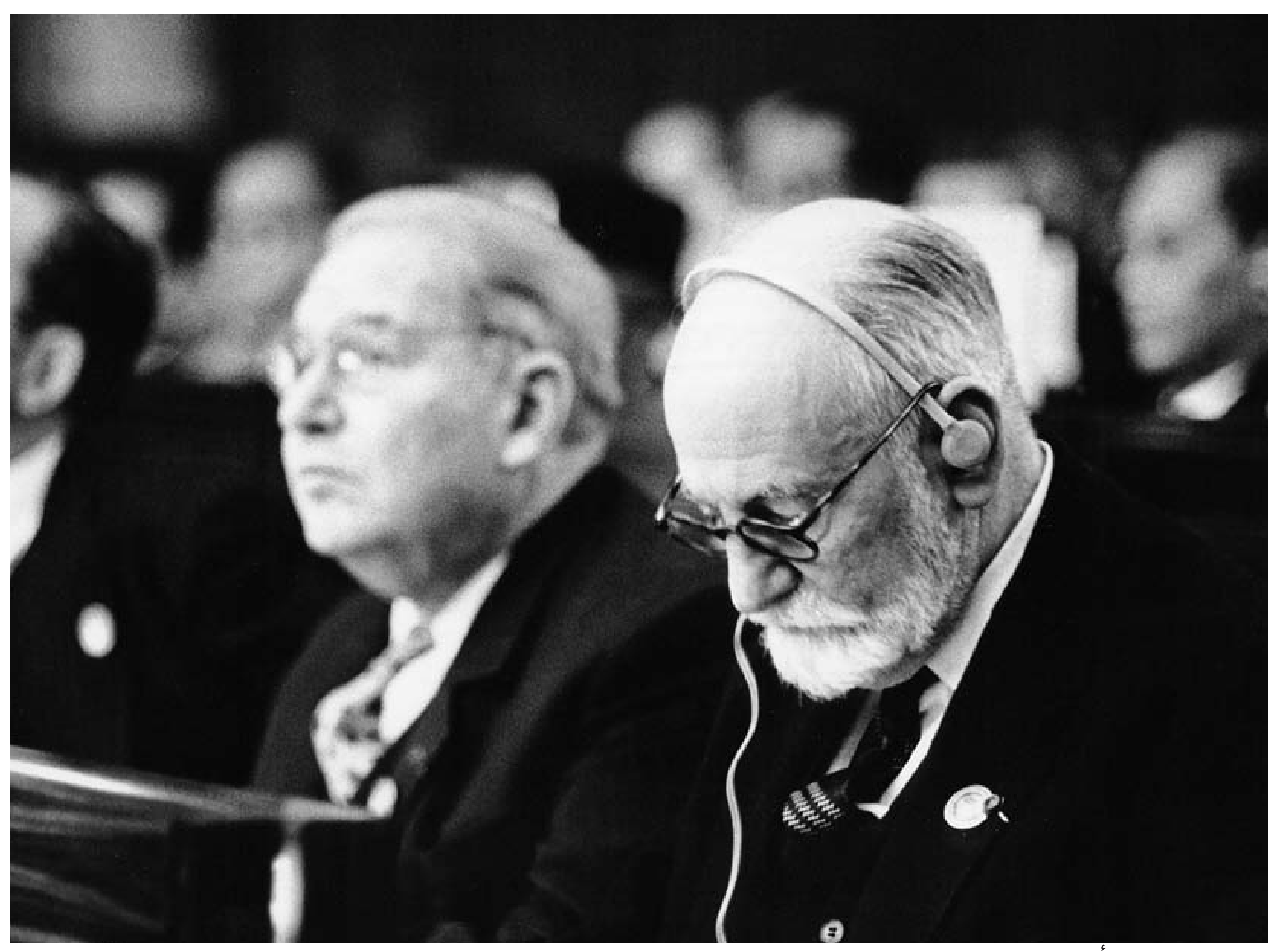
ويجد المرء آثاراً لهذه التوترات والصراعات في محصلة الوثائق الموجودة. بالإضافة إلى اختلافات حقيقية، جرى الإعراب عنها في صورة مناقشات منطقية، كانت مواتية لإجماع عمومي وضبابي.

ومع ذلك، وكما سنرى، فإن لحظات الأزمات هذه هي أقل أهمية بكثير من إلحاح المُثل المؤسسة. ولهذا تم إيلاء أهمية شديدة لهذه الأفكار المهمة والطرق التي تطورت بمقتضاها، والتي تمثل الأقنية الرئيسية في التاريخ الفكري لليونسكو.

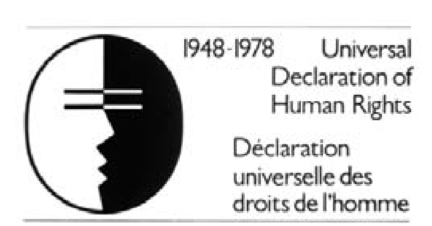
ينصب التركيز في هذه المطبوعة على هذا التاريخ وحده، وما يتبعه؛ وهي لا تغطي كافة أنشطة اليونسكو. فقد لا يتم التطرق في الصفحات التالية إلى برامج رئيسية، تتضمن موارد بشرية هائلة وموازنات، لكنها قليلة التأثير على التغييرات في الأفكار. ولهذا فان هذا العمل ليس بكاتالوغ للمنجزات، ولا هوسجل تفصيلي لعمل وجهود عالمية النطاق دامت ستين عاماً. بل هو عملٌ يوفر مراجعة، انتقائية بالضرورة، لستة عقود من التاريخ الفكري.

والسؤال الذي سيجرى طرحه تحديداً: ما هو التاريخ الفكري لليونسكو؟ هل يتضمن فقط اعتبار الأفكار التي قامت عليها اليونسكو؟ هل سيتضمن الأفكار التي جرى تقديمها في مختلف هيئاتها وبرامجها، وفي وثائقها وتقاريرها الرسمية؟ أم يجب القيام بتحديد أكثر اتساعاً يأخذ بعين الاعتبار أيضاً الأفكار التي تم التعبير عنها في الاجتماعات والندوات وباقي المنشورات التي رعتها المنظمة، والتي يتحمل محرروها وحدهم مسؤوليتها؟

من الواضح أنه من الأفضل القيام بأوسع اختيار ممكن. وأحد الأهداف الرئيسية لليونسكو هو أن تكون منتدى ومكان التقاء للتبادلات والمناقشات، منصة للتعبير عن المواقف المتنوعة وأحيانا المتعارضة. وهذه التنوعية المفتوحة النهايات جوهرية لحياتها الفكرية. لذا سيكون بالتالي من الصعب للغاية أن نفصل، بأسلوب حازم كلي لا لبس فيه، بين الأفكار النابعة «من الداخل» عن تلك النابعة «من الخارج».



رينيه كاسان الملهم الأساسي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان



شعار ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 - 1978

بحر من الوثائق

لكن كيف يتم الاختيار؟ وما هي النصوص التي سيجري اختيارها من المجموعات الهائلة من الوثائق المتاحة؟ كيف يمكن اختيار بضعة ملخصات من بين مئات الآلاف من الصفحات التي تشكل سجلات المناقشات التي جرت في اليونسكو والمنشورات التي رعتها؟ فهذه السنوات الستون شهدت إنتاج مئات التقارير، وآلاف الخطب وعدداً لا يحصى من المذكرات والوثائق.

وإذا ما أضفنا تلك الخطابات التي ألقاها المدراء العامون، وتقاريرهم إلى المجلس التنفيذي، وبيانات الوفود إلى مختلف دورات الجمعية العامة، والعدد الكبير من المنتديات واجتماعات الخبراء وأيام الدراسة التي نظمتها اليونسكو، سنجد أنفسنا بمواجهة بحر من الإعلانات والوثائق، بأشكال مطبوعة أو رقمية. كما لا نستطيع تجاهل كل تلك الأصوات التي أعربت عن نفسها في اليونسكو، في مجالات العلوم والفلسفة، والروحانيات، والأخلاقيات، والآداب، بما يوصل إلى جدول مبهر من الأسماء العظيمة.

هذه الكمية الضخمة من النصوص يمكن أن تؤدي إلى الشعور بالدوار. فكيف يمكن للمرء شعوره، في أوقات معينة، بالانسحاق، بالوعي بعدم الأهلية للإحاطة ولإستبقاء كل شيء؟ والإجابة هي قبول أن النتيجة لن تكون أكثر من مقال في التاريخ الفكري لليونسكو، و«مراجعة»، وليست تاريخاً كامل النطاق، وهو ما يستدعي بحثاً جمعياً علمياً خلال فترة زمنية طويلة نسبياً.

هذه الرحلة في ملفات الأرشيف، كما ذكرنا، تمت لإبراز ترابط الكل. والهدف هو تحديد ما يمثل الصفة المميزة لليونسكو وما يمكننا من التقاط الطبيعة المحددة لعملها (أو الخطوط الرئيسية لذلك، على الأقل، أمام استحالة استكشاف كل شيء وإحصاء كل تفصيل).

ولهذا كان من الضروري أن نلزم أنفسنا بعدد من القوى المحركة الرئيسية، والنقاط المحورية، ولحظات التغيير. وهذه العناصر مصممة لجعل اليونسكو معروفة بصورة أفضل، من أجل تفهم أفضل لإسهاماتها وهويتها الفريدة.

وكما في أي مجموعة من النصوص، فإنها انتقائية جزئياً. وأيا كان القلق بخصوص التوازن والموضوعية، من المحتم أن يحمل الخيار طابع محرره. وتصادف إنني فيلسوف، وأنحو تجاه اعتبار اليونسكو – بوظيفتها، وتاريخها، ومستقبلها – مؤسسة فلسفية. ولهذا تم استدعاء بعض الكلمات التوضيحية لمعنى هذا التعبير.

مؤسسة فلسفية

سيرفض بعض الفلاسفة بلا شك فكرة أن اليونسكو مؤسسة فلسفية. البعض يؤمن أن المؤسسات الدولية تنتمي إلى حقل القانون، السياسات والتاريخ – باختصار، إلى عالم الاحتمالات والسلطة – وليس عالم تاريخ الأفكار، الذي لا يزال أقل فلسفية بكل جلاله النظري. أنا أؤمن، على النقيض من ذلك، بأن من غير المرغوب فيه أن تنفصل الفلسفة عن شؤون العالم، وعن آمال ومخاوف الجنس البشري. ولهذا فإن فكرة مؤسسة دولية عظيمة يجب أن تكون في جوهرها فلسفية في طبيعتها، تسعدني بدلاً من أن تصدمني.

وهناك أيضا دبلوماسيون قد يعارضون هذا المقترح. فطبيعة اليونسكو في عيونهم ليست مرتبطة جوهرياً بالفلسفة. ولديها العديد من المهام العملية والطارئة للقيام بها لدرجة يكون من الأفضل معها نصحها بملاحقة تلك الأهداف بدلاً من طرح أسئلة بهذه الطريقة حول هويتها الخاصة. حصلت مناقشات بين الفينة والأخرى في أن الفلسفة تمثل حقلاً «علوياً» لا يجب أن تهتم به اليونسكو بما أن عليها مجابهة مهام ضخمة مثل محو الأمية ومكافحة الفقر المدقع.

لذا دعونا نكن واضحين: بأي معنى تكون اليونسكو منظمة فلسفية؟

فكلمة «فلسفية» يمكن أن يكون لها معنيان. في الحالة الأولى، قد ينطبق الاصطلاح على مسار أو كتاب أو مدرسة تنتج تحليلات منهجية لعناوين رئيسية تقرها الفلسفة كعناوينها الخاصة. وهنا فان المسألة تتعلق بـ «إنتاج الفلسفة» بمعنى تقديمها ونقلها وبثها.

وهذا المعنى ليس على صلة بهدفنا: فاليونسكو لا تنتج فلسفة، فتلك ليست مهمتها. ولذا فإنها ليست فلسفية بهذا المعنى.

إلا أن المرء قد يتحدث، بمعنى آخر، عن السلوك أو التوجهات على أنها فلسفية، أو يتحدث في الواقع عن مؤسسة فلسفية بما لا يعني إنها مناسبة للفلاسفة، أو إنها تتحدث عنهم، فهي بدلاً من ذلك تقدم نوعاً من نتائج عملهم.

لم تعد المسألة إنتاج فلسفة بل أن تكون جزءاً من تراثها، وهذا مختلف تماماً. وهذا المعنى ملائم لليونسكو. فهي تعد منظمة فلسفية بمعنى أنها نتاج تفكير فلسفي.

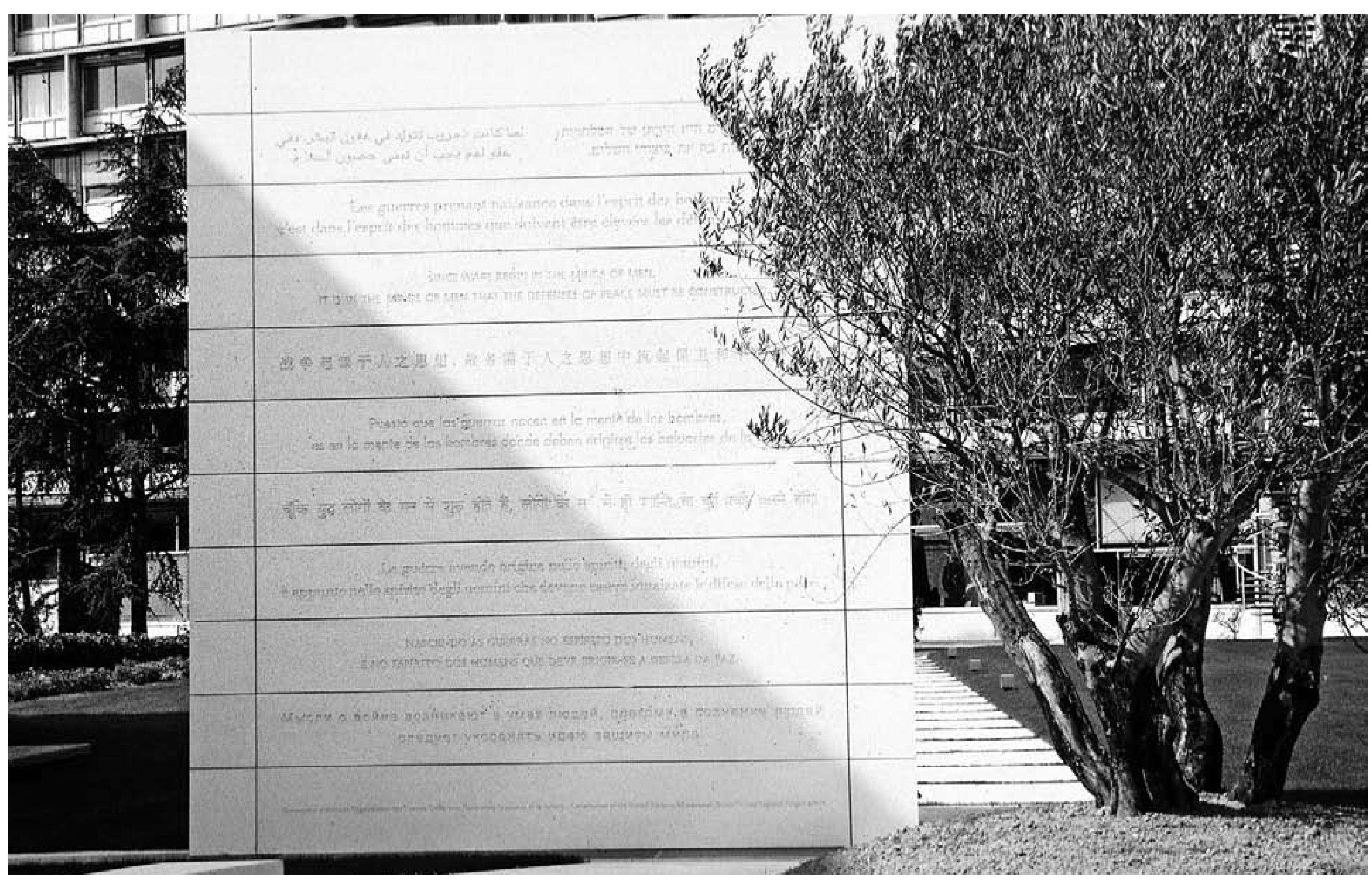
سيتوجب أيضاً إيضاح بأي الطرق تشكلت جوهرياً من تراث ونوايا فلسفية. دعونا ننتقل من الأمور الخارجية إلى الأساسيات والعودة إلى الاستهلال والى الدستور. فمن الصادم أن الأفكار العامة والتجريدية التي تشكل أقنيتها الرئيسية ليست ممثلة بطريقة منعزلة ومنفردة. فهي تشكل شبكة، ووحدة متماسكة ذاتياً.

هذه الملاحظة مبتذلة. إلا أن ما يمثل هيئة الفكرة الفلسفية هو فوق كل شيء الترتيبات المتبادلة للمفاهيم، ولعلاقاتها واعتمادها المتبادل على بعضها البعض. وفي دستور اليونسكو، تكشف شبكة من الأفكار المرتبطة ببعضها عن نفسها كذات أهمية خاصة: «الحرب»، «السلام»، «الكرامة»، «العقل»، «الإنسانية». كما تدخل أفكار أخرى في نطاق التأثير ضمن المنظومة الإجمالية، وخاصة «الشعب»، «التقدم»، «الحوار»، «التضامن»، و«الحرية».

ستظهر قراءة تاريخية القرابة بين دستور اليونسكو ومشاريع القرن الثامن عشر للسلام الدائم، كما دعا إليها روسو واقترحها كانط، حليفة للسبيل الجديد لوضع التوكيد على الثقافة وانتشار المعارف كمدافع عن السلام.

وفي هذه الصلة، يجب إيلاء إهتمام خاص لفكرة الإنسانية. فقراءة الدستور تقودنا إلى ملاحظة أن هذه الفكرة مطبقة بمعنيين. فهي تدل من جهة على المجتمع الذي تأسس من قبل أفراد في مجمله. ومن جهة أخرى فإن فكرة الإنسانية يجب فهمها كقيمة محددة للأعمال المتسقة مع الكرامة. وبهذا المعنى، تقف الإنسانية كقيمة في معارضة الأعمال اللا إنسانية، عديمة الجدوى والهمجية.

والمحتوى الفلسفي والقانوني والفكري لهذه الفكرة الإنسانية يظل بحاجة إلى الإحكام، وسنرى، عبر هذه المطبوعة، كيف تنزع اليونسكو للقيام بذلك.



ساحة التسامح داين كارافان، حديقة مقر اليونسكو

شبكة من المفاهيم

لفهم طبيعة «الجوهر الفلسفي» لليونسكو، دعونا نحاول تعريف فكرتها القائدة المبدئية والأساسية بشكل أكثر إحكاماً. سنعود إلى استهلال الدستور مجدداً: «لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، فانه في عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام». تبدو هذه العبارة واضحة وبسيطة؛ إلا انه يمكن النظر إليها على أنها تمتلئ بصعوبات عندما نشرع بتأمل محتويات مفهومها الدقيق.

فما هو المقصود بـ«عقول البشر»؟ هل هي ضمائرهم الفردية، نفسياتهم، ضميرهم الجماعي؟ فللعبارة معانٍ مختلفة تعتمد على الإجابة التي نمنحها للسؤال. ولنضعها بطريقة أخرى: إذا كان علينا أن نصف عوامل الحرب الحاضرة في عقول البشر بكلمة واحدة، فهل سنقول إنها عوامل «روحانية»، «نفسية»، «إيديولوجية»، «ذهنية» أم «ثقافية»؟ الكل يشعر بمستويات متفاوتة الوضوح، إن ما هو متضمن هو كل تلك الأمور معاً. غير أن هذه المصطلحات المختلفة لا تحيل إلى نفس الوقائع، ولا إلى نظريات متساوية.

السطور التالية لنفس النص المؤسس تطور تطبيقات تلك العبارة الافتتاحية. وهي بدورها مبنية على مبدأ أساسي يخاطب العقول، كما رأينا سابقاً، هو العائد لأفلاطون. فما هي الحرب في التحليل الأخير؟ إنها نتيجة الجهل. وإذا اختار البشر العنف والموت، فهذا نتيجة لعماهم، فالحرب نفسها مرتبطة ببعض النقص في المعرفة، وبعض القصور في الفهم. ومن هذا الموقف، فان جنساً بشرياً مكوناً من أفراد يتمتعون بالمعرفة سيكون جنساً يعيش في سلام: وإن مهمة اليونسكو، بهذا المعنى، هي بناء هذه الإنسانية عبر كل الأخلاقيات.

إذا قبل المرء أن هذا الخيار الجوهري الفلسفي يكمن في قلب دستور اليونسكو، فيجب في الوقت نفسه ملاحظة حقيقة كون تلك العبارة موجهة إلى «العقل» تستلزم تواجد النفسية، التي تهم البشرية أجمع أو «الشعب» وتمثيله الجمعي. ولهذا نجد أن العبارات الافتتاحية للاستهلال تسرد وتنظم سلسلة من الأفكار النفسية أساساً (من بينها «الجهل»، «الشك»، «انعدام الثقة»، «الاختلافات»، «النفي»، و«الدعم الإجماعي الدائم والصادق»).

هذا البعد النفسي يكتمل ويتعزز بواسطة الأخلاق: «المبادئ الديمقراطية للكرامة والمساواة والاحترام المتبادل للبشر»، «كرامة الإنسان»، «العدالة والحرية والسلام»، و«التضامن الفكري والأخلاقي للجنس البشري».

تلك المصطلحات الأخيرة تشير إلى تراث معاصر من نمط مختلف عن الجوهر الأفلاطوني الطابع. ينبع قدر مهم من أفكار اليونسكو من فلسفة التنوير ومثلها العامة. وهذه بداهة أكّدتها الأهداف التي حددها دستور المنظمة بما يتضمن من ترويج «الفرص الكاملة والمتساوية للتعليم للجميع»، «السعي غير المقيد خلف الحقيقة الموضوعية» و«التبادل الحر للأفكار والمعارف».

تاريخ ثري ومتنوع

ما سبق يجب أن يساعد في إيضاح بأي معنى يمكن أن يقال إن اليونسكو مؤسسة فلسفية. غير أن هذا التفسير يظل غير كاف. والسؤال الحقيقي المتعلق بالتطبيق، المحدد لليونسكو، لهذا الجوهر الفلسفي العام. المظهر المميز لليونسكو ليس المشاركة في القناعات الأساسية التي حددناها لتونا. فهناك آخرون أيضاً تنطبق عليهم، وأولئك الذين يقومون بهذا – سواء كانوا أفراداً أم مؤسسات، حكومات أم منظمات غير حكومية – كثيرون للغاية.

ما هو مقصور على اليونسكو هو إنها أخذت على عاتقها مسؤولية وضع تلك المثل حيز التطبيق – بصورة متماسكة ومتواصلة وعالمية.

من الحيوي بحث هذه الجهود في وضع أهداف اليونسكو ضمن حيز الممارسة من منظور علاقتها بتاريخ الأفكار. وبالإمكان بالطبع مقاربتها من زوايا أخرى. فمن الممكن، على سبيل المثال، تدوين تاريخ برامج اليونسكو، وموازنتها ومصادر تمويلها، وعلاقاتها بالبلدان الأعضاء، ونجاحاتها وإخفاقاتها. وكافة خطوط المقاربة تلك ستتم متابعتها بلا شك في الأعوام المقبلة. لكن هذا الكتاب يتبنى وجهة نظر مختلفة.

فهو مبني على المقدمة المنطقية التالية: تطبيق المثل يولّد نشاطاً ذهنياً. كيف نتحرك من المبادئ إلى المنجزات العملية؟ هذه مهمة اليونسكو، التي تملك وجهاً عملياً ونظرياً. لأنه لا بد من القيام بأنشطة تشخيصيّة وابتكارية لمعرفة كيفية التحرك. يجب الجمع بين أنماط متعددة من التفكير: تقرير المهمة التي يجب البدء بها، التبصر في الأولويات، وضع المناهج، التمييز بين مجالات العمل ونقاط تداخلها المتعددة، ابتكار مناهج للتنسيق، معايير ورموز متقنة التناغم. هذه القائمة الموجزة لا تغطي كافة مظاهر هذا التاريخ المحدد، فالموضوع متعدد. ومن الضروري كذلك، على سبيل المثال، الانفتاح على الحوار، وقياس مُثل اليونسكو مقابل توجهات الفكر الراهنة، والسعي للفعالية ولأدوات فكرية جديدة.

هذا العمل يحاول، في نطاق عدد محدود من الصفحات، منح فكرة ملائمة عن كثافة وتنوع وجودة هذا التاريخ الفكري. وبالنظر إلى التمتع، عبر عدة أشهر، بميزة الدخول إلى كافة سجلات المنظمة ومنشوراتها، كان من الضروري اختيار وتقديم مجموعة من الوثائق التي يمكنها منح نظرة شاملة إلى الحقائق المتعددة لهذه العقود الستة.

حاول هذا الاختيار إحترام تعددية النصوص وأنواع الوثائق. لذا سيجد القارئ في هذه المقتطفات التاريخية شظايا من تقارير رسمية وخطابات للمدراء العامّين إلى جانب مقالات من مطبوعة رسالة لليونسكو (بريد) وفقرات من الأعمال التي نشرتها المنظمة أو رعتها. وأنا واع بالطبع، حسب الصياغة المعتادة، إلى أن هذه الكتب والكراسات «لا تعكس بالضرورة رأي اليونسكو». ومع ذلك، فمن غير المنكور أن هذه الوثائق تنتمي بحقها الخاص إلى الحياة الفكرية للمنظمة.

وتبقى الإشارة إلى النسق الذي جرى ترتيب هذه الوثائق وفقه.

منحوتة الرجل السائر جيا كوميني، مقر اليونسكو

بناء الإنسانية

ما هي مهمة اليونسكو؟ بناء الإنسانية.

هذه هي الفكرة التي بزغت في وقت مبكر، حيث أن الأفكار الأخرى كافة تنبع منها. ولقد عززت التجربة من هذه القناعة. بلا شك سيُقال إنها صيغة غريبة. وهي لذلك تتطلب بعض الإيضاحات.

تستلزم مهمة «بناء الإنسانية» إقراراً بأن الإنسانية ليست حقيقة ممنوحة. فالإنسانية لا تفهم هنا على أنها المجموع الخالص للأفراد الأحياء حالياً، ولا على أنها مجموع المتوفين المقابل لمجموع الأحياء. وعندما نتحدث عن «الإنسانية في طور البناء»، لا يمكننا أن نشير إلى بيان إحيائي (بيولوجي) ولا إلى مجرد حقيقة ديموغرافية بسيطة.

فهناك متطلب أخلاقي أصبح مفروضاً على النوع البشري كنوع بيولوجي. وكان لدى الرومان القدماء بالفعل إسماً له – humanitas أو الجنس البشري، وهو مفهوم كوحدةٍ كافةُ أفرادها متساوون يحوزون نفس المكانة الأخلاقية ونفس الحقوق الأساسية. كما أنها حقيقة على مدى الكوكب الأرضي، لا بد أن تمثل القيم المتعلقة بكرامة الكائن البشري، وبالحرية الإنسانية واحترام السلامة الجسمانية والقناعات الداخلية للفرد الإنساني.

وفي هذا المجال، هناك حاجة للتمييز بين العملية البيولوجية للأنسنة (الإرتقاء الذي قاد من القرود العليا إلى الجنس البشري – هومو سابينس) والعملية الأخلاقية والسياسية للأنسنة، التي قادت من جانبها من حقل المواجهات العنيفة، والهيمنة وعلاقات القوة إلى أعراف السلوك، والاحترام والتسامح.

بناء الإنسانية بهذه الطريقة هو مهمة لا نهائية فعلياً. ولن يكون هناك يوم يمكن أن يُقال فيه إن المهمة قد اكتملت وأن البشرية قد تم بناؤها. واللحظة التي لن يعود فيها هناك شيء للقيام به غير تأمل العمل المنتهي برضاء لن تصل أبدا. تماماً كما لن يكون هناك يوم بإمكان المرء فيه القول أن العمل العلمي قد اكتمل لأن العالم أصبح معروفاً بالكامل وأن كافة أحجيات الكون قد تم حلها، لذا لن تكون هناك مطلقاً نهاية لبناء الإنسانية.

مشروع بناء الإنسانية هذا يمثل تفرداً رئيسياً لليونسكو في منعطف القرنين العشرين والحادي والعشرين. وبالتأكيد هذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها السعي خلف مثل هذا الهدف. فالطوباويّة والاشتراكية أو المذاهب الدينية كرست نفسها لهذه الغاية. ويبدو أن فرادة اليونسكو تكمن في عاملين:

هذه المرة البناء موضع السؤال يصبح عاملاً مفتوحاً، مبنياً على الحرية والتنوع، وليس على فرض نماذج موضوعة مسبقاً. ثانياً، هذه المهمة ائتمنت عليها منظمة دولية بدلاً من محاربين أو نظريين لاعمليين أو خبراء معتقد أو آخر.

إن فكرة ضرورة الإسهام على نحو غير محدود وبكافة الوسائل المتاحة، في بناء أو صنع الإنسانية تتعارض مع توجهات معينة في الفكر المعاصر. والمهمة التي حددتها اليونسكو لنفسها تعارض جذرياً تيارات التدمير التي عمّت العالم الحديث والحياة الفكرية. المُثل التي أشرفت على خلق اليونسكو وتواصل مساندتها، تكافح العدمية ومبدأ الشك والمذاهب التي تحتقر أو تضر بالكرامة الإنسانية. الإلتزامات التي تجسدها اليونسكو تترادف مع نوع من الثقة غير القابلة للزعزعة في إمكانية التحسن الإنساني، أو على أقل تقدير، في القوة المقابلة لقوى التدمير الموجودة في الكائن البشري.

من وجهة نظر تاريخية، يعلم الجميع كيف كانت الفاشية والنازية أصل الدمار والحروب التي وسمت القرن العشرين. جرى تأسيس اليونسكو كما يشير إلى ذلك دستورها بوضوح بعد «الحرب الهائلة والمروعة التي انتهت الآن». وأرست لنفسها هدف إعادة بناء مقومات مجتمع إنساني، بعد هذه الكارثة غير المحدودة.

وبالإتساق مع نوايا مؤسسي اليونسكو، فالأمر ليس ببساطة مسألة إعادة بناء شبكات ثقافية، ومكتبات، وجمعيات علمية وتبادلات دولية للفنون. والهدف فوق كل شيء، وكما حدده الدستور، وبعده بثلاثة أعوام، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هو إعادة بناء أخلاقيات وقضاء للقيم الإنسانية، كما قمنا بتعريفها، والتي تضررت، ولا نقول دمرت جزئياً، من قبل لا إنسانية وهمجية النازي.

على نقيض ما قد يكون مفترضاً، هذا الهم لا ينتمي إلى الماضي، فهو لا يزال ذا صلة، حتى بعد ستة عقود، للتحدث عن «الحرب المهولة المروعة التي انتهت لتوها». سيكون من الخطأ التفكير أن الزمن، فترة طويلة لكنها لا تزال قصيرة في هذا السياق المحدد، قد خفف من بعد هذه الذكرى ومحا آثارها. إن الحماية ضد هذه اللاانسانية، التي كشفت أسوأ عناصرها خلال مسار هذه الحرب، هو الهدف الذي يجب أن تسعى إليه اليونسكو في عملها للبناء على الأجيال المتعاقبة.

هذه العزيمة لتشييد إنسانية تقوم ضد مختلف التوجهات الثقافية في النصف الأخير من القرن العشرين. إن جانباً من حياة الأفكار أغرقته أشياء أخرى وليست مجرد النسبيّة. غياب المثل، التشكيك في كافة القيم وانتصار العدمية والدمار قد التقت وانتشرت في بعض الأماكن أكثر من فكرة مواصلة البناء، وإقامة أطر العمل وتشكيل الإنسانية.

بين الفلاسفة المعاصرين، أصبحت الآراء الحرجة، الشكوك والشبهات في الغالب شائعة أكثر من العزيمة لتأكيد وملاحقة علاقات إيجابية بين الشعوب والنظم أو الأفكار. وهذا لا يعني التلميح إلى أن الانتقادات سلبية بالضرورة أو أن التشكيك لم يكن أبداً في محله. بل العكس تماماً.

لكن من المعروف أن الحاجة لإرساء قيم إنسانية جديدة، وتشييد نوع جديد من الإنسانية خصيصاً من أجل العالم الحديث، لم تكن مركزية في مخاوف أغلب المفكرين. وفي وقت تكون فيه فكرة «الهدم» قد طغت مراراً على فكرة البناء الجديد، وجدت اليونسكو، على الرغم من وجود أصدقاء لا يحصون لها، نفسها معزولة فكرياً بصورة أو بأخرى.

لحسن الحظ، أن الأزمنة تتغير، فيما بدأت قبضة العدمية تضعف، وفي كل مكان، تتحدث أصوات جديدة مرة أخرى عن تشييد عالم أكثر إنسانية. وهذا سبب آخر لشغل أنفسنا بالتاريخ المتفرد لهذه المنظمة التي لم تتوقف عن السعي لمساعدة الإنسانية في تطورها.

في جملة مفردة

كيف تهيأت اليونسكو لتطوير عملها؟ بالإمكان إيجاز الإجابة في جملة واحدة. نعم، إذا ما سئل المرء أن يختزل في عبارة واحدة كل ما فكرت فيه اليونسكو وطورته وابتكرته ونظمته، فقد يكون من الكافي على الأرجح أن نقول: «في أعقاب كوارث القرن العشرين، هناك حاجة لإعادة بناء وفوق كل شيء لتعليم، في إطار علمي من العقل، مخلوقات بشرية تكون متساوية ومختلفة، تمتلك وسائل الإتصال، من أجل حماية وتحصين السلام، وتنوع الثقافات وفي النهاية حماية الحياة نفسها».

الفقرات العشر التالية هي تعليق على هذه العبارة، وهي تشرح، خطوة فخطوة، العناصر والخطوط الرئيسية لتطور كل جزء من هذه الصيغة. ودعونا نشير إلى بنائها المنطقي قبل أن نسمح للنصوص بالإفصاح عن نفسها.

«في أعقاب كوارث القرن العشرين ...

بدأت هذه الكوارث في 1914، واليونسكو بطريقة ما بدأت كذلك خلال العشرينات والثلاثينات بما أن العديد من الأفكار والأسئلة والقيم والمشاريع التي شكلت اليونسكو كانت حاضرة بالفعل في المعهد الدولي للتعاون الفكري. فالتاريخ الفكري لليونسكو لم يبدأ في 16 نوفمبر 1945، بل إنه متجذر في مجمل تاريخ التعاون الفكري في القرن العشرين.

... هناك حاجة لإعادة بناء ...

لم يكن إرث الحرب العالمية الثانية فقط أطلال مكتبات ومسارح مدمرة. فالقيم بدورها إحتاجت لإعادة بناء عبر إحياء آمال الأخلاق ومجابهة المهمة التي لا تنتهي لجعل الكائنات البشرية أقل لا إنسانية.

... وفوق كل شيء لتعلّم ...

في المقام الأول، وبما أن التعليم هو حيث يجرى تشكيل الإنسانية باستمرار، وحيث كل شيء – المعرفة، إحترام الآخرين، الحرية – يبدأ ويعاود البدء على الدوام.

... في إطار عقلي من العلم ...

بما أن من المهم عدم نسيان حرف «ع» الذي يرمز إلى «علم» في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وتذكر أن العلم هو مصدر تحرير الإنسان ومصدر القوة لمكافحة الجهل وهيمنة قوى الطبيعة العمياء.

... مخلوقات بشرية تكون متساوية ومختلفة ...

من أجل بناء إنسانية سلمية، من الجوهري تجاوز الأحكام المسبقة التي تشكل أساس الإعتقاد بأن ما هو مختلف هو أدنى منزلة ولتفكيك آليات العنصرية والجنسانية وكافة أشكال الإقصاء.

... إمتلاك وسائل الاتصال ...

تبرير هذا المتطلب يذهب لأعمق من الخوف الشرعي في التشارك في الفرص الجديدة النابعة من التقنيات. فالإنسان، كمخلوق ناطق، يبني نفسه كفرد فقط عبر اللغة. ولا يمكن للإنسانية جمعاء تشييد نفسها وتحقيق التفاهم المشترك والتقدم سوى عبر وسيط التواصل والمعلومات.

... من أجل حماية وتحصين ...

ما هو ضروري في تراث الإنسانية يجب نقله إلى الأجيال المستقبلية لأن المرء لا يستطيع البناء سوى عبر استيعاب ما جرى تشييده في السابق. لكن صيانة التراث المادي واللامادي للإنسانية لا يعني قطعاً تجميد البشرية، بل الرغبة في مساعدتها على الحفاظ على منجزاتها حتى تتمكن من تطويرها.

... السلام ...

يظل السلام الهدف النهائي، لكنه مجسد أيضاً في إيماءات كل يوم. إنها ليست ببساطة مسألة إنهاء النزاعات فحسب بل التقدم تجاه عالم تكون فيه الإنسانية متطورة بصورة كافية للتحرك أبعد من الدمار لتؤكد، بأسلوب إيجابي، روابطها مع الماضي، ومع نفسها ومع الطبيعة. وبهذا الحس، يعني بناء الإنسانية بناء للسلام، والعكس بالعكس.

... وتنوع الثقافات ...

الحياة تستلزم التنوع. والتماثلية تجسد الموت. ولمكافحة تهديد التماثلية، فإن المهام الأولية تكمن في حراسة التعددية وتشكيل روابط بين ثقافات العالم.

... وفي النهاية الحياة نفسها ...»

لأن أغلب الأشياء الأولية أصبحت مهددة اليوم، وعبر التقنيات البيولوجية، أصبحت الطبيعة اليوم قابلة للتحوير من قبل الثقافات، إنتهاء بآليات إعادة الإنتاج نفسها. والمهمة الإبتدائية هي إرساء معايير وترتيب أولويات الأخلاق.

الفقرات العشر تؤكد على الكيفية التي تتطور وترتقي من خلالها مهمة اليونسكو الجوهرية، الموجزة في هذه الجملة، وقبل إتاحة المجال للنصوص، هناك ثلاث ملاحظات موجزة.

أولاً، الفصل بين المجالات المختلفة التي تم تحليلها هو ضروري ومضلل معاً. والحاجة للقيام بذلك واضحة: من الضروري التقسيم إلى «قطاعات» من أجل العمل والتفكير في مشاريع محددة («التعليم»، «العلوم»، الخ.). وما يجعل هذا التقسيم مضللاً هو أن المجالات متداخلة باستمرار.

كيف يمكن للمرء التفكير اليوم في التعليم دون أن يفكر في الوقت نفسه في مجتمع المعلومات وعلاقته ببناء مجتمعات المعرفة؟ كيف يمكن للمرء التفكير في المساواة بين الجنسين دون أن يفكر في سبل تجذيرها في العملية التعليمية؟ كيف يصبح بالإمكان تطوير السلام دون الأخذ بعين الإعتبار تراث مختلف الثقافات؟ والقائمة تطول...

من الواضح: إن المجالات التي جرت دعوة اليونسكو للتفكير بها لا يمكن عزلها عن بعضها البعض. فكل منها متأثر بالآخر. وبدلاً من السعي خلف مقاربة أحاديّة، يجد المرء نفسه ملزماً بالتفكير في مختلف العناصر المتداخلة مع بعضها والمستندة إلى بعضها البعض.



الحرب العالمية الثانية 1939-1945 **غيمة الفطر لحظة انفجار القنبلة الذرية على علو 500 متر فوق هيروشيما 6 أغسطس 1945**

قوى العقل

في هذه الوحدة المعقدة، يوجد رغم ذلك قاسم مشترك يضمن الترابط الكلي: بناء السلام، أو بالأحرى، تشييد الإنسانية. وما يتطلب التشديد عليه بوضوح كاف هو النمط المحدد الذي تؤدي اليونسكو بمقتضاه مهامها.

اليونسكو لا تبني السلام عبر القوة العسكرية، الأسلحة النووية أو ببساطة التهديدات والضغوط. بل تعتمد على قوى العقل وحده من أجل التقدم.

سيقول البعض إن هذا هو نقطة ضعفها، وعلامة عجزها. فضد قوة الأسلحة، تدعمُ الأرقام والأموال تماسك القيم، وعمل حفنة من رجال وسيدات النوايا الحسنة والموارد الناقصة. وسيعتبرها المشككون منافسة غير متساوية. وسيهبطون باليونسكو إلى المقبرة الواسعة للطوبائية، مكان الراحة الأخير للعديد والعديد من المشاريع المثالية التي تفتقد الواقعية والتي كان الفناء مقدراً لها.

لكن هذا سيكون خطأ. أولاً، على خلفية حقيقة: في ستة عقود من تنفيذ مئات البرامج وآلاف الأعمال المستهدفة، أظهرت اليونسكو قدرتها على القيام بمبادرات والتأثير في تغييرات دائمة. وهناك سبب آخر أكثر حسماً: فقوى العقل بإمكانها، على الأمد البعيد، الانتصار على القدرة المسلحة والمصالح الخاصة. ظهر هذا كثيراً خلال التاريخ لدرجة أن هناك ثروة من الأمثلة متاحة أمام الجميع. ويمكننا الإنتهاء إلى عدم وجود سبب لاستبعاد إمكانية انتصار مُثل اليونسكو على القوى التي تعارضها.

قبول هذا الرهان ليس أمراً يقينياً. فلا شيء مؤكداً. ونحن نتحدث عن قرار، إختيار، مخاطرة، سيتوجب علينا قبول هذا الرهان. ونحن بذلك سنضع أنفسنا في مواصلة إختيار هو في النهاية إختيار كل الأحرار أمس كما الغد.

سقوط إيكاروس بيكاسو، تقدمة من الفنان العظيم إلى اليونسكو



بشرٌ متساوون ومختلفون

لا يمكن أن يكون هناك عالم إنساني حقيقي دون مساواة. فالأخلاق، السلام، الديمقراطية، التنمية و الطموحات الأخرى المرتبطة بها تتطلب المساواة كشرط أساسي لتشييدها. ولهذا كان من المحتم أن تجعل اليونسكو هذا المفهوم الجوهري لحقوق الإنسان مركزياً في تفكيرها.

كان محور التركيز الرئيس للتحليل هو التحامل الذي يولد عدم المساواة والازدراء والمذابح. وفي إطار البقاء ضمن النوايا المؤسسة التي يعرب عنها دستور اليونسكو، إحتلّ التفكير في العنصرية وسُبُل مكافحتها موقعاً رئيسياً في الحياة الفكرية للمنظمة. وجمعت قرارات متتالية علماء، أغلبهم من البيولوجيين والانثربولوجيين، لشرح افتقاد أي أساس موضوعي للتمييز العنصري وتحليل الآليات التي يتجذر من خلالها التحامل واللا مساواة. وفيما أسفر الكفاح ضد التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، والذي لعبت اليونسكو خلاله دوراً نشيطاً على وجه التحديد، في النهاية عن انتصار المساواة، لا تزال العديد من أشكال العنصرية باقية في كافة أنحاء العالم. وفي هذا المجال أيضاً، وعلى الرغم من كل ما تم القيام به، يبدو أن هناك حاجة دائمة لمعاودة ومواصلة الكفاح، والذي يتم السعي خلفه أولاً وأخيراً عبر وسائل الأفكار والكلمات.

المجال الرئيسي الثاني للفكر والعمل في هذا الحقل يخص المساواة بين الجنسين والإجراءات التي سيتم تصميمها لتغيير ظروف النساء. وهذا الهم، الذي كان موجوداً منذ البداية، أصبح أكثر ظهوراً في السبعينات وما بعدها. وخلال العقود الأخيرة، توسع مدى التحليلات المرتبطة بأوضاع النساء. لم يعد التفكير محصوراً في الحقول التعليمية والإقتصادية أو السياسية. ولم يعد الأمر ببساطة مسألة محاولة ضمان تلقي النساء التدريب نفسه، ومكافآت متساوية وحقوقاً مدنية متطابقة مع تلك التي يحصل عليها الرجال. فهناك بصورة متزايدة محاولة واضحة لتفهم خصوصية النساء، ولتحديد سبل احترامها والإبتعاد عن كافة تلك التوجهات لعرقلتها أو قمعها عبر فرض نماذج ذكورية.

هذا التطور رافقه تفكير واسع النطاق، خاصة خلال السنوات العشرين الأخيرة، في المكانة الثقافية والتاريخية للمساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان على وجه الخصوص. فما هو بالضبط محورها؟ هل هي عالمية حقاً؟ أليست سوى مفهوم غربي؟ في هذه الحالة، ما معنى العالميّة؟ هل يجب إعادة التفكير بها عبر الأخذ بالحسبان التنوع الثقافي؟ هذا الجدال، الذي أدّى بالفعل إلى إهراق كميات كبيرة من الحبر، لم ينته بعد بالطبع.



يحمل النص التالي الصادر عن اليونسكو خلال السنوات الأولى لعملها توقيع أحد أعظم علماء الانثروبولوجيا (علم الإنسان). وقد اشتهر بأعماله النشطة والمبدعة، وليس من المدهش أن يسهم، مع كثير من أمثاله من المفكرين ذوي المكانة، في بدايات تأسيس المنظمة.
و الملاحظ، على وجه الخصوص، أنه ظلّ متأثراً بقوة بقرب «الحرب الكبرى المروعة» التي جرت الإشارة إليها في دستور اليونسكو وأنه قدم نوعاً من الثقة المتأصلة، والتفاؤل العالي، في قوة المنطق والمعرفة لمكافحة الكراهية العمياء.
لكن كيف يسير الطريق تجاه إعادة توكيد الكرامة المتساوية لكافة المخلوقات البشرية حتى يتم بناؤها بشكل مختلف؟ هل كان من غير الضروري البدء بتكرار، بأوضح السبل وأكثرها حسماً، أن المذاهب والسياسات العرقية التي قادت إلى مذابح غير مسبوقة خلت من أي تأصيل علمي؟ تدعي العنصرية المعاصرة قيامها على العلم. وأول شيء تم القيام به كان التأكيد على أن هذا الادعاء كذب وخداع.

هل توجد أعراق؟



إزالة أي تبرير علمي

من خلال دعوة مجموعة من الخبراء لبحث المشكلة العنصرية في مكوّناتها الحاضرة، كانت اليونسكو تقوم مجدداً، بعد 15 عاماً، بمشروع كان المعهد الدولي للتعاون الفكري يعتزم القيام به، لكنه تخلى عنه انصياعاً لسياسة الاستسلام والخوف اللّتين انتصرتا في تلك الأزمنة الغريبة. وبذلك، كانت اليونسكو تقوم بإصلاح الفكر العلمي عبر تنظيم اللقاء.

أوصى أعضاء محددون في اللجنة مراراً بقيام اليونسكو بنشر كراسات عامة ذات نصوص «قصيرة وواضحة وسهلة الفهم» يُعدّها إختصاصيون أكفاء ليس فقط عن المسألة العنصرية بل كذلك عن التعليم. وفي رأي الخبراء، يجب أن تخدم تلك الكراسات كملحق للإعلان بشرح بنوده.

وتعليقاً على تلك البنود، ولتصويرها عبر أمثلة متماسكة، اقترح الدكتور خوان كوماس أيضاً أن تدرس اليونسكو إعداد كتيب لطلبة المستوى الجامعي يحلل ويشجب النزعات العنصرية التي جرى الإعراب عنها في عدد من الأعمال البيولوجية والانثربولوجية التي نشرت خلال السنوات القليلة الماضية في كل من أوروبا والولايات المتحدة.

وفضلاً عن ذلك فإن شعبة دراسة المشكلة العنصرية تعتزم تجميع وتوزيع واسع لآخر البيانات العلمية حول كل من عناصر المشكلة إلى جوار أكثر الآراء مسؤولية، حتى توفر مواد حية وأصلية لدعاية مطلوبة بصورة عاجلة.

هكذا هي المهمة التي أمامنا: ستذهب جهودنا أدراج الرياح ما لم نلق دعم كافة رجال النوايا الحسنة. القتال، كما نعلم، سيكون طويلاً. وليس من السهل الوقوف ضد التوجهات العاطفية المتجذرة مثل التحامل العنصري، لكن من خلال حرمانه من كافة التبريرات العلمية والعقلانية، وبوقوف منظمة دولية مرموقة ضده، ستكون خطوة قد قطعت في الإتجاه الصحيح. دعونا نأمل، إن عاجلاً أم آجلاً، إنه بدلاً من التباهي به علناً، سيصبح التحامل العنصري رأياً مخزياً يتردد البشر في المجاهرة به. وبذلك، ورويداً رويداً، يفقد خبثه كما حدث للكراهية الدينية التي قسمت البشرية ذات مرة.

الفرد ميتروكس، «اليونسكو والمشكلة العنصرية»،
نشرة العلوم الاجتماعية الدولية رقم 2، 1950

تكرار ما نعرفه يقيناً

الإعلان حول خرافة العنصر، الذي يعود إلى العام 1950 والذي صاغته مجموعة من الخبراء الذين دعتهم اليونسكو، يدعو إلى تعليق من شقين. فأولاً، لا يمكن للمرء سوى أن يشعر بالصدمة من حقيقة أن بالإمكان صياغة هذا الإعلان اليوم بنفس البنود أو نحو ذلك. وحيث أن هذا النص لم يكبر كثيراً في بحر نصف قرن فإنه يدعونا إلى كثير من التأمل. لأن ذلك يجب أن يكون مرتبطاً باستمرارية العنصرية نفسها واستمرارها بأشكال متعددة ومتجددة.

وثانياً، إذا كانت العنصرية خرافة فعلاً، وخرافة قوية كفاية لتقتل، فقد نسائل أنفسنا إلى أي مدى يمكن لأي عرض لزيفها، أن يكون كافياً لمحاربتها. ونقطة ضعف هذا النوع من المقاربة تكمن بلا شك في الإيمان بأن الإحالة إلى حقائق علمية تكفي لنزع سلاح قوة الخرافة والارتباطات اللاعقلانية التي تشكل قوتها. وفيما تظل إتاحة الإعلان عن المكتشفات العلمية أمراً أساسياً، يجب أن ترافقه تحليلات للآليات النفسية الفردية والجماعية التي تكمن خلف الكراهية العنصرية.

شعار السنة العالمية ضد سياسة التمييز العنصري 1978

الخرافة وقدرتها على القتل

فيما يتعلق بالمزاج، لا توجد أدلة قاطعة على وجود اختلافات فطرية بين الجماعات البشرية. وهناك دليل على أنه أيا كان نوع الاختلافات في المجموعة فقد تطغى عليها الاختلافات الفردية، والاختلافات النابعة عن العوامل البيئية.

أما فيما يتعلق بالشخصية والسمات، فهذه قد تعتبر غير ذات صلة بالعنصر. وفي كل مجموعة بشرية، سيتم العثور على تنوع ثري للشخصيات والسمات، ولا يوجد دليل للإيمان بأن أي مجموعة بشرية هي أكثر غنى من أخرى في هذه الجوانب.

وفيما يخص الامتزاج العرقي، تشير الدلائل بصورة جلية إلى حقيقة أن هذا الأمر يحدث منذ العصور المبكرة. وفي الواقع، إحدى العمليات الرئيسية لتشكيل الأعراق وانقراض الأعراق أو امتصاص الأعراق تتم عبر التهجين بين الأعراق والجماعات العرقية. وفضلاً عن ذلك، لم تظهر أدلة مقنعة على أن الامتزاج العرقي في حد ذاته ينتج تأثيرات بيولوجية سيئة. والتصريحات حول أن البشر المهجنين يُظهرون بصورة متكررة سمات غير مرغوبة، جسمانياً وعقلياً، وعدم انسجام جسماني، وانحرافات ذهنية، ليست مدعومة بحقائق. ولا يوجد على أي حال مبرر «بيولوجي» لحظر الزواج المتداخل بين أشخاص من مجموعات عرقية مختلفة.

لا بد من التمييز بين الحقيقة البيولوجية للعنصر وخرافة العنصر. ففي كافة الأهداف الاجتماعية العملية، ليس «العنصر» هو بالظاهرة البيولوجية بقدر ما هو خرافة اجتماعية. خلقت خرافة «العنصر» قدراً هائلاً من الضرر الإنساني والاجتماعي. وفي السنوات الأخيرة ألقت خرافة العنصر بظلال ثقيلة على الحياة البشرية وتسببت في معاناة غير مروية. ولا زالت تعيق التنمية الطبيعية لملايين البشر وتحرم المدنيين من تعاون مؤثر لعقول منتجة.

يجب تجاهل الاختلافات البيولوجية بين المجموعات العرقية من وجهة نظر القبول الاجتماعي والعمل الاجتماعي. فوحدة الجنس البشري من وجهتي النظر البيولوجية والاجتماعية هي الأمر الرئيس.

إن إدراك ذلك والتصرف وفقاً له هو المطلب الأول للإنسان الحديث. ولا بد من ملاحظة ما كتبه بيولوجي عظيم عام 1875: «فيما يتقدم الإنسان في الحضارة، وتتوحد القبائل الصغيرة في مجتمعات أكبر، فإن أبسط النوايا ستدفع كل فرد أن يوسع غرائزه الاجتماعية وتعاطفه لتشمل كافة أعضاء قوميته، حتى لو كانوا غير معروفين لديه. وفور بلوغ هذه النقطة، لن يكون هناك سوى الحواجز الاصطناعية لمنع امتداد هذا التعاطف إلى أفراد كافة الأمم والأعراق».

كانت تلك كلمات تشارلز داروين في كتابه أصل الإنسان (الطبعة الثانية 1875، ص 188-187). وفي الواقع، يظهر كامل تاريخ الإنسانية أن الروح التعاونية ليست فقط طبيعية للإنسان، بل هي متجذرة بصورة أكثر عمقاً من أي نزعات ذاتية. وإذا لم يكن الحال هكذا لما كنا قد شهدنا تكامل هذه المجتمعات وتنظيمها كما تُظهر القرون والألفية بوضوح.

علينا الآن أن نبحث تأثيرات هذه التصريحات على مشكلة المساواة الإنسانية. ويجب التأكيد بأقصى تشديد على أن المساواة كمبدأ أخلاقي لا تعتمد بأي حال على التأكيد بأن المخلوقات البشرية هي في الحقيقة متساوية في المواهب الطبيعية. ومن الجلي أن الأفراد في كافة المجموعات العرقية يختلفون كثيراً بين بعضهم في المواهب الطبيعية. ومع ذلك فان السمات التي تختلف فيها المجموعات العرقية عن بعضها البعض عادة ما يتم المبالغة بها واستخدامها كأساس للتشكيك في صلاحية المساواة بالحس العرقي. ولهذا الهدف فكرنا بأنه سيكون من المفيد الإظهار بطريقة منهجية ما هو حالياً مؤسس علمياً فيما يتعلق بالاختلافات بين الأفراد والمجموعات.

الإعلان حول خرافة العنصر

دورية رسالة اليونسكو، 18 يوليو 1950



من المبادئ إلى الاستراتيجيات

من المفيد بلا شك الإعلان مرة أخرى أنه ثبت علمياً أن العنصرية تفتقد أي تأصيل موضوعي. وهناك بعض الحقائق التي لا يجب أن نتوقف مطلقاً عن تحديثها وتبيانها. فالحاجة المستمرة لتوكيد ضرورة هذه النقطة تظهر أن إستراتيجية معلومات كهذه غير كافية بحد ذاتها. وبذلك تتجلى الحاجة إلى تضخيمها وإكمالها بحملات أكثر مباشرة، خصوصاً من الناحية السياسية.

وفي هذا المجال، أصبح عمل اليونسكو لمكافحة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا يقتدى به. ولم تتردد المنظمة في دعوة المجتمع الدولي لسنّ عقوبات من أجل عزل النظام العنصري في بريتوريا. وهذه المساندة لمقاتلي الحرية أسهمت بطريقتها في انتصارهم. وقد يكون من دواعي الأسف أن هذه الحملة لم تحفز على التفكير في استراتيجيات جديدة مضادة للعنصرية، على الرغم من أن مقترحات بهذا الخصوص قد جرى تقديمها في عدة مناسبات.

ملصق اليونسكو بمناسبة السنة العالمية ضد سياسة التمييز العنصري 1978



نفس الجنس ونفس الأصل

1 - كافة البشر الذين يعيشون اليوم ينتمون إلى نفس الجنس، الإنسان العاقل (هومو سابينس)، وهم ينحدرون من أصل مشترك. وهناك اختلافات في الرأي تتعلق بكيف ومتى انحدرت مختلف المجموعات البشرية من هذا الأصل المشترك.

2 - الاختلافات البيولوجية بين المخلوقات البشرية تعود إلى اختلافات في قوانين الوراثة وإلى تأثير البيئة على المقوم الجيني. وفي أغلب الحالات تعود تلك الاختلافات إلى تداخل هاتين المجموعتين من العوامل.

3- هناك تنوعية جينية هائلة داخل كافة التجمعات البشرية. الأعراق النقية – بمعنى التجمعات المتجانسة جينياً – لا تتواجد في النوع البشري.

(...) القدرة الجينية على التطور الفكري، مثل السمات التشريحية الرئيسية المعينة الخاصة بالنوع، هي إحدى السمات البيولوجية الضرورية لنجاته في أي بيئة طبيعية أو اجتماعية.

يظهر أن شعوب العالم اليوم تمتلك مقومات بيولوجية متساوية للوصول إلى أي مستوى حضاري. ويجب إرجاع الاختلافات في منجزات مختلف الشعوب إلى تاريخها الثقافي وحده.

يتم إرجاع سمات نفسية معينة أحياناً إلى شعوب محددة. وسواء كانت مثل تلك التأكيدات صالحة أم لا، فإننا لا نعثر على أي أساس لإعادة مثل تلك السمات إلى عوامل وراثية، حتى يظهر دليل على عكس ذلك.

لا يوجد، لا في مجال المقومات الوراثية المتعلقة بالذكاء العام والقدرة على التطوير الثقافي، ولا في حقل السمات الجسمانية، أي تبرير لمفهوم الأعراق «الأدنى» أو «المتفوقة».

المعلومات البيولوجية الواردة أعلاه تقف على طرف نقيض مفتوح مع معتقد العنصرية. ولا يمكن لنظريات العنصرية بأي حال الإدعاء بأن لها أي تأسيس علمي ويجب على الانثربولوجيين محاولة منع استخدام نتائج أبحاثهم بمثل هذه الطرق المنحازة لخدمة غايات غير علمية.

مقترحات حول المظاهر البيولوجية للعرق، موسكو، أغسطس 1964

عقوبات ضد التمييز العنصري

إستعاد المدير العام ذكرى عمل اليونسكو في الكفاح ضد التمييز العنصري. قال «في العام 1956»، أن «حكومة جنوب أفريقيا غادرت اليونسكو لأن المنظمة، بطلب من الأمم المتحدة، كانت تقوم بدراسة علمية حول العرق والعنصرية. وحتى ذلك الوقت، سرّعت المنظمة باستمرار من أنشطتها في مجالات إختصاصها من أجل حماية حقوق الإنسان واحترام حقوق الشعوب. والصعوبات التي سببها هذا، كما هو حال مؤسسات أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة، يجب ألا تكبح عزيمتها ولا أن تضعف عملها... ونحن جميعاً، أينما كنا، علينا الآن إدراك أن بمقدورنا، من خلال أفعالنا، المساعدة على وضع نهاية للعنصرية المؤسسية وبالتالي التحضير لمجيء الألفية الثالثة والتي ستشهد، بكلمات دستور اليونسكو، «إحتراماً عالمياً للعدالة، ولحكم القانون، ولحقوق الإنسان والحريات الأساسية، التي يؤكدها ميثاق الأمم المتحدة، لشعوب العالم، دون تمييز بسبب العرق، الجنس، اللغة أو الدين».

وفي ختام المناقشات، تبنى المؤتمر إعلاناً يقوم من خلاله بـ «إعتبار أن على المجتمع الدولي وضع برنامج عمل شامل. يجب أن تكون العقوبات الاجبارية ضد جنوب أفريقيا، تحت الفصل السابع من الميثاق، عنصراً مركزياً لمثل هذا البرنامج، والذي يجب أن يتضمن كذلك أعمالاً إضافية من قبل الحكومات والجمهور لعزل النظام العنصري وتقديم كافة المساعدات الملائمة لأولئك الذين يكافحون من أجل الحرية والسلام في جنوب أفريقيا».

وفيما يتعلق بالعمل الذي سيتم داخل حقول اختصاص اليونسكو، يدعو المؤتمر العالمي، من بين أمور أخرى، إلى «وقف كافة العلاقات الأكاديمية، الثقافية، العلمية والرياضية مع جنوب أفريقيا، ووقف العلاقات مع الأفراد، المؤسسات والهيئات الأخرى التي تصادق على أو تقوم على التمييز العنصري»، مع، «تعليق وإبطال الاتفاقيات مع جنوب أفريقيا، مثل إتفاقيات التعاون الثقافي والعلمي».

المؤتمر حول العقوبات ضد الفصل العنصري، أخبار اليونسكو، 30 يونيو 1986.

موضوع بحاجة إلى المزيد من الدراسة

يجب مراجعة الاستراتيجيات المضادة للعنصرية، بما في ذلك الاستراتيجيات الحكومية المفروضة بواسطة القانون، من أجل تقييم فعاليتها وتقرير نوعية التغييرات التي يجب إدخالها في مجالات التعليم والثقافة لمحو أي تمييز مبني على الكراهية يقوم بين الشعوب وبين الثقافات.

تقرير المدير العام حول الموقف العالمي في المجالات التي يغطيها الإعلان حول العرق والتحامل العنصري، اليونسكو، باريس، 1987.

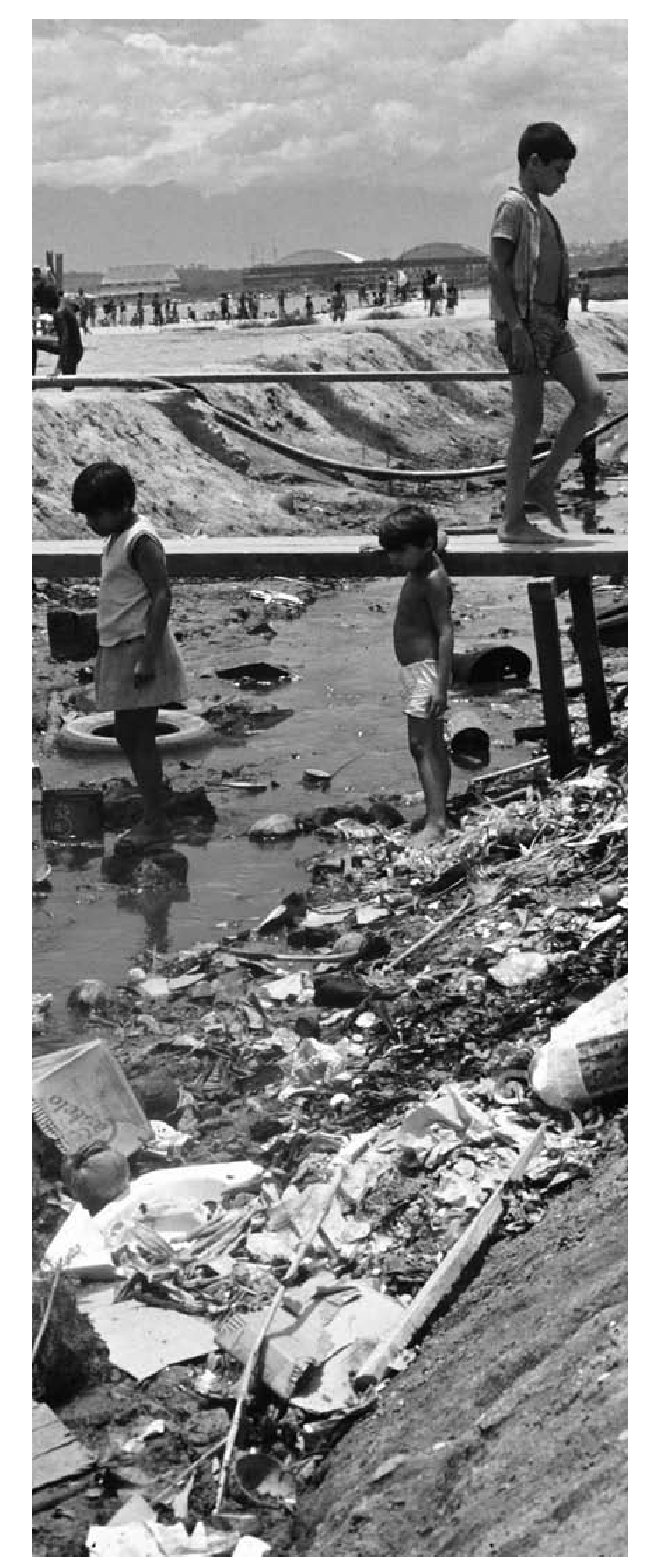
حقوق عالمية أم غربية

هل أن حقوق الإنسان عالمية حقاً؟ كان هذا على الأرجح أحد أكثر مواضيع الجدال سخونة خلال الثمانينات. جادل البعض بأن صياغتها تعكس مفاهيم حول الفرد غير معروفة في الثقافات التقليدية للعالم الثالث. وبمده إلى أقصى حدوده، يتضمن خط الجدال هذا أن حقوق الإنسان، بعيداً عن الإسهام في تحرير الثقافات، يؤدي إلى تعريضها للهيمنة الإيديولوجية للغرب وهكذا، في التحليل الأخير، يستعبد الثقافات تحت غطاء الدفاع عن حرياتها.

هناك خطر واضح بأن مثل هذه الانتقادات الثقافية قد تفتح الباب أمام العنف السياسي وأن البلدان قد «تستغني عن» حقوق الإنسان على خلفية عدم اتساقها مع القيم المحلية.

ومع ذلك، وفيما لا نتجاهل مخاطر الدكتاتورية، علينا عدم استبعاد هذه المجادلة سريعاً. وربما هناك حاجة للعودة للعمل على بعض صياغات حقوق الإنسان، بطريقة متماسكة، – ليس بطريقة تؤدي لنكوص حقوق الإنسان، بل بطريقة تصبح معها أكثر وثوقية وأكثر فعالية في سياقات معينة.

ومن المهم في أي حال أن تركز هذه التحليلات بصورة مباشرة على حقوق النساء ودورهن الحيوي في تطوير المجتمعات. وكما سنرى، فإنه في هذا المجال يقوم أغلب النضال الجوهري من أجل الحرية.



جدال الشمال – الجنوب

لم يلعب العالم الثالث، إلى حد كبير، دوراً خلاقاً في صياغة وتطبيق حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن حقوق الإنسان تتضمن العديد من المعتقدات الموجودة في كافة ثقافات العالم، فإن الأصول النظرية لحركة حقوق الإنسان غربية على نحو مميز. فالمفاهيم الرئيسية للحركة، الحرية، المساواة، الرفاه المادي وتقرير المصير، مصاغة بالنمط الذي تصورته الحركات الوطنية والتحررية والاشتراكية الحديثة. نبعت تلك الحركات من الغرب لكنها أثرت على القيم السياسية عبر العالم.

هذه الأصول التاريخية وحدها جعلت الكثير من وطنيي الثقافة يدافعون عن رفض حركة حقوق الإنسان كعرف عمومي. أصبحت انتهاكات حقوق الإنسان مبررة على صعيد عدم شرعية قيم معينة لحقوق الإنسان في نطاق العالم الثالث. تظلّ هذه أزمة كبرى لحركة حقوق الإنسان في النصف الأخير للقرن العشرين.

ما هو الطرح الذي يجب تبنيه لتسوية التوتر بين التقليد الموروث لحقوق الإنسان والتطورات الكبرى في العالم غير الغربي؟ من المحتم أن تبدأ أي إعادة نظر كهذه برؤية للتاريخ كتجربة جماعية، وكعملية صناعية لتعلم وتطوير حقوق الإنسان. وحالياً هناك حاجة لتبصر العالم الثالث في حماية حقوق الإنسان. لكن العملية يجب أن تكون عملية خلاقة لا عملية نفي لكل مفهوم من مفاهيم حقوق الإنسان، عملية تكاملية وليست منتقصة.

للمشكلة التي فرضها الجدال بين الشمال والجنوب مظهران. أولهما المصالحة بين القيم الثقافية غير الغربية مع المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان. والثاني إدماج تجربة «التنمية» في أعراف وهياكل حماية حقوق الإنسان. وأحد مناهج التحرك باتجاه حل هذه المشاكل سيكون اعتبار حقوق الإنسان لا كغاية في حد ذاتها بل عملية تتضمن مقاربة محددة تجاه القانون والسياسات والاقتصاديات. ويجب النظر إليها كمقاربة تؤكد المأزق الإنساني فوق الاعتبارات الأخرى.

لا يمكن انتزاع حركة حقوق الإنسان فوراً من سياق رؤيتها التاريخية وهياكلها. وسيعني القيام بذلك نفي مضمونها وزيادة غموضها.

إن نجاح حركة حقوق الإنسان مستقبلاً في تطوير المجتمعات يعتمد بصورة كبيرة على قدرتها على إقناع شباب تلك الأمم بأن حقوق الإنسان يجب أن تكون شاغلاً مهماً، إن لم يكن أساسياً، لأي إيديولوجية. ولهذا يصبح من اللازم أن يجري اعتبار تعليم حقوق الإنسان عنصراً جوهرياً من عناصر المناهج المدرسية.

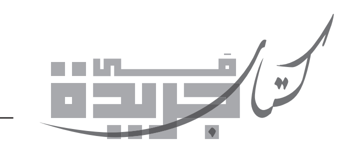
على الرغم من تلقي حقوق المرأة اهتماماً كبيراً في العالم الغربي، فإن المأزق ما زال أكثر جوهرية وتعقيداً في المجتمعات النامية. من ناحية فإن المشكلة سياسية وقانونية واقتصادية، وخاصة فيما يتعلق بما يسمى بالقطاع «الحداثي». ومقاربة حقوق الإنسان تجاه حقوق النساء لديها أكبر ارتباط بهذا القطاع حيث يقوم هيكل وأسلوب المؤسسة الصناعية على نظيره في أوروبا الغربية أو البلدان الشيوعية في أوروبا الشرقية. ومبادئ «التقنية – الرشيدة» للإدارة وصناعة القرار على صلة وثيقة بصورة خاصة بهياكل الحماية المصاغة والمطبقة من قبل حركة حقوق الإنسان.

وكما أن المنظمات في القطاع الحداثي نموذج طبق الأصل عن نظيراتها الأوروبية، فإن قضايا حقوق الإنسان تشابه إلى حد بعيد تلك الموجودة في المجتمعات المتطورة. والقضايا، مع ذلك، بارزة بسبب التشارك المحدود في الموارد.

على مستوى آخر، تصبح لمشكلة حقوق النساء في المجتمعات النامية أبعاد اجتماعية ونفسية هائلة. وبالعديد من الصور، أبرزت قضايا حقوق المرأة التوتر المتواصل بين الأصالة والمعاصرة. هناك حاجة مهمة وجوهرية لتحرير حقوق المرأة من قيود الأفكار والمؤسسات التقليدية، مع إدراك الدور المبدع الذي قد تلعبه مثل هذه المفاهيم في مجالات أخرى للميادين الاجتماعية والسياسية.

راديكا كوماراسوامي، «رأي من العالم الثالث في حقوق الإنسان»

دورية «رسالة اليونسكو»، مايو – يونيو 1986.



النساء : صور ووقائع

لا يوجد حقل في العلاقات البشرية قابل للجدال وبالغ الحساسية والتعقيد وخاضع لمثل هذا النطاق الواسع من العوامل المؤثرة مثل العلاقة بين الرجال والنساء. فهي تتضمن مزيجاً من العناصر التخيلية والوقائع الاقتصادية، العمر – التحامل القديم والمعاصر، أساليب التحدث وعدم المساواة الاجتماعية ذات الأوجه المتعددة. وعلى الرغم من كل هذا، جرت تغييرات مهمة خلال السنوات العشرين الأخيرة، في كل من الواقع الاجتماعي والاقتصادي وفي أساليب التفكير والحديث. ودعمت اليونسكو على نطاق واسع هذه التغييرات، والتي أسهمت فيها بنشاط ومثابرة.

وعلى مستوى الأفكار، يبدو أن الوعي بمدى وعمق المواضيع التي تنتظر الحل قد أتى على مراحل، في كل من المجتمعات المتقدمة وفي تلك التي لا تزال النساء فيها محصورة ضمن أدوار تقليدية.

الخرافات والخرافات المضادة

لم يكن مثيراً للدهشة أن مسألة الدور والمكانة الاجتماعية للنساء يجب أن تؤدي إلى إثارة مناقشات محتدمة على كافة المستويات. فمن جانب، هناك العديد من الرجال (والسيدات)، من دون أن يكونوا واعين تماماً للحقيقة، مرتبطون بالأنماط العتيقة ويرفضون كافة الأفكار المتعلقة بالعائلة والتي لا تنسجم مع تلك الأنماط. ومن جانب آخر، عانت الكثير والكثير من النساء من الإذلال العميق العائد لافتقاد العدالة وعدم الفهم من جانب الأزواج والمشرّعين. وكما أشرنا في أماكن أخرى، ظلت مجتمعاتنا طويلاً مرتبطة «بخرافة» «الرجولة» وبفكرة التفوق الرجولي البيولوجي والنفسي والقانوني والروحي. وأكثر العواقب تطرفاً لهذا التوجه يمكن العثور عليها في الكاريكاتوريات البورجوازية والفاشية والنازية لشخصية الأب، القائد القدري والبطل المحارب للعرق الأسمى. ما يناظر ذلك هو أن «الأنثوية» كانت تعد بشكل لا مفر منه كمرادف للخضوع، والرقة ونكران الذات.

ولهذا، ليس من الصعب تصور عنف ردود أفعال وزيغ دعاة المساواة بين الجنسين، ممن يمكن تفهم شعورهم بالكرامة المجروحة.

وفي كل مكان تقريباً، يتم استحضار ما لقبناه بالخرافات المضادة للرجولة لمجابهة الخرافة الأخرى. وينحو أولئك المرتبطون بهذه الخرافات المضادة تجاه الخلط بين المساواة بين الجنسين مع تشابهات الجنسين المنافية للعقل. على أي حال، فإن أكثر المشرعين ثورية لكن في الوقت نفسه أكثرهم وضوحاً في الرؤى، لا يزالون يسمحون بالاختلافات العميقة بين الرجال والنساء. تسمح قوانين البلدان الشيوعية بحماية النساء خلال الولادة، وخلال الفترة المكرسة لتنشئة الأطفال الصغار بل حتى خلال فترة الطمث. ويمكن ضمان المساواة الحقيقية بين الجنسين فقط عبر خلق هياكل اجتماعية ومؤسسات تمكن النساء من التمتع الكامل بنفس الحقوق مثل الرجال مع ضمان بقائهن ملتزمات بطبيعتهن الخاصة.

هذه الصورة للمرأة المتحررة التي تتساوى مع الرجل لكنها تختلف عنه هي تماماً تلك التي تظهر في أشكال مختلفة في البلدان التي جرى مسحها. وطبقاً لطبيعة وتأثير هذه الصورة، سيتخذ المجتمع عموماً مظهراً أو آخر. ستتأثر الحياة السياسية، والحياة المهنية، وتنظيم المناطق السكنية، وأنشطة المنظمات التربوية حتماً بهذه الصورة. وسيكون خطأً استبعاد هذا العامل الرئيسي من حساباته والذي قد يخرب يوماً أذكى تصميماته. ليس أنف كليوباترا ما يشغل المؤرخين المحدثين، بل المرأة عموماً، المرأة المتحررة، التي تتحكم في مصير العالم، بطريقتها الخاصة المحددة والعائدة للمصالح التي تمثلها.

بول شومبارت دو لوي، مدخل إلى «صور النساء في المجتمع»، جريدة العلوم الاجتماعية الدولية، اليونسكو، 1962

ملصق السنة العالمية للمرأة 1975

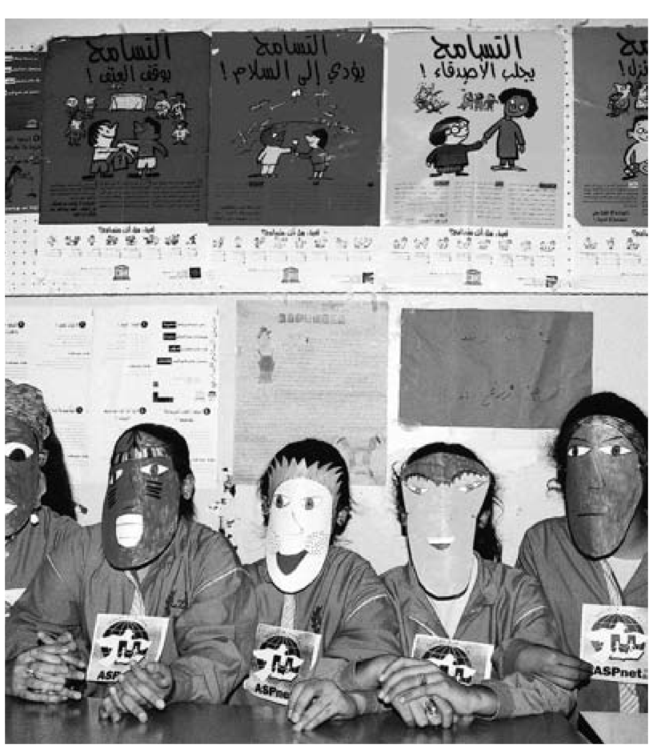
ما تراه النساء

هناك حاجة عاجلة لتحليلات الموقف العالمي، كما ينظر إليه عبر عيون النساء، لإكمال وإثراء وتنقيح الإفتراضات وعلوم الكونيات، القوانين والمفاهيم الموجودة حالياً.

للنساء مساهمات متميزة ليقدمنها لهياكل السلطة التي يُهيمن عليها ويحددها الذكر تقليدياً. وبسبب الخبرات المكتسبة من الأدوار المحددة للجنس، والمخصصة خلال مراحل حياتية مختلفة، ومن المطالب المتعلقة بمهامهن «الأمومية والرعائية»، قد يكون لدى النساء زوايا نظر مختلفة، ورؤى بديلة وطروحات منهجية. وباستبعادهن الواسع من العملية الرسمية لصناعة القرارات، تتشارك النساء في الخبرات الجماعية من العائلة ومن مجتمع العمل، على الرغم من اختلافهن كمجموعة. والوقت مؤاتٍ للغاية لإستخدام هذا التبصر كذلك في صناعة القرارات السياسية. ومع عمل المزيد من الرجال في الوظائف الرعائية والمزيد من النساء في مجال صناعة القرارات السياسية، ستتغير هذه الأنماط وستصبح مقومات كل كائن بشري فرد أكثر أهمية من جنسه.

تقر اليونسكو بمسؤوليتها ضمن مجالات اختصاصها في فترة انتقالية لتشجيع، خاصة للسيدات المتعلمات، العالمات، الصحافيات على تطوير اختصاصهن في صناعة القرار ورؤاهن وتصوراتهن للمستقبل.

ورقة موقف من المدير العام لليونسكو إلى المؤتمر العالمي الرابع حول النساء: عمل من اجل المساواة، التنمية والسلام، اليونسكو، يوليو 1995.



لبنان تمرين رسم لتعليم الحوار والتسامح والسلام

لتجنب «السيدة الرئيسة»

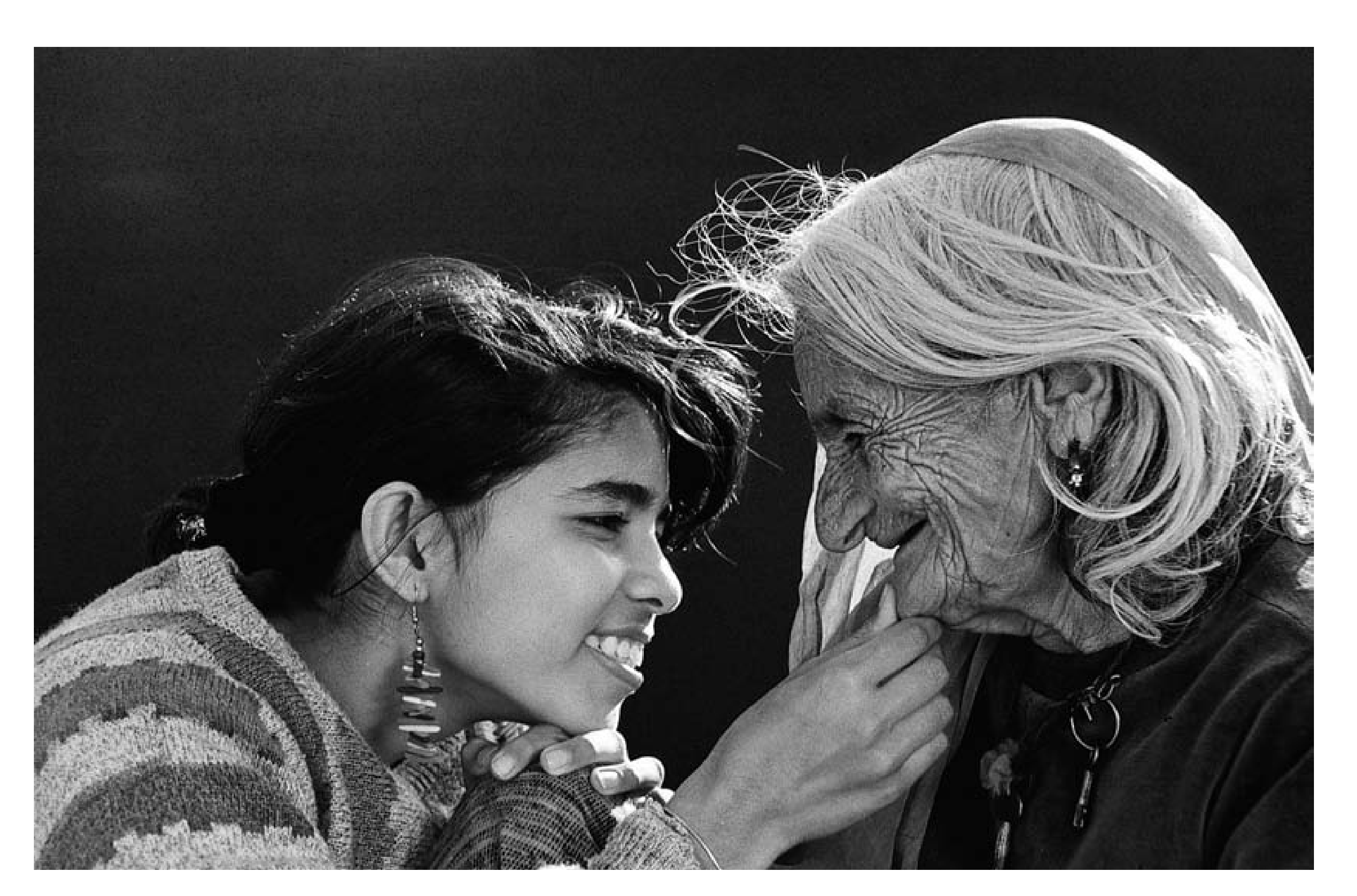
اليونسكو كمنظمة ملتزمة بالعدالة، وبتجنب التمييز على أساس العرق، الجنس، اللغة أو الدين، وبالتالي بالمعاملة المنصفة للأفراد والمجموعات. لذا يتوجب على كتاب ومحرري الوثائق والمقالات والخطب والسجلات الموجزة وما إلى ذلك، تجنب الكتابة بنمط يعزز التوجهات والافتراضات المشكوك بها حول أدوار الشعب والجنس. والعناية التي يتم إيلاؤها في هذا الصدد ستؤدي، فضلاً عن ذلك، إلى درجة أكبر من الدقة. ويجب تذكر أن خيارات الكلمات غير الدقيقة قد يتم تأويلها ككلمات منحازة أو تمييزية أو تحط من القدر، حتى لو كان المقصود بها غير ذلك.

المشكلتان اللتان تبزغان هنا هما الغموض، في حالات يكون فيها من غير الواضح ما إذا كان الكاتب يقصد فيها أحد أو كلا الجنسين (مثل استخدام كلمة «إنسان» و«بشر»: فهناك العديد من الأدلة على أن الكلمة «إنسان» تستدعي صورة الذكر، حتى لو كان معناها المقصود عاما)، والتنميط، حيث تنقل الكتابة دلالات غير مدعومة أو منحازة حول أدوار الجنس والهوية.

إرشادات حول لغة غير جنسانية، اليونسكو، 1989

نص مهم يظل غير معروف كثيراً

ضمن ترسانة أسلحة الآليات الدولية، تظل هذه المعاهدة التي جرى تبنيها عام 1979 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، ربما غير معروفة جيداً بصورة مرضية.
وهذا النص هو أحد أكثر النصوص وضوحاً واكتمالاً عندما يتعلق الأمر بتعريف المساواة بين الجنسين ومكافحة التمييز المبني على الجنس. وهو يقف في وجه كافة البلدان الموقعة عليه في حال حدوث انتهاكات للمبادئ التي يرسيها. وهذا هو سبب استحقاقه ليكون معروفاً ومنتشراً على نطاق أوسع. وسعت اليونسكو لإطلاق عدة حملات من أجل هذه الغاية.



لوضع نهاية للتمييز ضد النساء

الجزء II

المادة 7

على البلدان الأطراف القيام بكافة الإجراءات الملائمة للقضاء على التمييز ضد النساء في الحياة السياسية والعامة للبلاد وعليها، بصورة خاصة، ضمان شروط متساوية للنساء مع الرجال، وحق:

أ - التصويت في كافة الانتخابات والاستفتاءات العامة وأن يكن مؤهلات للانتخاب في كافة الهيئات العمومية.
ب - المشاركة في صياغة السياسة الحكومية وتنفيذها وشغل المناصب العامة وأداء كافة الوظائف العامة على كافة مستويات الحكومة.
ج - المشاركة في المنظمات والجمعيات غير الحكومية المهتمة بالحياة العامة والسياسية للبلاد.

المادة 8

على البلدان الأطراف اتخاذ كافة الإجراءات الملائمة لضمان الفرص أمام النساء لتمثيل حكومتهن على المستوى الدولي والمشاركة في عمل المنظمات الدولية بشروط متساوية مع الرجال ودون أي تمييز.

المادة 9

١ - على البلدان الأطراف منح حقوق متساوية للنساء مع الرجال لحيازة وتغيير أو استعادة جنسيتهن. وعليها بشكل خاص ضمان انه، لا الزواج من أجنبي ولا تغيير الجنسية من قبل الزوج خلال الزواج، سيغير تلقائياً من جنسية الزوجة، أو يجعلها بلا وضع محدد، أو يفرض عليها جنسية الزوج.
٢ - على البلدان الأعضاء منح النساء حقوقاً متساوية فيما يتعلق بجنسية أطفالهن.

الجزء III

المادة 10

على البلدان الأطراف اتخاذ كافة الإجراءات الملائمة للقضاء على التمييز ضد النساء من أجل ضمان حقوق متساوية لهن مع الرجال في مجال التعليم وخاصة، وعلى أساس المساواة بين الرجل والمرأة، لضمان:

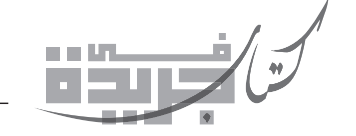
أ - نفس الظروف للإرشاد المهني والوظيفي، والوصول إلى الدراسات ولاكتساب الشهادات في المؤسسات التعليمية من كافة الفئات في المناطق الريفية كما في المناطق الحضرية. وهذه المساواة يجب ضمانها في التعليم ما قبل الدراسي، والعام، والفني، والمهني والتعليم الفني العالي، كما في كافة أنواع التدريب الوظيفي.
ب - الوصول إلى نفس المناهج الدراسية، ونفس الاختبارات، والكوادر التربوية بمؤهلات من نفس المعيار والوصول إلى المرافق والمعدات المدرسية من نفس الجودة.
ج - القضاء على أي مفاهيم تنميطية حول أدوار الرجال والنساء على كافة المستويات وفي كافة أشكال التعليم من خلال تشجيع التعليم المشترك وأنواع أخرى من التعليم التي ستساعد على تحقيق هذا الهدف، وخاصة، من خلال مراجعة المناهج الدراسية والبرامج المدرسية وتكييف الأساليب التعليمية.
د - إعطاء نفس الفرص للاستفادة من المنح التعليمية وباقي المنح الدراسية.
هـ - إعطاء نفس الفرص للوصول إلى برامج التعليم المستمر بما في ذلك برامج تعليم الراشدين ومحو الأمية، وخاصة تلك الهادفة إلى خفض، في أبكر وقت ممكن، أي فجوات في التعليم بين الرجال والنساء.
و- خفض معدلات ترك الطالبات للدراسة وتنظيم برامج للفتيات والنساء ممن غادرن المدرسة نهائياً.
ز - إعطاء نفس الفرص للمشاركة النشطة في الرياضة والتربية البدنية.
ح - الوصول إلى معلومات تعليمية معينة للمساعدة على ضمان صحة ورفاه العائلات، بما في ذلك معلومات ومشورات حول التخطيط الأسري.

المادة 11

١ - على البلدان الأطراف اتخاذ كافة الإجراءات الملائمة للقضاء على التمييز ضد النساء في مجال التوظيف من أجل ضمان، وعلى أسس المساواة بين الرجال والنساء، نفس الحقوق، وخاصة:

أ - حق العمل كحق غير قابل للتحويل لكافة البشر.
ب - الحق في نفس الفرص الوظيفية، بما في ذلك تطبيق نفس معيار الاختيار في مسائل التوظيف.
ج - الحق في حرية اختيار المهنة والتوظيف، والحق في الترقية، وفي الأمان الوظيفي، والمزايا وظروف الخدمة والحق في تلقي تدريب وظيفي وإعادة تدريب، بما في ذلك الحق في التمهن (التدرب على صنعة وفقاً لشروط) والتدريب الوظيفي المتقدم والتدريب الراجع (المتواتر).
د - الحق في مكافآت متساوية، بما في ذلك المنافع، والحق في معاملة متساوية فيما يتعلق بالعمل بقيم متساوية، فضلاً عن المساواة في المعاملة خلال تقييم جودة العمل.
هـ - الحق في الضمان الاجتماعي، وخاصة في حالات التقاعد، البطالة، المرض، عدم الأهلية وكبر السن وباقي حالات العجز عن العمل، فضلاً عن الحق في إجازة مدفوعة الأجر.
و - الحق في حماية الصحة والسلامة في ظروف العمل، بما في ذلك حماية القدرة على الإنتاج.

المعاهدة حول القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء
الجمعية العامة للأمم المتحدة، ديسمبر 1979.



الإستمرار خطوة إضافية

مظهر هام لقضية مساواة المرأة أنها ليست مختزلة فقط وببساطة في مسألة المساواة. فمن الأساسي أن تتلقى النساء الأجر نفسه، وكذلك الوظيفة والصلاحيات والحقوق كالرجال. لكن لطالما جرت الإشارة إلى أن هذا ليس بكاف. فليس بالأقل جوهرية أن تتمكن الطبيعة النسائية الخاصة من التعبير عن نفسها، وأن يجري احترامها وأخذها في الحسبان. وفي هذا المجال، يجب متابعة عدة اعتبارات من المقاربات في توافقية معاً: الكفاح من أجل المساواة، تحليلات الاختلافات الجنسانية، والتفكير في أوجه التداخل المختلفة بينها. وكانت اليونسكو منشغلة بنشاط بالغ بالطريقة التي تتداخل بها هذه القضايا، كما يظهر من المقتطفات الواردة هنا.

القضايا النسائية تبرز في كل مكان

الاتجاه السائد في الجنسانية يعني:

- تشكيل وتعزيز الإرادة السياسية لتحقيق المساواة والعدالة بين الجنسين، على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.
- دمج منظور جنساني في العمليات التخطيطية لكافة وزارات وإدارات الحكومة، خاصة تلك المعنية بالاقتصاد الكلي وتخطيط التنمية، والسياسات التوظيفية والإدارية والشؤون القانونية.
- إدماج منظور جنساني في كافة مراحل دورات التخطيط القطاعي، بما في ذلك تحليل وتطوير وتقدير وتنفيذ ومراقبة وتقييم السياسات والبرامج والمشاريع.
- استخدام بيانات مصنفة حسب نوع الجنس في التحليلات الإحصائية لكشف كيفية تأثير السياسات بصورة مختلفة على النساء والرجال.
- زيادة أعداد النساء في مراكز صناعة القرار في الحكومة والقطاعين العام والخاص.
- توفير أدوات وتدريب في الوعي الجنساني، والتحليلات الجنسانية والتخطيط الجنساني لصناع القرار وكبار المدراء والأشخاص المهمين الآخرين.
- تشكيل صلات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومعنيين آخرين لضمان استخدام أمثل للموارد.

- بالنظر إلى تخويلها في التربية والعلوم، والعلوم الاجتماعية والإنسانية، والثقافة والاتصال – وكلها جوهرية لتغيير التوجهات والسلوك التنميطي stereotypical – لدى اليونسكو دور قيادي ليس له منافس في الانتقال بهذه القضايا من حيز البلاغة والنظرية إلى حيز الحلول العملية. وفيما تجري دراسة تأثيرات التنميطات عموماً، والتنميطات الجنسانية على وجه الخصوص، في جامعات عديدة ومؤسسات مشابهة أخرى حول العالم، تبقى معرفتنا بهذا الأمر متشظية، وبالتالي، يستحيل عملياً استخدامها حالياً على المستوى السياسي. وجمع هذه المعارف معاً، وتمتينها ووضعها تحت تصرف البلدان الأعضاء إلى جانب باقي هيئات الأمم المتحدة، سيكون إسهاماً كبيراً بإمكان اليونسكو تقديمه إلى الجهود العالمية لتعزيز المساواة بين الجنسين، والتي أصبحت الآن ضرورة تاريخية.

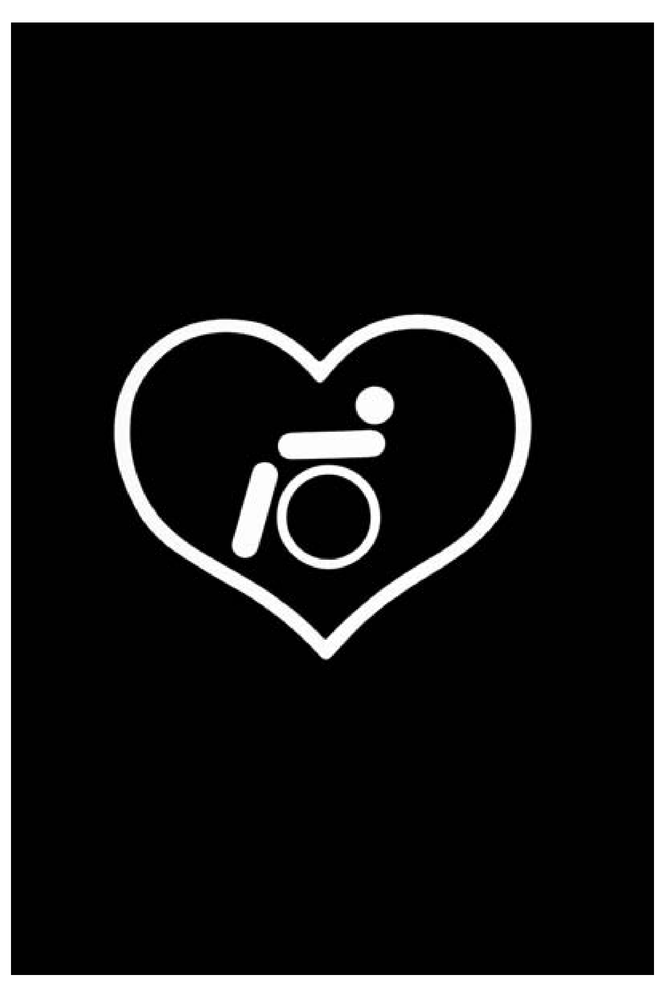
- يتضمن تغيير التوجهات، تغييراً للإدارك، التفهم، التوقعات، المعتقدات واللغة، وكلها متجذرة عميقاً في تجربة المرء، والنظم الاجتماعية – الثقافية الموروثة، وأنماط التفكير المتفشية، الضغوط البدائية، الآمال والمخاوف الشخصية والكثير غيرها، والتي عادة ما يكون التعبير عنها صعباً إن لم يكن مستحيلاً. من الواضح أن التعليم والثقافة والاتصال والمعلومات تلعب دوراً مهماً في كل ذلك. وللمناهج المدرسية، توجهات المعلمين والآباء، صناعة الألعاب، صناعة الموسيقى والفيديو، وسائل الإعلام الجماهيرية والآن شبكة الانترنت، لكل هذه تأثير على توجهات الأفراد وهي على العموم بارزة في التنميطات الجنسانية المستديمة، وخاصة في كافة المجتمعات اليوم. أصبح التوصل إلى مقاربة متقنة ومتفق عليها ضرورياً للتعامل مع أسبابها المتجذرة. وحدها منظمة نظامية مثل اليونسكو يمكنها حشد كافة الجهود الضرورية من أجل هذا.

المساواة والعدالة بين الجنسين، مراجعة موجزة لمنجزات اليونسكو منذ المؤتمر العالمي الرابع حول النساء (بكين، 1995)، اليونسكو، مايو 2000.

إجراءات للمستقبل

المنجزات هي ما يعتد به حقاً فيما يتعلق بقضايا المساواة. فكل الخطب والبلاغات والعظات وباقي الإعلانات ستساوي القليل إن لم يتغير شيء في الواقع. ولهذا من المفيد جمع مقترحات عملية، وثورية وواقعية معاً. ومن بين العديد من الأمثلة المتاحة، يستحق المقترح الذي طرحه المحلل النفسي الهندي سودهير كاكار البحث، وتطبيقه فعلياً إن كان ذلك ممكناً. ففيما يتعلق بالعنف المنزلي، اقترح أن تكون عقوبة الرجل مرتبطة ببرنامج لإعادة التأهيل والتربية العاطفية بهدف جعل هويته الذكورية أقل صرامة.

وضد التحامل الذي يؤثر على الفهم العلمي للشوفينية (المغالاة) الذكورية أو الحياد المجرد، يذكرنا عالم الفلك أندريه براهيك بمكر بأن أكثر البلدان المتقدمة علمياً هي تلك التي تتمتع فيها النساء بحرية وسلطة أعظم. وأخيراً فإن هذا التحديد الموجز سيكون غير كامل إذا أخفقنا في التطرق إلى التفكير في الحقوق الجوهرية للمعاقين، أو الضفاف المتنوعة للفكر في موضوع التعليم الخاص.



اليونسكو **ملصق السنة العالمية للمعوقين** 1981

إعادة التأهيل العاطفي للرجال العنيفين

مقترحي لتعزيز حقوق الإنسان في مجال العنف المنزلي مبني على نفس المقدمة المنطقية الجوهرية: عنف الأزواج تجاه زوجاتهم والآباء نحو أطفالهم هو أيضاً من عواقب هوياتهم الصارمة كذكور في الحالة الأولى وكآباء في الحالة الأخيرة. وبسبب حدودهم الذهنية الغليظة، والتي تعوق الحركة عبر الفئات، يتمترس مثل هؤلاء الرجال خلف درع أن يكونوا ذكوراً أو آباء، دروع لا يستطيعون خلعها بسهولة. وقد يعيشون في تقارب وثيق مع زوجاتهم وأطفالهم غير أن الدرع الداخلي يمنعهم، على المستوى العاطفي، من معرفة كيف يفكر النساء والأطفال في العالم ويشعرون به ويخبرونه.

والمقترح هو يكون لكافة الرجال المدانين بالعنف المنزلي برنامج مبني على عقوبتهم مصمم لتعميق تقمصهم العاطفي وتقوية تماثلهم مع ضحاياهم. بكلمات أخرى، سيكافح البرنامج الإلزامي لجعل هوياتهم الذكورية والأبوية أكثر مرونة، وترقيق حدودهم الذهنية. وبنفس الطريقة التي تشيع بها في الولايات المتحدة وغيرها عقوبة قضاء عدد محدد من الساعات في خدمة المجتمع فيما يتعلق بنوعيات معينة من الجرائم، فإن مرتكبي العنف المنزلي سيطالبون بالمشاركة في العديد من ساعات برنامج «الهوية المرنة».

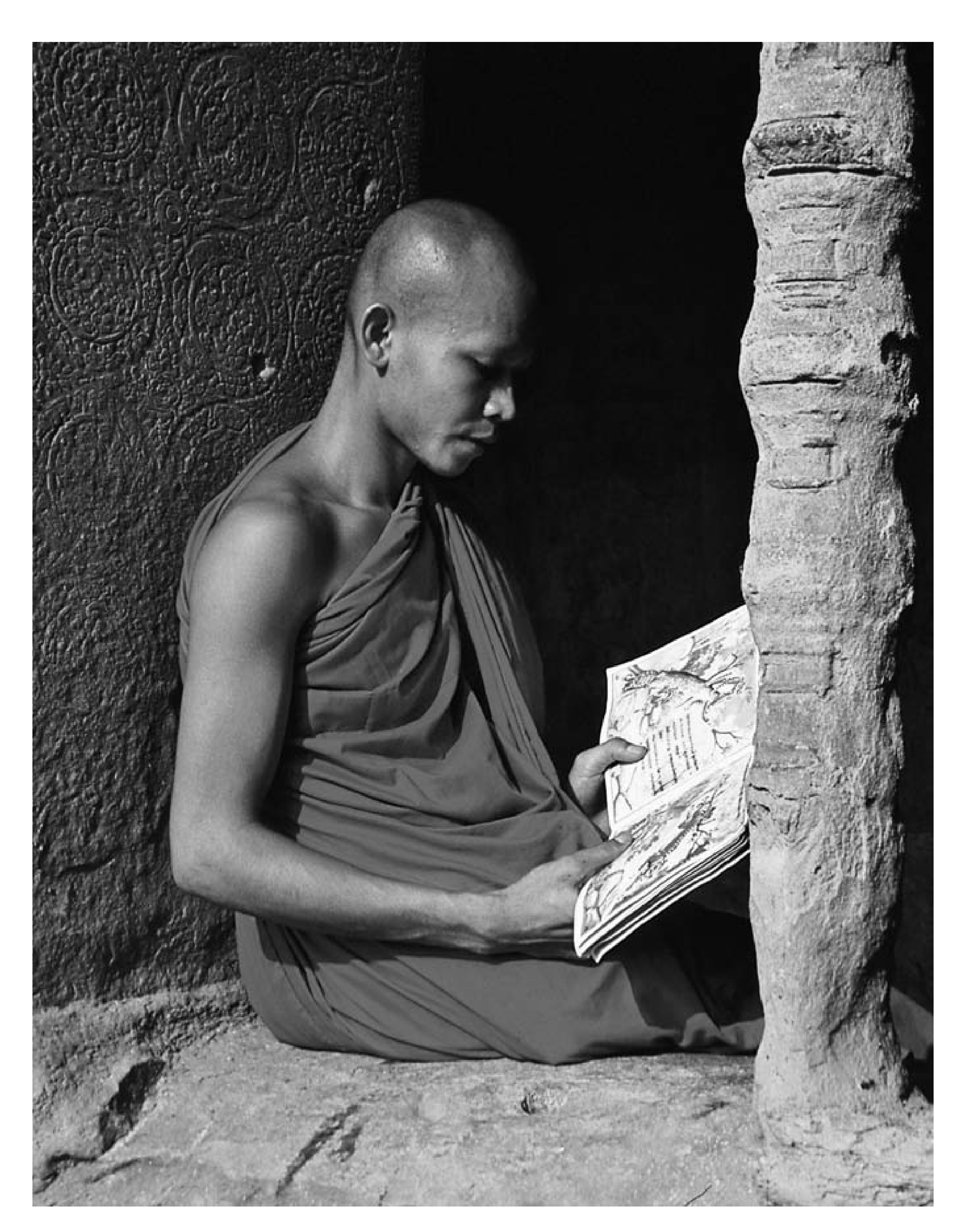
سودهير كاكار، خمسون فكرة لحقوق الإنسان،
اليونسكو، 1998

القمر وقوة النساء

أود أن أنهي بقصة قصيرة تخيلها رسام كارتوني. تظهر سيدتان من عصر ما قبل التاريخ يحدقن في القمر. تقول الأولى للثانية: «أتعلمين، يوماً ما، سيذهب الرجال إلى القمر». «هل تعتقدين ذلك؟» ترد الثانية. «وفيما يتم ذلك»، تضيف الأولى، «سنسيطر نحن». هذا تماماً ما حدث في ختام القرن العشرين: ذهب الرجال إلى القمر، وفي البلدان المتقدمة، حازت النساء أخيراً على مكانهن الصحيح. إنها حقيقة جديرة بالملاحظة أنه في البلدان التي تتخلف فيها البحوث الفلكية، تكون الحالة الاجتماعية للمرأة متدنية. هذه الطرفة القصيرة تخدم ببساطة لتذكيرنا بأن الثقافة العلمية تلعب دوراً أساسياً في التوظيف المناسب للمجتمع.

اندريه براهيك، «التساؤل العلمي: شكوك ويقينيات»، مستقبل القيم، منشورات اليونسكو / دار بيرغهام للنشر، 2004.

مع وسائل الاتصالات



الأخلاق والثقافة غير قابلتين للاختزال في حفنة من العبارات التي يجري تبادلها داخل دائرة محدودة للغاية. وإذا كنا نرغب أن يلعبا أدوارهما في بناء الإنسانية وفي الدفاع عن السلام، فمن الضروري الأخذ بالحسبان الوسائل التي تنتشر وتنتقل المعلومات بموجبها. لا يوجد تعليم أو علوم دون مكتبات وقواعد بيانات، وكذلك دون شبكات حاسوبية، مكتبات فيديو ونطاق كامل من السجلات وأدوات للمحافظة على المعلومات وتوزيعها. ولا يجب تناسي أن الوصول إلى المعلومات يجب أن يكون موزعاً بالتساوي إذا كان لنا أن نقوم بما هو أكثر من مجرد التشدق بالمساواة. كما أنه من الضروري لتوزيع البيانات، أن يتم التعبير عن الآراء وأن يتصل البشر فيما بينهم بأكبر قدر ممكن من الحرية حتى تتمكن المعرفة التبادلية بين مختلف الثقافات من التقدم.

لهذا كانت مسألة الاتصال مركزية في تفكير اليونسكو منذ البداية. لكن، وكما سنرى في الصفحات التالية، اتخذت هذه المسألة معانٍ مختلفة وواضحة بحسب الفترة المعنية. إلى درجة أنه بدا أن هناك قلة من النقاط المشتركة بين أفكار ما بعد الحرب (العالمية الثانية)، عندما كان الشاغل الأساسي تحسين توزيع الكتب وزيادة قراءة الصحف، وتفكير اليونسكو اليوم، عندما أصبح الهم الغالب صياغة أعراف جديدة لبناء مجتمعات المعرفة في عصر الانترنت والحاسوب العالمية.

غير أنه سيكون من الخطأ تصور أن التغييرات ثورية حقاً. وبالتأكيد ارتقت الأدوات، غالباً، لدرجة تعديل طبيعة التبادل نفسها. لكن الأفكار الرئيسية ظلت بالضرورة نفسها: فهي لا تزال مسألة اكتشاف كيفية جعل العالم أكثر إنسانية، البحث عن وسائل لجعل المعلومات متاحة أكثر للجميع وحيازة المرء سيطرة على تقدمه الخاص. ولهذا، خلال الانتقال التاريخي من عالم الورق المطبوع إلى عالم الشاشة، وفي التحول العالمي الذي نقل العالم من عصر الاتصالات اللا تزامنية إلى عالم المعلومات الفورية، حافظت اليونسكو، على الرغم من المبادرات المثيرة للجدل أو التي لم تفهم كما يجب والمرتبطة بفكرة «نظام معلومات عالمي جديد»، على مسارها وتمكنت من تجديد مقاربتها فيما بقيت مخلصة لدعوتها.



من المستحيل التعلم أو الإطلاع إذا لم تتوفر الوسائل المادية. لقد كانت اليونسكو منذ البداية متيقظة لهذا المظهر العملي والأساسي للاتصال. فهناك حاجة أولاً للأدوات. ودون مواد وسيطة – ورق، شبكات أرضية وشبكات أقمار اصطناعية جديدة – ليست الاتصالات سوى كلمة مفرغة المعاني.

لذا لم يكن مدهشاً، رؤية اليونسكو وهي ترسي في السنوات التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة، مشروع «قسائم الكتب» الحاذق لتمكين البلدان الأقل حظاً من الحصول على الكتب التي تحتاجها، خاصة وإن المكتبات كانت قد دمرت أو خربت خلال الصراع العالمي. كما لم يكن مدهشاً أيضاً أن نجد اليونسكو تقوم خلال الستينات بمسح لتوجهات عدد من مجموعات الصحف والإذاعات حول العالم.

وما قد يبدو مدهشاً مع ذلك – ونحن نعيش حياتنا اليوم، بعد عقود من ظهور التلفاز وفي عصر التسجيلات المرئية وبزوغ الانترنت – هو الندرة التي تصفها هذه النصوص التالية. وحقاً، ما زالت توجد تفاوتات كبرى وفجوات واضحة في زمننا هذا. غير أن التأثير اليوم هو لنظام مختلف تماماً. وهذه النصوص، القابلة للمجادلة أكثر من أي نصوص أخرى، تبوح لنا عن عصر ولى.

زمن نادر

قليل من الصحف والإذاعات

في العام 1950، خلال أول مسح عالمي للمعلومات، (الاتصالات العالمية)، أوردت اليونسكو الحقيقة المزعجة بأن «قلة أو لا شيء من وسائل الاتصال الحديثة» تتوفر لملايين عديدة من الأشخاص في مناطق واسعة من العالم.

يمكن القول على الأقل أن الموقف تغير، كما تُظهر النسخة الرابعة من مسح الاتصالات العالمية (1964) بوضوح. ولم تحقق أي وسيلة بعد الهدف الأساسي لليونسكو من أجل إتاحة 10 نسخ من الصحف اليومية، خمسة أجهزة استقبال راديو ومقعدي سينما لكل 100 شخص في كل دولة، كحد أدنى مقبول. ورغم ذلك، حدث تقدم هائل منذ السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة.

ففيما يتعلق بالصحافة اليومية، زاد توزيع الصحف في العالم بصورة عامة، خاصة في العديد من البلدان النامية الكبرى (والتي لم تكن الصحف تتواجد على الإطلاق في بعضها قبل 20 عاماً). وهذه الزيادة ثبتت بصورة محددة في المناطق والبلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ولم نر سوى في أمريكا الشمالية في الواقع، إن الصحف اليومية قد تراجعت خلف الزيادة السكانية، على الرغم من أنها لا تزال ترتفع، – وهي حقيقة تعود عموماً إلى ظاهرة نمو التلفاز.

ما تلازم مع الصعود الإجمالي في توزيع الصحف كان زيادة أعداد وكالات الأنباء التي تخدم مختلف وسائل الإعلام الجماهيري. وهناك الآن 155 من هذه الوكالات في 80 دولة إجمالاً، مقارنة بمستوى 96 وكالة في 54 دولة فقط عندما قامت اليونسكو بالمسح الأول.

روبرت ليندساي ورايموند ب. نكسون،

«عقدان في عالم وسائل الإعلام الجماهيري». دورية رسالة اليونسكو، 1966.

مشروع اليونسكو لقسائم الكتب

منذ أيامها المبكرة الأولى، كانت اليونسكو واعية لهذه المشكلة – مفتاح إعادة البناء التربوي والتبادل الثقافي. لذا جرى تقديم خطط لبعض أنواع بنوك المنشورات الدولية، تمحورت عام 1948 في مشروع قسائم الكتب لليونسكو، والذي يمكن للأفراد والمؤسسات عبره الآن شراء المطبوعات الأجنبية المطلوبة في حقول التعليم والعلوم والثقافة بعملاتهم النقدية الخاصة.

وزعت اليونسكو في ديسمبر 1948، قسائم كتب بقيمة تناهز 150 ألف دولار على 13 دولة. جزء من هذا التوزيع كان هبة لإعادة الاعمار، لكن أغلبه كان مدفوعاً من قبل البلدان المتلقية بالإسترليني والفرنكات الفرنسية. وجرى بعدها بيع القسائم في كل دولة للمستحقين من مستخدمي الكتب الذين دفعوا مقابلها بالعملة المحلية. وكذلك تمكن أولئك المشترون من طلب الكتب التي يحتاجونها من بلدان العملات الصعبة، مثل الولايات المتحدة.

قد تتساءلون، هنا، من الخاسر؟ لا أحد، على الرغم من أن اليونسكو دعمت المشروع باحتياطي عملات صعبة بلغ 100 ألف دولار.

تلعب اليونسكو دور دار المقاصة، وليس عليها حتى أي تكاليف إضافية لأن رواتب الموظفين المطلوبين لتشغيل المشروع تُدفع من خلال رسوم إضافية بنسبة خمسة في المائة على القسائم التي يتم بيعها.

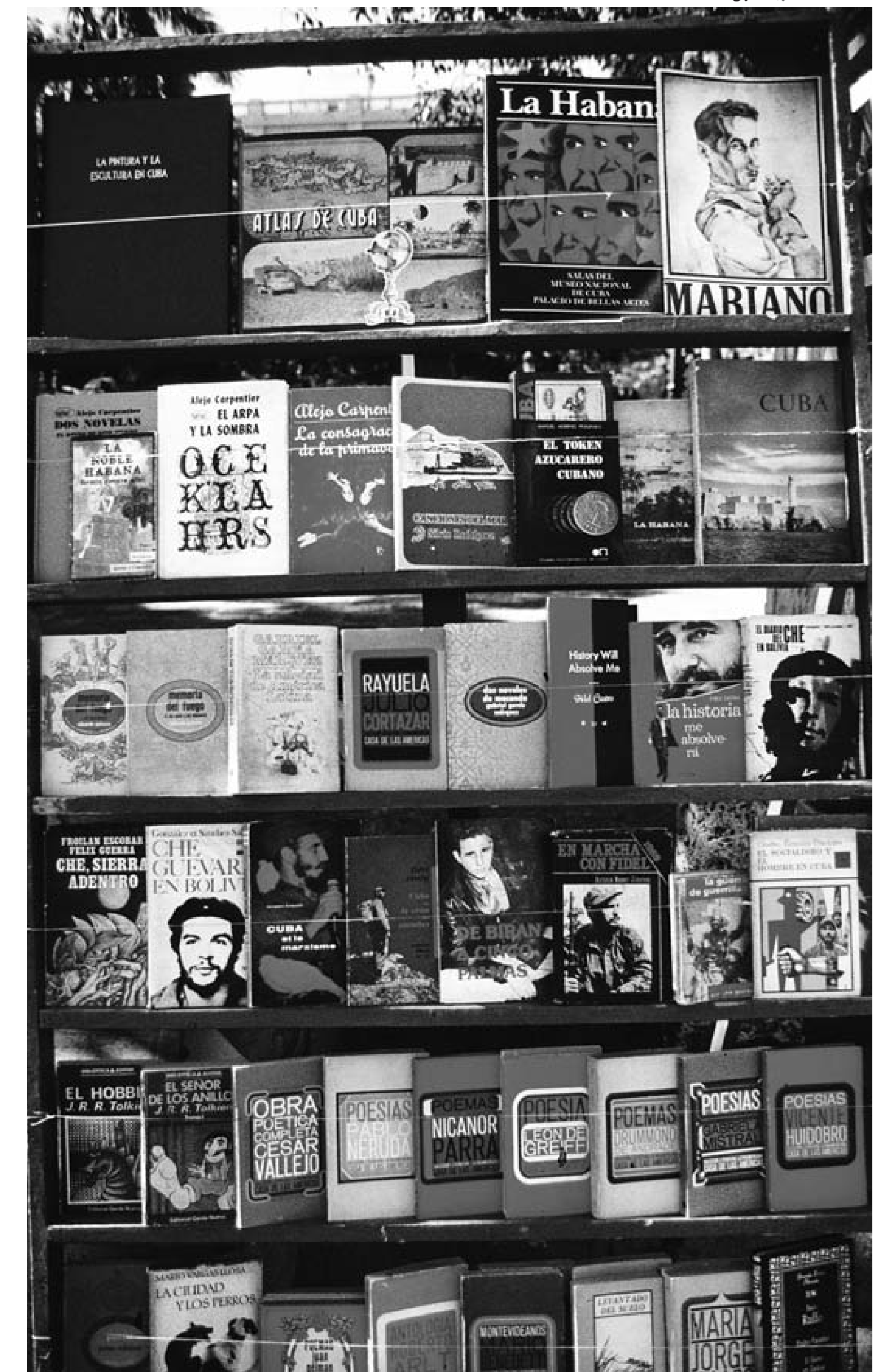
أرسلت المكتبة المركزية الوطنية في فلورنسا، والتي عانت من خسائر فادحة خلال الحرب، طلبا بقيمة أكثر من ثلاثة آلاف دولار لشراء كتب فرنسية، لم تكن متوفرة بطريقة أخرى. وبعد أسابيع قليلة على أول إصدار من القسائم، تلقى بائعو الكتب الأمريكيون طلبات كتب بنحو ثمانية آلاف دولار، 95 في المائة منها دوريات علمية وفنية تعد وسائل لا غنى عنها للباحثين.

يجري باضطراد إدراك أن العقبة الرئيسية أمام ما يدعى عموماً بالتدفق الحر للأفكار والتبادل بين الثقافات هو عائق اقتصادي. وبطريقته الخاصة، اجتاز مشروع اليونسكو لقسائم الكتب هذا الحاجز ومنح الطلاب في بومباي (الهند) فرصة للحصول على أحدث أعمال تآكل التربة من جامعة هارفارد، ومكّن العلماء في بودابست من تلقّي أوراق بحث منشورة حديثاً حول الفيزياء النووية من باريس. والآن يستطيع عالم إنسانيات في تشيكوسلوفاكيا متابعة أحدث التطورات في الأبحاث الشكسبيرية والنقد في انجلترا.

حقق مشروع اليونسكو لقسائم الكتب، على الرغم من إقامته كتجربة في 1949، بالفعل، نجاحاً في العديد من البلدان كوسيلة عملية وفعالة لاختراق أحد أعلى الحواجز في وجه التدفق الحر للكتب. وتعتزم اليونسكو الآن تطوير وتوسيع مدى المشروع، وتضمينه مساعدات تعليمية أخرى من خلال هذه العملية. وهذا يعني زيادة كبيرة في مبالغ التمويل الخاص.

دورية رسالة اليونسكو، مارس 1949.

هافانا، كوبا **سوق الكتب**



السلفادور 1994 **رسم يرمز إلى السلام**



كانت السنوات الأولى لليونسكو مدفوعة بحماس وعزم على العمل بدا مؤثراً ومفرطاً معاً، على هذه الفترة الزمنية. وهكذا سعى هدفها عملياً، في حقلي الكتاب والسينما، إلى تحفيز وتنسيق مجموعة الإنتاج العالمي. وبكلام أدق، اتجهت النية لاستخدام قوة صناعتي الكتاب والسينما لدفع أهداف اليونسكو – السلام عبر التفاهم المشترك. في ميدان الكتاب، على سبيل المثال، كان الهدف الأولي هو مركزة المعلومات على مكتبات ومطبوعات كل الدول الأعضاء. وحصدت عدة انجازات كبرى لاحقاً ثمار هذا العزم الأولي. والجدير بالذكر في هذا الإطار هو الاهتمام الذي جرى ايلاؤه للنسخ الرخيصة: كانت أول كتب الجيب في سبيلها للتطور، والتقطت اليونسكو الأهمية التي سيحوزها ذلك النمط. وفي ميدان السينما، جرى التشديد على أهمية العواطف وعلى المسؤوليات تجاه أطفال العالم. وهنا مجدداً، كان مقدراً لموضوع مكافحة العنف والتأثيرات المضرة للصور المروعة أن تصبح شاغلاً رئيسياً خلال العقود التالية.
وفوق ذلك، لا يستطيع قارئ اليوم سوى أن يشعر بالصدمة من عالم لم يكن قد شهد بعد بزوغ التلفاز والفيديو والغزارة القصوى للصور.

من الصفحة المطبوعة إلى صورة الشاشة



مدغشقر **السوق الشعبي**

قوائم وكتب

في المحصلة البسيطة والشائعة لعمل اليونسكو الببلوغرافي (تثبيت المراجع والمنشورات)، جرى حث كل أمة على إصدار دوري لقوائم موجزة بأفضل منشوراتها الحالية، وإيلاء عناية خاصة لتلك القوائم التي تسهم في هدف اليونسكو من أجل ترويج التفاهم الدولي والسلام العالمي. كما حثت الجمعية العامة كذلك كافة البلدان الأعضاء على نشر ببلوغرافيات وطنية كاملة وعلى إنشاء فهارس وطنية موحدة، والتي تعرض في مركز واحد ممتلكات كافة المكتبات الرئيسية للدولة. تضمنت هذه المهام بناء إتصالات فعالة إلى حد كبير مع المكتبيين، والوثائقيين وأمناء السجلات حول العالم، من خلال الإتحاد الدولي للوثائق والإتحاد الدولي لجمعيات المكتبات فضلاً عن مجلس دولي للسجلات المهنية من المنتظر تأسيسه.

أحد الأقسام النهائية لبرنامج المكتبات يتم العمل عليه بتعاون وثيق مع الإعلام الجماهيري: هذا بهدف استكشاف سبل تشجيع الإنتاج غير المكلف للكتب والدوريات. وفي الأعوام الأخيرة، ساهم الناشرون في العديد من البلدان وبقدر كبير من المخيلة، في التعليم والعلوم والثقافة، وذلك عبر تطوير إنتاج وتوزيع كتب جيدة وغير مكلفة. وفي مسعى لتحفيز هذا المشروع، ستقترح اليونسكو كتباً جديدة سوف تتم طباعتها ونشرها في طبعات رخيصة، وستساعد في التفاوض على اتفاقيات تهدف إلى إعادة نشر كتب جيدة موجودة حالياً بطبعات رخيصة وترجمتها إلى العديد من اللغات.

إدوارد ج. كارتر، دورية رسالة اليونسكو، 1948

التفاهم الدولي والسينما

دراسة السينما كوسيلة للتفاهم الإنساني ليست تمريناً ذهنياً خالصاً. فهي جزء من دراسة متواصلة علينا جميعا القيام بها في بحثنا عن التناغم في عالم معذب. تجري الموافقة في كل مكان على قدرة السينما على الترفيه وصرف الانتباه، على تحفيز الانتقال إلى العمل، على الكراهية والازدراء، على التعاطف والاحترام. وهذا في الأغلب السبب في أن السينما يُكتب عنها أكثر مما تكتب، وسبب أن السينما عرضة لتدقيق عديم الرأفة أكثر من أي فن إبداعي آخر.

إن القول أن السينما لديها القدرة على تفسير الحياة والمساعدة على خلق عالم متناغم لا يعني الاقتراح بأي حال من الأحوال أن عليها أن تحيد عن واجبها في الترفيه. لكنه يقترح مجدداً انه خلال البحث عن عناوين لعدد أكبر من الكتاب والمنتجين والمخرجين والممثلين في عدد أكبر من البلدان يمكن أن يرفعوا أعينهم فوق التخوم التي تقسم البشرية ومن أي رؤية يرونها مؤاتية. قد تكون العناوين مرحة أو كئيبة، وقحة أو جادة، لكن ما يهم أكثر هو الروح التي تلهمها، فضلاً عن الشعلة الإبداعية التي تقف شاهدة عليها. وهي تساعد على خلق رسم للحياة بدلاً من هوى أو تبرير للموت والنسيان.

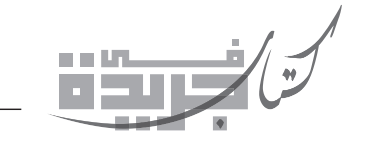
مسؤولية السينما ليست أعظم من مسؤولية الصحافة أو الإذاعة. لكنها تتشارك مع التلفاز في القدرة على التأثير الدرامي أكثر من أي وسيلة أخرى، وفرصة للعب دور قيادي في خلق عالم ممكن ومعقول.

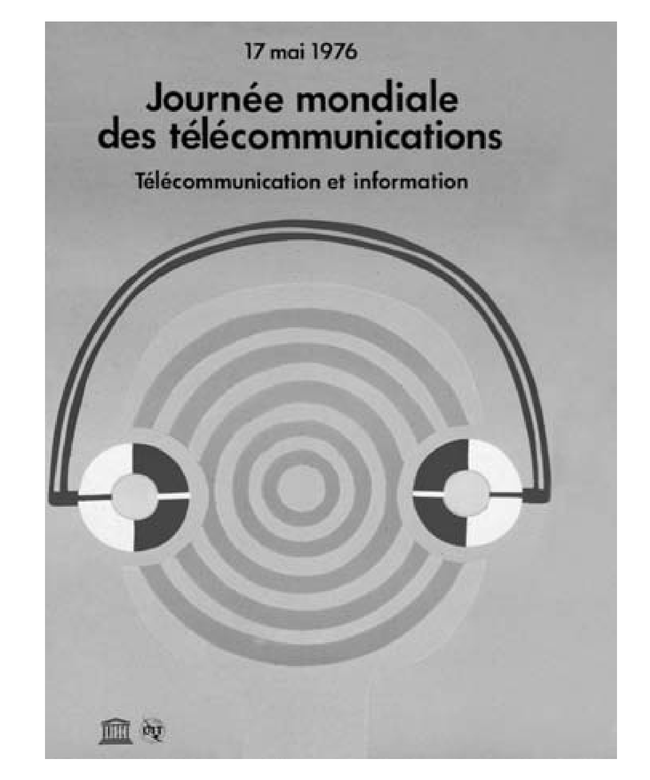
إن التخوم التي تقسم البشرية ليست وحدها، بل وليست أساساً، الحدود الوطنية والسياسية. فهي حدود العقل والروح، والتي تنبع من محدودية التدريب والتجريب، اختلاف الذاكرة، والتقاليد والمعتقدات والأذواق، والاستغلال المقصود أو العرضي لهذه المحدودية والاختلافات هي لغايات فاسدة. ولهذا يدرس الكثيرون الآن تأثيرات السينما على الأطفال فضلاً عن الرجال والنساء. قد يكون جيلنا ميؤوساً منه، لكن أحداً منا لن يوافق على أن أطفالنا هم أيضاً كذلك، والذين نسعى من أجلهم خصيصاً خلف الأمل بأن لا يعانوا مجدداً من الأهوال المروعة للعقود الأخيرة. وسواء صُنعت الأفلام في المكسيك أو الأرجنتين، في الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة أو فرنسا أو ايطاليا أو بولندا، أو الدنمارك، في مصر أو الهند أو اندونيسيا أو اليابان، فكلها عليها واجب تجاه أطفال العالم وفرصة، أعظم من أي وقت مضى، لتحريرها بسبب التحدي الضخم الذي تمثله.

وهذا لا يعني القول أن واجبها يجب أن يكون، التحرير. فهناك محرمات من العديد من الأنواع تجعل من الصعب التعبير عن الإيمان الذي يمتلكه المرء في الإنسان. وكتاب السينما واعون بصورة خاصة وبمرارة لهذا. وهناك قوى تستفيد من عالم متشظٍ تقوم في كل فرصة مؤاتية بتقييد الروح الإبداعية. وهناك مشاكل التمويل والتسهيلات والأسواق. لا تزال هناك مهمة هائلة للبحث والتفسير قبل إتمام العمل. وقد قام هذا العدد من رسائل اليونسكو على روح أن العمل يمكن انجازه وأنه من الممكن للرجال والنساء النمو وأن يكونوا أذكى معاً في الميادين الإبداعية للتعبير والبحث.

روز مكلين، رئيسة قسم الأفلام والمعلومات المرئية، اليونسكو،

دورية رسالة اليونسكو، سبتمبر 1951.





اليونسكو **ملصق اليوم العالمي للإتصالات** 1976

إعتبر نظام المعلومات قضية رئيسية لعدد من الأعوام. وولدت الحملة التي قادتها اليونسكو من أجل «نظام معلومات عالمي جديد» قدراً كبيراً من الانتقادات وسوء الفهم والمجادلات العنيفة، وأدت إلى بزوغ توترات متعددة، كان لها أحياناً تأثيرات دائمة.

ومع ذلك فإن الفكرة التي تكمن خلف هذه المبادرة متجذرة في مبادئ ومثل اليونسكو. وإذا كان صحيحاً أن المعلومات أساسية لتمثيلنا لبعضنا البعض ولأنفسنا، فمن المرغوب فيه أن يكون توزيع المعلومات في أنحاء العالم متساوياً ومتوازناً. كما أنه من المرغوب أيضاً أن تعكس هذه المعلومات مواقف حقيقية، ويجب ألا يجري تحريفها بالتحامل أو بالمصالح.

والى جانب المخاوف حول مشاركة الجميع، مثل تلك المتعلقة بالأخلاقيات المهنية للصحافيين، نتجت عن الأنشطة الرامية إلى إعلاء الحاجة إلى «نظام معلومات عالمي جديد» مقترحات (أو افتراضات) أقل قبولاً. نظر الكثير من المهنيين إلى الانتقادات الموجهة إلى وسائل الإعلام في البلدان المتقدمة كطعن في نزاهتهم المهنية. ونظر البعض للمساندة التي تلقاها المعلومات التي يصدرها العالم الثالث كنشاط سياسي تجاوز حدود تخويل اليونسكو. وهو ما أدى إلى ظهور جدال نشط بتداعيات تتضمنها الصفحات التالية.

نظام المعلومات العالمي الجديد

نحو إزالة جديدة للاستعمار

كان عام 1976، بصورة محققة، العام الذي أصبحت فيه مشاكل المعلومات والاتصال قضايا عالمية النطاق. وأطلقت سلسلة كاملة من المؤتمرات والندوات والاجتماعات حول هذه المواضيع جدالاً كبيراً، كما طغت هذه القضايا على الدورة 19 للجمعية العامة لليونسكو في نوفمبر الماضي في نيروبي، كينيا.

واليوم تطالب بلدان العالم الثالث بـ«نظام عالمي جديد للمعلومات». فما الذي يعنيه هذا التعبير؟ وما هي المصالح الهائلة التي يتضمنها هذا الجدال، والتي تفرض أسئلة ثقافية واقتصادية وسياسية في آن واحد معاً؟

كيف يمكن لبلدان العام الثالث القيام بالخطوات الأولى العاجلة لتحسين الاتصالات بين بعضها؟ وكيف يمكنها المساعدة على حصر كمية «معلومات المسار الواحد» والتي حصرت لسنوات تلك البلدان في دور المستهلكين دون التشكيك في نفس مبدأ التبادل المتوازن الحر (وبالتالي المثمر) للمعلومات بين الأمم؟

كيف يصبح ممكناً بصورة بناءة تحقيق «التدفق المتوازن للمعلومات» الذي نسمع عنه الكثير حالياً، كوسيلة لتحقيق اتصال أفضل بين الشعوب. وبالتالي ترويج تفاهم دولي وسلام عالمي أعظم، والذي كثيراً ما يهددهما سوء فهم تاريخي وثقافي كبير؟

التمهيد للحل الذي قدمته تونس نيابة عن بلدان عدم الانحياز في الجمعية العامة في نيروبي يشير إلى أن على اليونسكو المساهمة في «تحرير البلدان النامية من حالة الاعتمادية الناتجة عن ظروف تاريخية معينة لا تزال تشوب أنظمة اتصالاتها ومعلوماتها».

تماماً كما كان الناس يشيرون يوماً إلى «إزالة الإستعمار السياسي والاقتصادي»، يتحدثون الآن عن «إزالة الاستعمار عن المعلومات» والذي يتلازم مع منجزات الحركة الإنسانية العالمية الجديدة القائمة على الحوار والاحترام المتبادل.

تواصل البلدان النامية «استهلاك» المعلومات العالمية كما تصدر في الأغلب عن البلدان الصناعية.

تنحو المعلومات تجاه إبقاء شعوب العالم الثالث في حالة انسلاخ وتغريب. كما تبقي شعوب البلدان الغربية في حالة خطيرة من الجهل بحقائق بلدان العالم الثالث تغمرهم بالافتراض المُرضي بأن الصناعة والتقنية والثقافة الغربية، وباختصار الحضارة الغربية بمجملها، متفوقة.

من الأمور الخطيرة التي تتيح نفسها لكافة أنواع سوء الفهم، هو أنه باسم مفهوم معين لـ«الحرية» و«التدفق الحر» للمعلومات تنشر أغلب وكالات الأنباء الغربية الكبرى بصورة واعية أو غير واعية معلومات متشظية، تخطيطية، ومشوهة باستمرار تتعلق بالحقائق المعقدة للبلدان النامية.

وتكون المعلومات التي تقوم تلك الوكالات بتوزيعها في بلدان العام الثالث مُحملة بصورة خطيرة وبنبرة مبالغ فيها عن الثقافات الأجنبية الغربية.

يذهب تقرير ندوة بلدان عدم الإنحياز حول الاتصالات، والتي عقدت في تونس في مارس 1976، إلى حد اعتبار أن المعلومات بالنسبة لتلك الوكالات الدولية، «سلعة تتعارض معالجتها وبثها مع الاعتبارات التي تنحو باتجاه استمرار نظام من الهيمنة يتم بمقتضاه استمرار تجاهل المصالح الأصلية للبلدان النامية أو إساءة تأويلها». فهل من المدهش بعد ذلك أن ينتهي الأمر بمواطن العالم الثالث إلى قبول الرؤية التي ترسمها له وسائل الإتصال المتمثلة بالإعلام والتلفزيون والسينما؟

رضا نجار، «تجاه نظام عالمي جديد للمعلومات»،
دورية رسالة اليونسكو، ابريل 1977.

مهمة الصحافي

تتطلب مهمة الصحافي في العالم المعاصر خطوات لتحسين موقعه في المجتمع. وفي العديد من البلدان وحتى اليوم، لا يعتبر الصحافيون كأعضاء في مهنة مقبولة عند الجمهور، ويتم التعامل معهم وفقاً لذلك. ولتجاوز هذا الموقف، تحتاج الصحافة إلى رفع مستوياتها وجودتها للإعتراف بها في كل مكان كمهنة أصلية.

وحتى يعاملوا كمهنيين، يحتاج الصحافيون لإعداد تعليمي واسع وتدريب مهني محدد. وهناك حاجة لتطوير برامج للإرشاد ليس فقط لتعيينات مستوى الانضمام للوظيفة، بل كذلك للموظفين أصحاب الخبرة ممن يودون الانتفاع من وقت لآخر بالمنتديات الخاصة والمؤتمرات المخصصة لتجديد وإثراء مؤهلاتهم. (...).

إن قيماً مثل الصدق، الدقة، واحترام حقوق الإنسان ليست مطبقة عالمياً في الوقت الراهن، ولا يمكن فرض المعايير والمسؤوليات المهنية الرفيعة بمرسوم، كما أنها لا تعتمد بصورة منفردة على حسن نوايا الصحافيين الأفراد، الذين توظفهم مؤسسات بإمكانها تحسين أو إعاقة أدائهم المهني. ويكتسب الاحترام الذاتي للصحافيين ونزاهتهم ودافعهم الداخلي، لإنتاج أعمال على مستوى رفيع، أهمية دائمة. فمثل هذا المستوى من الإخلاص المهني، والاضطلاع بالمسؤوليات هو الذي يجب أن يتعزز من قبل وكالات الأنباء والمؤسسات الصحافية. وفي هذا الإطار، قد تكون هناك حاجة للتمييز بين المؤسسات الإعلامية وملاكها ومدرائها من ناحية، والصحافيين من ناحية أخرى.

وكما في مهن أخرى، يخدم الصحافيون والمؤسسات الإعلامية الجمهور مباشرة، ويحق للجمهور في المقابل محاسبتهم على أعمالهم. ومن بين الآليات التي صممت حتى الآن في بلدان مختلفة لضمان المحاسبية، ترى اللجنة ميزة في مجالس الصحافة أو الإعلام، ومعهد التحقيق في الشكاوى الصحافية وانتقادات مجموعة الإقران من النمط الذي تقوم به المراجعات الصحافية في العديد من البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، بإمكان المجتمعات التي تخدمها وسيلة معينة من وسائل الإعلام، تحقيق إصلاحات مهمة من خلال عمل مواطنيها.

أصوات عدة، عالم واحد، تقرير مكبرايد، اليونسكو، 1980.

تقنيات جديدة ، تحاملات قديمة

شهدت الثمانينات بزوغ التقنيات الجديدة للمعلومات والاتصالات. وفيما لم تكن قد حققت بعد توسعها النشط وتأثيرها على العقول الذي ستبلغه خلال العقود التالية وعند منعطف القرن الحادي والعشرين، أصبحت هذه التقنيات واسعة الانتشار بصورة فعالة وملموسة بما يكفي لتحفيز تأمل فيما تقوم، أو لا تقوم، بتغييره، في ميادين التعليم والثقافة. وكما تحدد في تقرير حول الاتصالات في العالم في 1987، لا تخفف التغييرات التقنية من التحامل القديم قدم الدهر، وخاصة فيما يتعلق بصورة النساء وتوزيع الأدوار الاجتماعية بين الجنسين. وبدلاً من أن تكون أداة لتغيير الأنماط الذهنية، بدا أن الوسائط الجديدة (وخاصة التلفاز) تحقق الوظيفة المعاكسة: فهي تبث وتنشر أكثر التنميطات قدماً، لتساعد بذلك على إدامة ما يفترض بها تعديله.

لكن هل تُبدل التقنيات الجديدة أنماط التفكير، ووظيفة التعليم وطرق التعلُم؟ هذه أسئلة بدأ طرحها، كما يُظهر تقرير ندوة أقيمت في 1983. غير أن ملامح القضايا في تلك المرحلة لم تكن قد رُسمت بوضوح بالغ بعد. وبعدها بعشرين عاماً، أصبحنا الآن في موقف يسمح لنا بقياس المدى الذي قطعه العالم.

حوار حول النظام العالمي الجديد للمعلومات

انتقادات من غابرييل غارثيا ماركيز وخوان ساموا

إحدى أهم المحطات في الجدل المحيط بمسألة «النظام العالمي الجديد للمعلومات» كانت نشر تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشاكل الاتصال عام 1980، والتي ترأسها سين مكبرايد. أحد المظاهر الأصلية لهذا التقرير كان انتقادات، تضمنها ملحق للمتن الرئيسي للنص، لعمل اللجنة من قبل بعض أعضائها.

الملاحظات والتحفظات التي رسمها الكاتب الكولومبي غابرييل غارثيا ماركيز، الحائز على جائزة نوبل للآداب، والمحامي التشيلي خوان ساموا، الذي أصبح لاحقاً مدير عام منظمة العمل الدولية، جرى إبرازها هنا.

سوف نرى أنها ليست مجرد اختلافات في الرأي حول نقاط محددة أو انتقادات لمناهج اللجنة، أو حتى بالتقرير نفسه. فالهدف الأساسي هو عرض تقييم عام لعمل الجنة، فيما يتعلق بنقاط قوتها وضعفها على السواء.

وفي السنوات التي تلت، نحى تركزالاهتمام باتجاه نقاط الضعف، وبنوايا هجومية في الأغلب. وكما أشارت لجنة الجمعية العامة بعدها بنحو عشرة أعوام، عانت اليونسكو أضراراً دائمة كعواقب لهذا الجدال.

1- المرجعية الممنوحة لمسألة الديمقراطية هي على درجة عالية من الأهمية. فالهياكل الاتصالية الأكثر ديمقراطية هي حاجة وطنية ودولية للشعوب في كل مكان. ترويج الوصول والمشاركة واللا مركزية والإدارة المفتوحة، وتوزيع السلطة المركزة في يد المصالح التجارية أو البيروقراطية هي حاجة عالمية النطاق. وهذا جوهري بصورة خاصة لبلدان العالم الثالث التي تهيمن عليها أنظمة أقلية قمعية.

2- الاتصالات ليست أنباء فقط. فهي عامل مُحدد لكافة العمليات الاجتماعية ومُكون جوهري للطريقة التي تنتظم بها المجتمعات. وهذه المقاربة التي اتخذها التقرير تسمح بتفهم أكثر اتساعاً وتوازناً للمشاكل المتضمنة، وتمنح المسائل الفردية منظوراً أكثر عالمية وهو ما سيسمح بوضع الجدال الدولي حول الاتصالات في سياقه السياسي والاقتصادي والثقافي العام الملائم.

3- هناك نزعة في أجزاء مختلفة من التقرير لـ«تمجيد» الحلول التقنية لمشاكل الاتصالات المعاصرة. ونرغب في التشديد على أن «الوعد التقني» لا هو بالمحايد ولا بالخالي من القيم. وللمناقشات في هذا المجال تضمينات سياسية واجتماعية هائلة. وعلى كل مجتمع تطوير الآليات الضرورية لتقييم الخيارات البديلة وتأثيراتها.

4- الإصرار على الحاجة لتطوير بنى تحتية اتصالية في بلدان العالم الثالث أمر صحيح وضروري، لكن لا يجب المبالغة فيه. وليس من الممكن حل مشاكل الاتصالات المعاصرة عبر النقود والتدريب وحدهما. وفكرة القيام بـ«خطة مارشال» لتطوير اتصالات العالم الثالث غير ملائمة وتنحو باتجاه إعادة إنتاج قيم غربية ومصالح انتقالية في مجتمعات العالم الثالث، والأعمال في هذا الميدان يجب اختيارها بعناية حتى لا تعزز هياكل سلطة الأقلية في بلدان العالم الثالث أو أن تخدم كجسر للهيمنة الثقافية.

5- يتم الإقرار بصورة غير كافية عموماً بأهمية الأبحاث في جعل الاتصالات قضية للجدال المعاصر وفي تدعيم عدد من بيانات اللجنة. وبشكل محدد، كان من الممكن للفقرة حول الأبحاث أن تُبرز، بشكل أكثر قوة، الأهمية الرئيسية التي ستواصل الأبحاث المهنية الجادة حيازتها فيما يتعلق بترويج فهم كل تلك القضايا وتوضيح الظاهرة البنيوية المتضمنة.

6- كان عمل اللجنة جهداً جديراً بالإهتمام لبلوغ مستوى محدد من الإجماع بين المشاركين بوجهات نظر متشعبة في إطار هيئة تابعة للأمم المتحدة. ولم يكن التقرير دائماً متناسقاً فيما يتعلق بتطور المواضيع المختلفة التي يلمسها، وافتقد في بعض الأحيان أسلوباً كامل المنهجية والترابط. إلى حد أنه يعتبر وثيقة تفاوضية أكثر منه تقديماً علمياً. وهذه الحقيقة تعزز قيمته العملية والسياسية إلى حد انه يعكس مجالات معينة للتفاهم المشترك والتي قد يكون من الممكن معها تطوير سياسات وأعمال متماسكة بالعديد من العوامل الاجتماعية في أوضاع وطنية ودولية مختلفة.

غابرييل غارثيا ماركيز وخوان ساموا،
أصوات عدة، عالم واحد، اليونسكو، 1980.

صورة النساء كما ينقلها الإعلام

خلُصت المراجعة العالمية لتصوير النساء ومشاركتهن في وسائل الإعلام، والتي نشرتها اليونسكو في 1981، عموماً، إلى أن التقديم الإعلامي للنساء يمكن في أفضل حال توصيفه بأنه ضيق. وفي أسوئها، بغير الواقعي والمضر الذي يحط من القدر.

ففي السينما، وفي الصحافة والإعلام المبثوث، لا تمتد أنشطة النساء ومصالحهن لأبعد من حدود المنزل والأسرة بشكل نمطي. وتُصور النساء أساساً كتابعات وكرومانسيات عاطفيات، ونادراً ما يُصورن كراشدات، ناشطات أو حاسمات. وتُحدد القيم الخبرية المتفشية، أغلب النساء، وأكثر مشاكلهن، على أنها بلا قيمة خبرية. ويستخدمن كطُعم إغرائي لإطراء فضائل المنتجات، ويستغلين على صعيد الجاذبية الجنسية والمظهر الجسماني.

لم تعثر المراجعة على أي فوارق رئيسية بين الوسائل في هذا الصدد، ومع ذلك تنحو الوسائل الأصغر والأكثر محلية إلى تقديم صورة أكثر ايجابية. وعلى الرغم من الإشارة إلى اختلافات ثقافية معينة في الصورة الإعلامية المهيمنة للنساء، إلا أن الموقف الإجمالي أتى متسقاً على نحو لافت من بلد إلى آخر. وأورد تحديثاً لهذا الدراسة، نشرته اليونسكو في 1985، أن السنوات تلك لم تشهد أي تغيير جذري في تصوير النساء في وسائل الإعلام الجماهيرية.

تقرير الاتصالات العالمي، اليونسكو، 1989.

في انتظار التغييرات

كان المشاركون في المناقشات مهتمين بمعرفة أي التقنيات ستُطبق فورا في البلدان النامية – وعلى وجه التحديد في البلدان التي تواجه مشاكل هائلة بسبب افتقاد البنى التحتية أو عدم كفايتها. وفيما تم الإقرار بالحاجة إلى استيراد تقنيات جديدة من المكلف للغاية إنتاجها، شدد عدد من المتحدثين على الحاجة إلى تكييف تلك التقنيات مع السمات الخاصة للبلدان المعنية. وأصر آخرون على الطبيعة التكاملية للمسألتين الواقعتين في قلب الأوراق البحثية المقدمة، وكلاهما تمسان العلاقة بين التعليم عبر الإعلام والتعليم من أجل الإعلام: كيف نقوم بالتعليم بمساعدة تقنيات الاتصال الجديدة: وكيف نقوم بتعليم استخدام التقنيات الجديدة؟ وتأسف أحد المشاركين على أن مشكلة المحتوى التعليمي لم يجر استكشافها بتعمق في المناقشات والمداخلات. وتوافق المشاركون على أهمية التقنيات الجديدة في التعليم المتواصل وغير الأساسي، خاصة من أجل تخفيض عجوزات أنظمة التعليم الأساسي والتي عادة ما تكون غير وافية وخالية من الإبداع، وبشكل محدد من أجل إعطاء فرصة إضافية لهؤلاء الذين حرموا من الوصول إلى نظام التعليم الأساسي أو أولئك الذين فشلوا فيه. وكان هناك اتفاق عام على أهمية الأبحاث في توسيع المعرفة بعواقب استخدام التقنيات الجديدة على التعليم، وببساطة أكثر، لمعرفة مخاطر تلك التقنيات، على التعليم، إن كانت هناك مخاطر. وكرّر أحد المتحدثين الحاجة إلى تبني مقاربة متعددة الاختصاصات لا مقاربة سوسيولوجية اجتماعية فحسب. كما تطرق الجدل إلى تأثير التقنيات الجديدة على الفكر والأنماط والعمليات التفكيرية. وطبقاً لبعض المشاركين، تؤدي هذه التقنيات، وخاصة الحاسوب، إلى بزوغ نمط مختلف من العملية الفكرية، تقاربية في سماتها. وحسب آخرين، لا يوجد إثبات على أن هذه التقنيات تعدل أشكال وأنماط التفكير، ولا على أنها توقع تأثيراً مهماً على العملية الإدراكية. على أي حال، كان هناك اتفاق على أن تقنيات الاتصال الجديدة من المرجح أن تجلب تغييرات مهمة على وظيفة المعلم.

ومع ذلك، وفيما يتعلق بالتهديد الذي قد يفرضه غزو التقنيات الجديدة على وجود وسيط الكتاب، علق أحد المتحدثين قائلاً إننا نحتاج لعدم المبالغة في القلق : في الواقع، شعر مارشال مكلوهان بلزوم كتابة أكثر من 50 كتاباً قبل أن يصل إلى استنتاج أن الكتاب في تراجع.

ندوة حول التأثيرات الثقافية، الاجتماعية، والاقتصادية لتقنيات الاتصالات الجديدة
(تقرير نهائي)، اليونسكو، روما، 12- 16 **ديسمبر** 1983.

الاتصال في خدمة الإنسانية

يفسر المهنيون العاملون في الاتصالات بشكل عام، عمل اليونسكو، بأنه بصورة أو بأخرى، طموح معلن من جانب المنظمة لإضعاف حرية المعلومات واعتراض التدفق الحر للرسائل والأفكار والأفراد. وهو ما نجم عنه سوء فهم جرى استخدامه لتلطيخ صورة المنظمة.

الدورة 25 **للجمعية العامة لليونسكو،**
اللجنة ١٧, 10 **نوفمبر** 1989.



فيما دخل العالم أجمع، بوسائل وأساليب متنوعة تعتمد على المنطقة أو الدولة، عصرَ الالكترونيات ومجتمع المعلومات، كانت اليونسكو منشغلة بصورة واضحة بتفهم التحديات التي تتضمنها هذه التغييرات. وهذا واضح بشدة من خلال العديد من الدراسات التي تمت ومن خلال نشر سلسلة كاملة من التقارير. وأتت أكثر الاستجابات إثارة للاهتمام وأصالة من جانب المنظمة، مما قد يعتبره البعض عودة إلى المبادئ المؤسسة.

ففي وقت تغزو فيه تقنيات متزايدة التعقيد المظاهر اليومية لحياة مليارات البشر، شددت اليونسكو على الحاجة إلى التفكير في القيم والأهداف بدلاً من السير الأعمى خلف العالم المتزايد توسعاً للأجهزة والشبكات. فما هي الغاية التي تخدمها هذه التقنيات؟ وما هي الغاية التي يجب أن تخدمها؟ هذه هي الأسئلة التي طرحتها اليونسكو، في إعادتها استكشاف شواغلها الرئيسية، في عصر الانترنت.

قياس التغييرات العميقة التي فتحتها التقنيات الجديدة، مع الأخذ بالحسبان الحاجة لبناء أعراف وبالتالي السعي خلف مهمة تشييد الإنسانية – ومن هذه الأعراف يجب على الأرجح تخيل المستقبل.

عودة إلى المبادئ

التدفق الحر للمعلومات والتضامن

منذ الأيام التي جرى فيها كتابة المبادئ التي تقود دور اليونسكو في الاتصال في دستورها، كان هناك نمو في وسائل وقنوات ومحتويات الإتصال الجماهيري، والذي كان له تأثيره في المقابل، على أنماط وتنوع تدفق المعلومات.

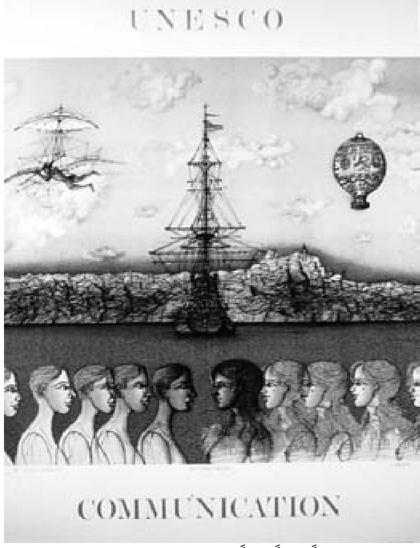
ومع ذلك، لم تكن مثل هذه التطورات نافعة بصورة منتظمة. فزيادة عدد القنوات لا يزيد بالضرورة من تعددية الخيار، بما يقود إلى تدفق حر للمعلومات ويعزز التنوع الثقافي أو يضيق الفجوة الكبيرة في البنى التحتية الاتصالية بين البلدان الصناعية والنامية، أو يحسن التفاهم الدولي والمعرفة المتبادلة.

الجمعية العامة لليونسكو، الدورة 25، اللجنة ١٧، 10 نوفمبر 1989.

الطغاة والرأي العام

بقراءة المفكرات، وكذلك المذكرات والسير الذاتية المكتوبة من داخل الأنظمة القمعية، يظهر أن الطغاة يهتمون بالفعل بالرأي العام – ليس لأن ضميرهم حي ويقظ، بل لأسباب سياسية. وتذكر فقرة موحية من مذكرات غوبلز المنشورة مؤخراً أن هتلر كان يفكر في إبرام السلام مع ستالين نحو نهاية الحرب لكن لم يكن بالإمكان السلام مع الديمقراطيات «التي تملك رأياً عاماً لتراعيه». قد يكون الرأي العام هو المفتاح.

دوريس ليسنغ، خمسون فكرة لحقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين، منشورات اليونسكو، 1998.



تواصلوا، براً، بحراً وجواً

بناء مجتمعات المعرفة

من الدعامات الأساسية الهادفة لاستراتيجيات اليونسكو التركيز على الجدالات الفكرية والأخلاقية المحيطة بمجتمع المعلومات. وانخراطنا الفكري الرئيسي في هذه الجدالات هو مساءلة فكرة «مجتمعات المعلومات» وما إذا كان مفهوم «مجتمعات المعرفة» يوفر إطاراً أفضل للمرجعية. أؤمن بذلك لأنه يؤثث لرؤية أكثر تعقيداً وشمولاً وأيضاً لمنظور ارتقائي أو تطوري.

وهكذا، ليس بكاف التفكير فقط في شروط نمو تطبيقات وشبكات تقنيات المعلومات والاتصالات والوصول إلى المعلومات، دون الإشارة إلى أبعاد التغيير الاجتماعية والسياسية والثقافية والمؤسسية ذات الصلة. علينا التساؤل أي نوع من مجتمعات المعرفة، أو، وكما أدركنا في الجدل الجذري في الدورة 164 لاجتماعات المجلس التنفيذي، ما نوع مجتمعات المعرفة التي يجب أن نبنيها، وما هي الأسس والأهداف، وما هي المبادئ الشرطية التي يجب أن نقوم بتشييدها. وفيما نواجه قضية الهوة الرقمية تحديداً، تتطلب منا مسائل الوصول المتساوي، التضمين الاجتماعي، التعددية الثقافية وحقوق الإنسان، دراسة ليس لأنواع المجتمعات التي نرغب فقط بخلقها بل أيضاً للعلاقات بين مختلف المجتمعات.

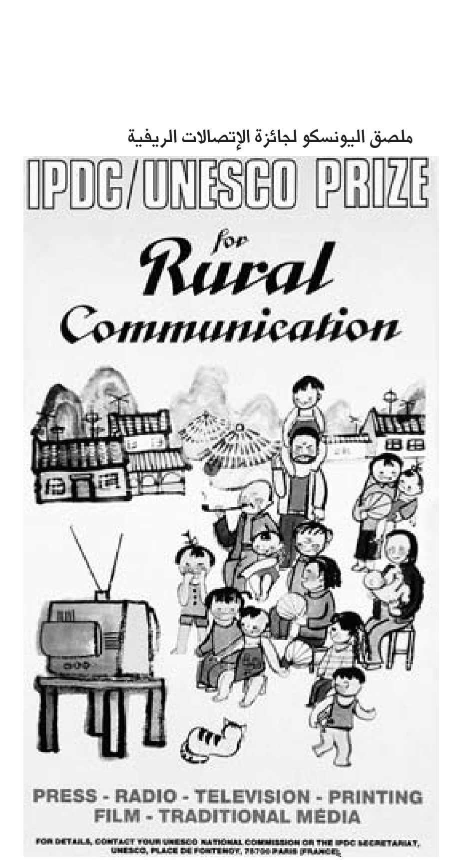
وفضلاً عن ذلك، فإن مثل هذه التساؤلات تساعد على جذب انتباهنا بعيداً عن الأبعاد الفنية أو المؤثرة في تقنيات المعلومات والاتصالات، ونحو المسألة الجوهرية للمحتوى الملائم. وفي النهاية تتطلب منا هذه التساؤلات الاستفسار عن أنماط المعرفة التي ستؤسس لمجتمعات المعرفة وكيف يمكننا القيام بأفضل إحكام ممكن لتقنيات المعلومات والاتصالات لدفع التعليم والعلوم والثقافة بطرق شاملة ومتساوية.

كويشيرو ماتسورا، مدير عام اليونسكو، اجتماع مختصر مع الوفود الدائمة حول القمة العالمية لمجتمعات المعلومات، اليونسكو، باريس، 11 سبتمبر 2002.

المغرب، 1988 **الهوائي فوق البيوت**



ملصق اليونسكو لجائزة الإتصالات الريفية



تنوّع الثقافات

إن الغاية المؤسّسة لليونسكو هي أن الثقافات يجب أن تستكشف بعضها البعض بصورة متبادلة، وتتعلم معرفة بعضها البعض، وبهذه الطريقة تتوقف عن إزدراء بعضها البعض وبالتالي الامتناع عن أن تكون عنيفة إحداها حيال الأخرى. وهذا الهدف لم يختف كما هو واضح فيما تطورت الأفكار، لكنه تعرض للتعديل بصورة لا يمكن إنكارها.

أتى هذا في المقام الأول لأن فكرة الثقافة نفسها ليس لها اليوم المضمون نفسه الذي كان لها قبل ستين عاماً مضت. وصائغو الدستور، مثل أعضاء اليونسكو في السنوات الأولى، فهموا «الثقافة» على صعيد الآداب، الفنون والسينما وكافة منجزات العقل. توسّع هذا المعنى المحدود نسبيّاً باضطراد إلى الدرجة التي نعني بها اليوم ونحن نتحدث عن ثقافة كافة البيانات التي يبثها المجتمع، بما في ذلك العادات اليومية وتفاصيل نمط الحياة، بمعنى وثيق للغاية لذلك الذي يستخدمه الانثربولوجيون. وبذلك أصبحت فكرة الثقافة عملياً مرادفة للهوية. وهي تدل على عالم إنساني محدد بأبعادهِ كافة، الرمزية والاجتماعية، الاقتصادية والجنسية، الروحية والعملية.

عامل ثانٍ في ارتقاء الأفكار كان إعادة استكشاف الثقافات الآفلة أو حتى التي أنكرتها القوى الاستعمارية بصورة مؤقتة. ومن خلال المضي قدماً إلى الخلاصة التي يقدمها التاريخ العام لأفريقيا، بالإمكان القول حقاً أن اليونسكو أحيت الهوية متعددة الجوانب والقوية والتي كنّا قد استعجلنا إعتبارها غير معروفة بسبب افتقاد السجلات المدونة. ولم يجر فقط إظهار أن هذه السجلات متوفرة أكثر مما كان يُظن بل جرى كذلك اكتشاف واستغلال سبل أخرى للبحث.

وأخيراً، فان فكرة التعددية نفسها قد تغيرت. ومرت عبر المراحل المتعاقبة – وأحياناً المتزامنة – لماثلتها مع التعايش المشترك، التبادل والاندماج قبل أن تصبح اليوم كتعبير عن المحافظة والحماية. وفي الواقع، تم الحفاظ على التوكيدات الأساسية. ومبدئياً، كان الهدف هو إزاحة العراقيل أمام الإتصال بين عوالم منفصلة، وهو ما تضمن خلق صلات متعددة ومتنوعة بين الهويات التي كانت جاهلة لبعضها البعض.

وبعدها بستين عاماً، ما نخشاه اليوم، سواء كنا على صواب أم على خطأ، هو التماثلية التي قد تنبع من العولمة. كما أننا نسعى وراء سبل للحفاظ على هويات متعددة. وأياً كان العصر، وأياً كان المعنى الممنوح للاصطلاح، فان مسألة تعددية الثقافات تظل مركزية لمشاغل اليونسكو وهمومها.

فكرة الثقافة غيرت معناها

خلال ستين عاماً، تغيرت المفاهيم حتى عندما ظلت الكلمات هي نفسها. وهكذا نتحدث في العام 2005 عن الثقافة كما كنا نفعل في العام 1945. ولكن خلف هذا المصطلح الذي ظل نفسه، تطور المعنى بصورة ملحوظة. ففي عام 1945، كان الاصطلاح يطبق بصورة رئيسية عن ما يتعلق بالفنون والآداب، وعن «أمور العقل»، وكان يتم التفكير به في السياق السياسي والمؤسسي للدولة. وفي عام 2005، من جانب آخر، عندما نتحدث عن «الثقافة»، لا نعني الإشارة إلى سياق الدولة بل إلى الأطر اللغوية والدينية والسلوكية التي عادة ما تشمل عدداً من الدول.

وفوق كل شيء، ما يمثله هذا الاصطلاح، في أعقاب ممارسات الانثربولوجيين، هو كل تلك العناصر للحياة الإنسانية التي تحمل علامة الابتكار الجمعي. وتحتوي «الثقافة» بهذا المعنى على العادات الغذائية بالاضافة إلى النظم الجنسية.

كيف حدث التحول من أحد المعاني إلى آخر؟ تتطرق هذه الوثائق لتاريخ فكرة التعددية الثقافية عند اليونسكو.

انه لأمر نادر أن تكون لدى المنظمة فكرة التحقيق في يومياتها الخاصة وتعقب منشأ الأفكار داخل القطاعات. هذه المبادرة الموفقة، تستحق لذلك، الإشادة بها والتوسع فيها.

في زمن العوالم المنفصلة

في تلك الفترة المبكرة، كان من الممكن صياغة السؤال المحوري في العبارات التالية: كيف يمكن للمرء التوفيق بين عوالم تتجاهل أو تزدري بعضها البعض؟ بأي طريق يمكن جعلها تحوز تقديراً متبادلاً؟ هل عبر ممارسة الفلسفة، كما اقترح ريتشارد مكيون بطريقة متفائلة ما؟ أم عبر إظهار أن نقاط اختلافها ليست سوى سطحية، وعبر الدفع بأن كافة الثقافات متطابقة «في العمق»؟ هذا ما سيجري إدراكه كمقاربة توافقية عادة ما اتبعت في الهند.

هناك أجوبة أخرى ممكنة، من بينها واحدة نذكرها لمرجعيتها وقوتها على حد سواء، وهي العائدة للانثربولوجي الكبير مارسيل غرايول. وما أبرزه بحدة بالغة هو التحامل الإزدرائي الذي يسم أولئك الذين يؤمنون أنهم يخلون من كافة أنواع التحامل بقدر ما يكرسون أنفسهم للعقلانية العلمية.

مثل أولئك «المساواتيين المحسنين» يصلون، بطرق تختلف عن العنصريين، إلى النتيجة نفسها! فأيا كان الطرح، يكون الهدف دائماً هو التأثير في الصلة بين القيم المشتركة للثقافات التي تفصلها تنوعيتها نفسها.

وبعدها بعقود عدة، كما سنرى، ذهبت الحركة إلى النقيض، فالجهود تركزت على المحافظة على تنوعية عالم يسير على طريق التماثلية.

تنوّع في المظهر وحده

لاحظ سوامي فيفيكاناندا، المفكر الهندي العظيم وبطل الجماهير، الذي حفزت حياته القصيرة والحيوية تغييراً ثورياً بين مواطني بلاده في العقد الأخير للقرن التاسع عشر، لاحظ يوماً أن الديانات المختلفة هي مثل اللغات المختلفة. وسبقه الصوفي الفارسي الإسلامي جلال الدين الرومي في القرن الثالث عشر في التعبير عن نفس مغزى الفكرة في عمله عن «المثنوية» بأن البشر حققوا السلام والانسجام عندما فهموا أنفسهم. فافتقاد الفهم يأتي في جذر كافة أعمال الحصرية والتعصب، انعدام الثقة أو الكراهية.

وكما قال الحكماء الهنود، الخطيئة ليست سوى جهل. الاختلافات بين مختلف الثقافات في العالم اليوم في الفكر ينظر لها على أنها اختلافات في اللغة أو التعبير أكثر من أي شيء آخر. فالبشرية بكاملها تشكل نوعاً واحداً. ومهما تنوعت الأشكال والمظاهر والألوان، الأوضاع والهيئات، السلوك والعادات فإن الإنسان في أي مكان ليس سوى إنسان، توفر الكفاءة الإنسانية المحددة صلة الوحدة وسط كل هذا التنوع. فالإنسانية واحدة، والثقافة الإنسانية كتعبير عن التطلعات والجهود والمنجزات هي أيضاً واحدة. ولا تقدم الثقافة الإنسانية أي تنوعية أو اختلافيه جوهرية في أجزائها، لكنها سلسلة من الأنساق المختلفة تشكلت من قبل تبدلات وتراكيب نفس العناصر الأساسية أو عناصر مشابهة لبعضها.

سونيتي كومار شاتيرجي، «ملاحظات حول اصل وخصوصية الثقافة الهندية»، أصالة الثقافات: ودورها في التفاهم الدولي، اليونسكو، 1953.

التعالي الإزدرائي للغربيين

لا أعتقد أن البريطانيين، وكذلك الفرنسيين أو الروس يستشعرون خطر رؤية صرحهم الروحي ينهار من تأثير نامبيكوارا أو غالا Nambikwara or Galla حتى إذا كان ذلك ممكن الحدوث، ستكون هناك أسباب للأمل بأن شيئاً من حضاراتها سينجو ولفترة طويلة للغاية. وحتى إن لم تتبق سوى الكتب في المكتبات، سيعتبر هذا مرضياً من وجهة النظر العلمية، بما أن المنتصر النهائي سيتمكن من دراسة الماضي المتلاشي.

العكس للأسف، لا يحدث. فالثقافات المتخلفة كما هي فيما يتعلق بالتقدم الميكانيكي، لكن لها في مجالات أخرى، منجزات نبيلة يمكن للبشرية الفخر بها، مكتوب عليها الاختفاء إذا لم يكن المحافظون على الحضارة الآلية موضوعيين. وهم ليسوا موضوعيين بثبات. من يجرؤ أن يقول لليمني أو للهندي أن معتقداته وتقاليده تقف في طريق إتقان تطوره الفكري؟ لا يوجد أي شيء يقيد أي أحد من قول أمر كهذا لسوداني وضع أول ثمار حقله على مذبح العائلة، أو أشعل شموعا في الانقلاب الشتوي.

الحقيقة أن جهل الغربي بالمكتسبات الفكرية والسلوكيات الحقيقة لما يسمى بالشعوب المتخلفة، والشعور بالدهشة والازدراء الذي تثيره العادات غير المألوفة بداخله، يقوده إلى إنكار أنهم يحوزون أي ثقافة أياً كانت. وبما أنه يؤمن بمساواة البشر، لا يسعه سوى أن يأمل بأن ترتقي البشرية بأكملها إلى المنصة التي يقف عندها هو نفسه، والتي يؤمن أنها المركز الوحيد المبجل والمحتمل.

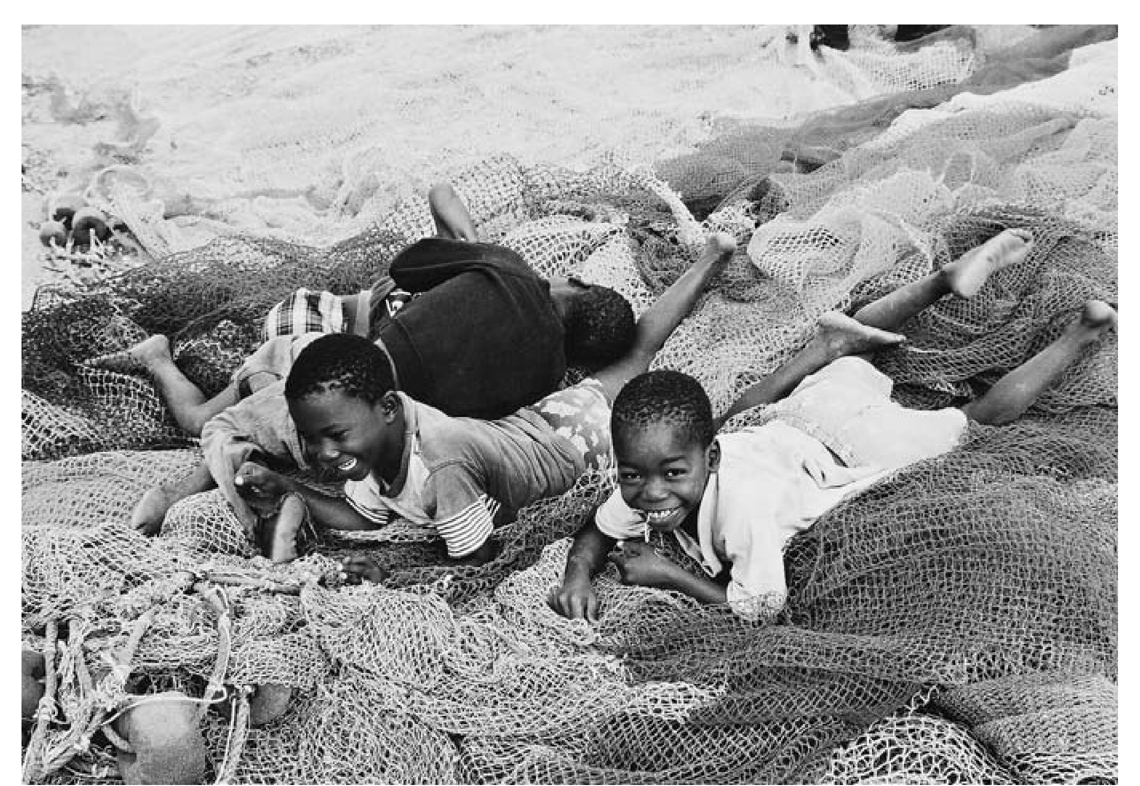
لما كان العنصري يبني آراءه على أدلة علمية زائفة، فإن دعاة المساواة المحسنين يدعمون معتقداته الخاطئة بمجادلات وبيانات، على الرغم من أصالتها في حد ذاتها، إلا أنها ليست قائمة على أي اتصال بالشعب المعني.

وبذلك سيكون غير قابل للمساومة فيما يتعلق بموضوع اللغات. والمنطق البسيط، سواء مدعوم على سبيل المثال أم لا بملاحظات خاطئة، سيدفع به إلى الإعلان أن الزنوج متدنون ثقافياً لأن في أفريقيا الاستوائية، على سبيل المثال، مئات من اللهجات وعدداً غير معروف من اللهجات الفرعية وتعدداً في طرق اللفظ. وهو يعتقد دون أساس بأن مثل هذه المجموعات معزولة للغاية داخل نظامها الخاص من الرموز الشفاهية، وداخل نظام ضيق من التقاليد يجب الإحسان عليها بقطعها وفطامها عنه.

لأنه يؤمن أن المسألة هنا ليست حول المعرفة الكافية بل حول التقاليد، وحول التقاليد التي لا تمتد لأبعد من حدود اللهجة المعنية.

مارسيل غرايول، «الثقافة السوداء كقضية»، أصالة الثقافات: ودورها في التفاهم الدولي، اليونسكو، 1953.




موزامبيق 1998

نظرة مختلفة للتاريخ

في 1964 اتخذ قرار للمباشرة في كتابة التاريخ العام لأفريقيا. هذا المشروع الهائل، والذي قام بحشد عدد كبير من المشاركين عبر العديد من الأعوام، ونتج عنه نشر دزينة أو نحو ذلك من المجلدات الضخمة، لا يعتبر فقط أحد أكثر مشاريع النشر إثارة للاهتمام من بين كل التي قامت بها اليونسكو بل كذلك علامة على البحث الفكري الجديد وعلى مقاربة نحو تعددية ثقافية تخوض غمار عملية تحول جذري.

كان الهدف هو كتابة نوع مختلف من التاريخ من وجهة نظر الأفارقة وليس من وجهة نظر المستعمرين. وتضمن خلق معرفة تاريخية كانت، حتى ذلك الوقت، غير موجودة أو كما كان يقال مستحيلة، لافتقاد الوثائق والسجلات على وجه الخصوص. وأخيراً، ومن خلال استعادة، ماض مختلس أو غير معروف، لشعوب هذا العصر، أصبح من الممكن صنع آليات جديدة للانعتاق.

وفي هذا الإطار، نرى بوضوح غير عادي تقارب عدد من العناوين الرئيسية في عمل اليونسكو: الثقافة والتعليم كعوامل للهوية، المعرفة كعنصر للانعتاق والتحرر، والتوكيد على الثقافة كوسيلة لبلوغ العالمية.

تغيير المنظور

لزمن طويل، اخفت كافة أنواع الخرافات والتحاملات التاريخ الحقيقي لأفريقيا عن العالم. وجرى النظر للمجتمعات الأفريقية كمجتمعات ليس لها تاريخ. وعلى الرغم من العمل المهم الذي قام به رواد مثل ليو فروبنيوس، موريس ديلافوس وآرتور لابريولا خلال العقود الأولى لهذا القرن، لم يتمكن العديد من الخبراء غير الأفارقة من تخليص أنفسهم من مفاهيم مسبقة معينة وجادلوا بأن افتقاد المصادر والوثائق المدونة يجعل من المستحيل الانخراط في أي دراسة علمية لمثل هذه المجتمعات.

وعلى الرغم من أن الإلياذة والأوديسة اعتبرتا بصورة صحيحة مصدراً أساسياً لتاريخ اليونان العتيقة، جرى رفض التقاليد الشفاهية الأفريقية، الذاكرة الجمعية للشعوب والتي تحتفظ بالسلك الناظم للعديد من الأحداث التي وسمت حياتها، على أنها بلا قيمة. وبكتابة تاريخ جزء كبير من أفريقيا، أتى المصدر الوحيد المستخدم من خارج القارة، ومنح المنتج النهائي صورة ليس كثيراً عن المسارات التي اتخذتها بالفعل الشعوب الأفريقية بل عن تلك التي ظن الكتاب أنها سلكتها بالضرورة.

وبما أن العصور الأوروبية الوسطى عادة ما استخدمت كمقياس معياري، جرى تصور أنماط الإنتاج، العلاقات الاجتماعية والمؤسسات السياسية فقط من خلال الإحالة إلى الماضي الأوروبي. وفضلاً عن ذلك، جرى بالكاد النظر إلى القارة الأفريقية ككيان تاريخي. على النقيض، جرى إيلاء أهمية لكل شيء يمكن أن يمنح المصداقية لفكرة أن فاصلاً كان موجوداً، منذ زمن سحيق بين «أفريقيا البيضاء» و«أفريقيا السوداء»، وكليهما غير واعيتين بالوجود. جرى تقديم الصحراء الكبرى في الغالب كمساحة غير قابلة للاختراق تمنع تمازج المجموعات العرقية والشعوب أو أي تبادل للبضائع والمعتقدات والعادات والأفكار بين المجتمعات التي نشأت على جانبي الصحراء. وجرى رسم تخوم لا تُقهر بين حضارات مصر العتيقة والنوبة وحضارات شعوب جنوب الصحراء.

نحن مدينون للجنة العلمية الدولية بهذا التاريخ العام لأفريقيا، ولمقررها ولمحرري وكتاب مختلف المجلدات والفصول، لإلقائهم ضوءاً جديداً على الماضي الأفريقي بهذا الشكل الأصلي الشامل ولتجنبهم أي دوغمائية في دراسة القضايا الأساسية. ومن بين هذه القضايا يمكننا ذكر: تجارة العبيد، ذلك «الجرح الدامي للأبد»، والذي كان مسئولاً عن إحدى أكثر موجات التهجير شراسة في تاريخ البشرية، والذي استنزف من القارة الأفريقية دمها فيما أسهم بصورة جذرية في التوسع الاقتصادي والتجاري لأوروبا. الاستعمار بكل تأثيراته على السكان، الاقتصاديات، النفسيات والثقافات. العلاقات بين أفريقيا جنوب الصحراء والعالم العربي. وأخيراً، عملية نزع الاستعمار وبناء الأمم والتي حشدت ذكاء وحماس أشخاص لا يزالون على قيد الحياة، وأحياناً لا يزالون نشطين اليوم. كل هذه القضايا تمت معالجتها عبر الصدق والصرامة والتي ليست آخر فضائل هذا التاريخ. ومن خلال إيراد معرفتنا بأفريقيا، وتقديم عدد من وجهات النظر حول الثقافات الأفريقية وتوفير قراءة جديدة للتاريخ، يملك هذا التاريخ ميزة منفردة بإظهار الأضواء والظلال وبرسم مفتوح للاختلافات في الرأي التي قد تكون موجودة بين الدارسين.

امادو مختار مبوا، مدير عام اليونسكو، مقدمة إلى «علم المنهج وأفريقيا ما قبل التاريخ»، الجزء الأول من التاريخ العام لأفريقيا، اليونسكو، 1980.

ضياء الانبعاثات

وأخيراً، لماذا هذه العودة للمصادر الأفريقية؟ فيما قد يبدو للأجانب أن هذا المسعى وراء الماضي قد يكون بالكاد أحد سبل إرضاء الفضول أو تمرين فكري محفّز لشخص متعطش لحل أحجية أبو الهول، لكن النية الحقيقة لعملنا يجب أن تذهب لأبعد كثيراً من هذه الأهداف الفردية المحضة. فتاريخ أفريقيا ضرورة لفهم تاريخ العالم، والذي ستظل العديد من فقراته أحجيات غير قابلة للحل طالما بقي الأفق التاريخي للقارة الأفريقية مظلماً. والأكثر من ذلك، وفيما يتعلق بخطة منهج البحث، فإن تجميع تاريخ أفريقيا وفقاً للأعراف التي تم تحديدها في هذا الجزء تؤثث معلومات حول صلاحية المقاربة التي دافع عنها مساندو التاريخ الشامل، تاريخ يتم فهمه على كافة المستويات وبكافة الأبعاد وبوسائل كل أدوات التحقيق المتاحة. بذلك يصبح التاريخ دراسة متناغمة يتم خلالها سماع أصوات كافة فروع التعلم بتزامن، وتختلف التركيبة في أي لحظة محددة حسب الموضوع – المسألة والمرحلة التي بلغها البحث، حتى تلتئم مع ضرورات الإبلاغ والاتصال.

لكن إعادة بناء الصرح الذي بني يوماً من الحجارة الحية هو أمر أكثر أهمية من أي أمر آخر للأفارقة أنفسهم. فلديهم مصلحة من لحم ودم فيه، ودخول هذه المنطقة بعد قرون أو عقود من الإحباط، مثل منفي يستكشف حدود وطنه الذي طالما تاق إليه، حدود هي في الوقت نفسه جديدة وقديمة، لأنه كان يتم في الخفاء التطلع قدماً إليها. العيش بلا تاريخ مثل أن تكون حطاماً أو تستخدم أصول آخرين. إنه التبرؤ من إمكانية أن يكون المرء نفسه هو جذور أولئك الذين يأتون بعده. وفي بحر الارتقاء الانساني نفسه، إنه مثل قبول الدور المجهول للكائن البدائي وحيد الخليّة. على رجال الدولة الأفارقة شغل أنفسهم بالتاريخ كجزء أساسي من التراث الوطني الذي يقومون بدور الأمناء عليه، حتى يتمكنوا، عبر التاريخ، من معرفة بلدان أفريقية أخرى بخلاف بلدانهم، في سياق الوحدة الأفريقية.

لكن هذا التاريخ يصبح كذلك ضرورة أكثر للشعوب الأفريقية نفسها، يمثل حقاً جوهرياً لهم. يجب إعداد فِرَق من قبل البلدان الأفريقية لحماية، قبل فوات الأوان، أكبر قدر ممكن من البقايا التاريخية. ويجب بناء متاحف وسن تشريعات لحماية المواقع والأشياء. كما يتوجب منح هبات ومنح دراسية، خاصة من أجل تدريب علماء الآثار. وتحتاج المخططات البحثية والدورات الدراسية لمراجعة دقيقة كاملة لمنحها منظوراً أفريقياً ملائماً.

التاريخ مصدر لا يجب علينا معرفته وإدراك تأملاتنا الخاصة به فحسب بل كذلك يتوجب أن ننهل منه ونجدد قوانا، من أجل الإلتحام بقافلة التقدم الإنساني. إذا كان هذا هو هدف هذا التاريخ الأفريقي، ستكون المهمة المنهكة والصعبة بلا شك مهمة مثمرة، ومصدراً لكافة أنواع الإلهامات والتطلعات.

ففي مكان ما تحت رماد الماضي هناك جمرات توهجت مع ضياء الانبعاثات.

جي. كي–زيربا، مقدمة عامة لـ «علم المنهج وأفريقيا ما قبل التاريخ» المجلد 1 من التاريخ العام لأفريقيا، اليونسكو، 1980.

قبول متبادل أم تمازج ؟

مسألة التنوع، والهوية الثقافية وعلاقاتنا بالآخرين تشمل عدداً من التوجهات الأساسية التي تتداخل معاً بصورة متبادلة. تخطيطياً، دخلت ثلاث أفكار رئيسية على خط اللعب. أولاها فكرة التسامح: وهذه تستدعي قضية احترام التنوع، واعتبارها مصدراً لإثرائها وتقويتها وبالتالي المساعدة على تدعيمها، بالاعتماد على التقدير المتبادل لتجنب الصراعات. هذا التوجه ساد خلال الأعوام الأولى لليونسكو. التوجه الثاني متجذر في التعارض بين عناصر من نوع مختلف – الحداثة والأصالة. وهذا يعكس الخوف، الذي أصبح ظاهراً أكثر بنهاية القرن العشرين، من رؤية مكونات قديمة للهوية الثقافية لكل شعب تتلاشى تحت ضغط ثقافة عولمية استهلاكية متعدية. هذا الموقف أساسي للتشخيصات التي أرساها خافيير بيريز دي كويلار في تقرير صار تأريخاً. وأخيراً، يؤيد إدوارد غليسانت، فكرة التمازج والتلاقح الواسع النطاق على أنها تمثل طريق المستقبل ومصير إنسانية في طور البناء. تمتزج الثقافات اليوم بين بعضها باستمرار، وتنتج مهجنات وتمازجات وأشكال جديدة تتكاثر بلا نهاية. إن تواجد التوترات بين هذه الأعمدة الثلاثة سيصبح مرئياً بصورة متسارعة. وهي تستدعي ابتكار انسجام مستقبلي معقد.

التسامح بوصفه توجها ديناميكيا نشطا

إنه التنوع ذاته الذي يتوجب حمايته، لا الشكل الخارجي والمرئي الذي ارتدت بموجبه كل حقبة ذلك التنوع (...) لهذا يتوجب علينا إيلاء آذان صاغية لتنشيط حياة جديدة، وتقوية الإمكانات الكامنة، وتشجيع الميل الطبيعي للتعاون الذي قد يحمله التاريخ المستقبلي للعالم (...).

التسامح ليس توجهاً تأملياً، غفراناً موزعاً لما كان أو لما يبقى. إنه توجه ديناميكي نشط، يتألف من توقع وتفهم وترويج ما يتصارع في الوجود. بإمكاننا رؤية تنوع الثقافات الإنسانية خلفنا، وحولنا وأمامنا. المطلب الوحيد الذي يمكننا طرحه بعدالة (يستلزم واجبات متطابقة لكل فرد) وهو أن الأشكال التي قد يتخذها هذا التنوع قد تكون إسهامات متعددة جدا لتكامل كافة الثقافات الأخرى.

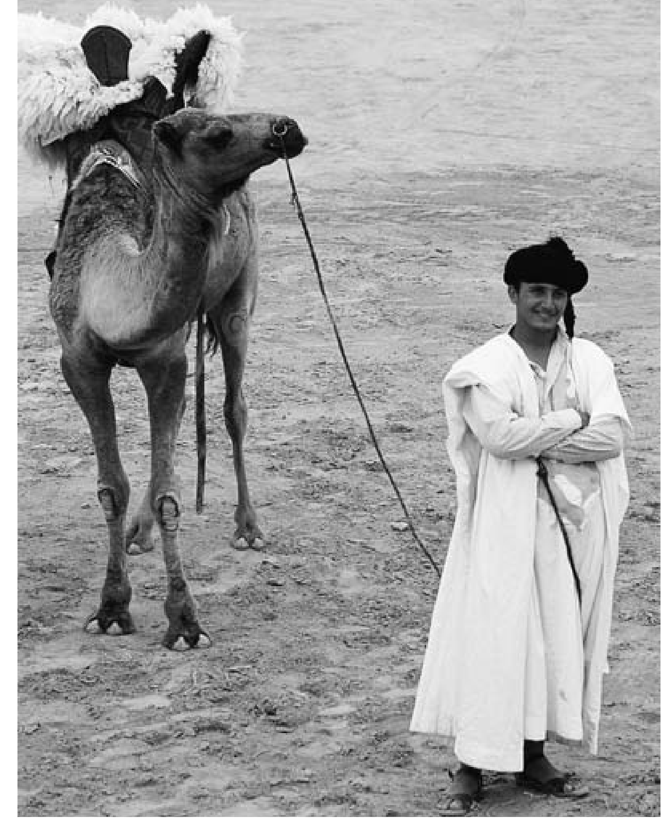
كلاود ليفي شتراوس، «العنصرية والعلم»، اليونسكو، 1956.

حداثة مع أصالة

إحدى الحريات الأكثر جوهرية هي القدرة على تحديد احتياجاتنا الأساسية الخاصة. وهي حرية يهددها مزيج من الضغوط العالمية والإهمال العالمي.

إن الانتشار الدولي للعملية الثقافية هو على الأقل بنفس أهمية العملية الاقتصادية. الضغوط العالمية النطاق لما يسمى الثقافة «العالمية» الشعبية هي ضغوط قوية. وهي غالباً مقبولة، بل وتلقى ترحيباً، بخفة وحماس. والخطر هو أن تؤثر على أذواق ومصالح أخرى. ولقد قاد الوعي بهذا إلى توكيدات منبعثة في عالم ما بعد الحرب الباردة، فيما تحولت الشعوب وقادتها إلى ثقافتها الخاصة كوسيلة لتحديد الذات وحشدها. وللأكثر فقراً بينهم، عادة ما كانت قيمهم الخاصة هي الشيء الوحيد الذي يمكنهم توكيده. وفي العديد من الأرجاء كان هناك تجمع تشنجي، عودة باتجاه القبائلية. إنه جزئياً رد فعل ضد تأثيرات تغريبية انعزالية من الحجم الكبير، تقنيات حديثة وتوزيع غير متساوي لفوائد التصنيع. والمقلق هو أن التطورات عنت خسارة الهوية، حس المجتمع والمعنى الشخصي. يتمنى أغلب الناس المشاركة في «الحداثة»، لكن وفقاً لتقاليدهم الخاصة. وتواجد هذه اللجنة نفسها يعكس قوة هذا المطلب.

خافير بيريز دي كويار، «تنوعيتنا الخلاقة»، تقرير اللجنة العالمية حول الثقافة والتنمية، اليونسكو، 16 سبتمبر 1996.



المغرب 2004 مهرجان القبائل البدوية

تعميم الاختلاط والتهجين

إن الإرادة الغريبة تتجلّى في إغراء الاختلاط والتهجين: للثقافات والأساليب واللغات. ومع تعميم هذا التهجين تنتهي الغرابة لتصبح «طبيعيّة». إن ما يحملة للعالم هو الاتصال المتنامي والمتكاثر بين الطبائع المختلفة. وهو يحتوي حركة العالم هذه ولا يكتفي بكونه مجرد رد فعل ضد فلسفة أو مفهوم جمالي. إنه خلاصة كل جماليّة وكل فلسفة. وباختصار فإن الغرابة ليست فناً ولا أسلوباً إنها كيان في العالم.

ادوارد غليسانت، «الباروك كفلسفة عالمية»، دورية رسالة اليونسكو، سبتمبر 1987.

حماية المبدعين وأعمالهم الفنيّة

إن حماية التنوع ليست مسألة توفير الثقافات وسائل إدامة نفسها وجعل نفسها معروفة. فهي تتضمن كذلك تمكين الفنون الإبداعية من العيش باحترام، وضمان احترام عالمي النطاق لأعمالها وضمان أنها غير منسية أو الاستئثار بها عندما يعاد إنتاج وتوزيع أعمالها.

ولهذا شغلت اليونسكو نفسها في فترة مبكرة للغاية بمسألة حقوق الملكية وحمايتها بالقيام بمبادرة قادت إلى أول معاهدة دولية، جرى توقيعها بجنيف في 1952. وكما سنرى، لم يكن الهدف هو حماية المؤلفين فحسب، بل كذلك أعمالهم والتعاون الدولي نفسه، والذي اضطلع بمهمة ضمان التوزيع الحر للأفكار والأعمال الإبداعية.

وبعدها بكثير، خلال الثمانينات، أصبح التفكير في أوضاع الفنان مهما للمسائل التي أثارها، حتى برغم أن مفهوم الفنان بصفته «عاملاً ثقافيا» ينتمي بشخصه إلى «التراث الثقافي» قد يبدو اليوم غريباً.



المعاهدة العالمية لحقوق المؤلف

البلدان المتعاقدة، تدفعها الرغبة لضمان حماية حقوق المؤلف في كافة البلدان للأعمال الأدبية، العلمية والفنية،

ولاقتناعها بأن نظاماً لحماية حقوق المؤلف ملائم لكافة بلدان العالم معبّرٌ عنه في معاهدة عالمية، ودون الإضرار بالنظم الدولية النافذة المفعول، سيضمن احترام حقوق الأفراد ويشجع تطور الآداب والعلوم والفنون، فإنها تقرُّ بأن مثل هذه المنظومة لحقوق المؤلف العالمية ستسهل نشراً أوسع وستزيد من التفاهم الدولي،

وقد وافقت على ما يلي:

المادة I

تشرع كل دولة متعاقدة في توفير حماية ملائمة وفعالة لحقوق المؤلفين ومالكي حقوق الطبع الآخرين في الأعمال الأدبية، العلمية، والفنية، بما في ذلك الكتابات، الأعمال الموسيقية والدرامية والسينمائية، الرسم، والنقش والنحت.

مادة II

1 - الأعمال المنشورة لمواطني أي دولة متعاقدة والأعمال التي نشرت أولاً في تلك الدولة تتمتع في كل دولة أخرى بنفس الحماية كالتي تمنحها البلدان لأعمال مواطنيها التي نشرت أولاً على أراضيها.

2 - الأعمال غير المنشورة لمواطني كل دولة متعاقدة تتمتع في كل دولة أخرى متعاقدة بنفس الحماية التي توليها كل دولة للأعمال غير المنشورة لمواطنيها.

3 - لخدمة هذه المعاهدة يمكن لكل دولة متعاقدة، عبر التشريعات المحلية، أن تستوعب ضمن مواطنيها أي شخص يقيم في تلك الدولة.

المعاهدة الدولية لحقوق الطبع، جنيف، 6 سبتمبر 1952.

كيف نعرف من هو الفنان؟

14- اهتمت الوفود بأن يقدم مشروع التوصيات تعريفاً دقيقاً للشخص الذي يمكن اعتباره فناناً واشتراط الطريقة التي يمكن بموجبها اعتبار مواطني الدول الأعضاء كذلك من أجل الإفادة من بنودها. وظهر شعور بأن مراجعة الأقران وقرار جمعيات واتحادات الفنانين المهنية يجب أن يلعب دوراً مهماً في هذا المجال فضلاً عن كافة المسائل الأخرى المتعلقة بحياة الفنان.

هذا الموقف الحيوي من جانب الجمعيات المهنية يمكن أن يقدم الكثير لحماية حرية التعبير الفني وضمان الدفاع عنه وترويج مصالح الفنانين من قبل الأشخاص المؤهلين للقيام بذلك. وشددت عدة وفود على أن الفنانين يجب أن يكون لهم الحق بتشكيل مثل هذه الجمعيات والاتحادات وعلى أن العضوية فيها يجب أن تكون طوعية.

17- ذكر عدد من الوفود الأخرى، فيما وافقوا على مبدأ أن حرية الفنان في التعبير يجب أن تكون مضمونة، وأن تكون حقوقه وواجباته الاجتماعية متساوية مع كافة المواطنين الآخرين، أن الفنان، كعامل / موظف ثقافي، عليه مسؤوليات محددة لعدم إساءة استغلال نفوذه على صياغة وتشكيل الرأي العام، وخاصة فيما يتعلق بالشباب. ومن جهة تأثيرهم على المجتمع، يمكن للفنان، وربما يتوجب عليه، القيام بدفع مهم لقضايا مثل ترويج نزع السلاح والسلام، التعاون والتفاهم الدولي، وإنهاء الاستعمار الجديد، والعنصرية، والتمييز العنصري. يجب الإقرار بإسهام العامل الثقافي في تطور الثقافات الوطنية، تشكيل الهوية الثقافية، التغيير الاجتماعي والسياسي، ومكافأة هذا الإسهام من قبل سلطات الدولة. يمكن النظر إلى الفنان على أنه ثروة ثقافية أو جزء من التراث الثقافي، يجب إتاحة الوصول إلى أعماله من قبل الجميع، كما يجب ضمان مستواه المعيشي، وهذا من صالح رفاه المجتمع نفسه. وإدماج الفنان داخل المجتمع كعامل ثقافي وتوفير الفرصة أمامه ليخدم الصالح العام، مع توظيف مقدراته الإبداعية إلى الحد الأقصى، والتوفيق بين حاجته للحرية ومسؤولياته الاجتماعية الطبيعية التي لا غنى عنها.

اللجنة الخاصة للخبراء الحكوميين، المنعقدة للتحضير لمسودة توصيات حول وضع الفنان، تقرير نهائي، اليونسكو، باريس، 25 فبراير-7 مارس 1980.

أمور عدة تتغير بسرعة بالغة

أدهشت السرعة التي تطورت بها العولمة في التسعينات الكثيرين. فلم يكن مدى وكثافة الظاهرة متوقعين من قبل المنظمات الدولية، ولم تكن اليونسكو قد أدخلتها في خطط أعمالها. هذا التغير المتعدد المظاهر، والذي كان من الصعب بصورة متكررة الإحاطة به، استدعى تفكيراً جديداً.

المهمة الأولى كانت تحديد ما الذي جرت عولمته (تقنيات جديدة، شبكات معلومات، تدفق مالي) وما الذي بقي بعيداً عن هذه الحركة الإجمالية، على صعيد الهياكل الاقتصادية والإنتاجية وأنماط الحياة ومنظومات الرموز.

كان من الضروري كذلك لليونسكو أن تفهم التأثير الحقيقي للعولمة على مجتمعات بشرية مختلفة، حتى تتمكن من وضع مناهج جديدة للعمل. تضمنت هذه المهمة الفورية الحاجة إلى تنحية كافة الأفكار والأحكام المسبقة جانباً، سواء كانت مواتية أم غير مواتية للعولمة.

أحد المفكرين القلائل الذين حاولوا الإحاطة بكافة المسائل المتضمنة كان عالم الاجتماع مانويل كاستيلس، ولد عام ١٩٤٢، البروفسور الفخري لعلم الاجتماع بجامعة بيركلي (كاليفورنيا) ومؤلف دراسة ضخمة من ثلاثة مجلدات عن عصر المعلومات، وهو أحد ابرز المحللين الحاليين للعولمة.

ماذا نفعل بالعولمة؟

قرر آخر اجتماع لمجموعة الثماني (القوى الصناعية الثماني الأولى على العالم) للمرة الأولى أن العولمة تحتاج إلى «أنسنتها». فهل يعني هذا أنها لا إنسانية حالياً؟

- إنها إنسانية جداً ومبدعة للغاية في عيون القوي ولا إنسانية لدى الضعيف. إنها تخلق استقطاباً غير مسبوقاً.

رفع ثلث سكان العالم بصورة كبيرة مستواهم المعيشي ووسعوا من مواردهم الثقافية والتقنية. أما الوجه الآخر للعملة فهو أن تقرير التنمية البشرية الأخير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) أظهر نمواً هائلاً في اللامساواة والفقر، إضافة إلى الإقصاء والتهميش الاجتماعي في أرجاء العالم كافة، مع قلة من الاستثناءات الكبيرة من بينها الهند والصين وتشيلي.

يعيش 40 في المائة من سكان الكوكب في بؤس على أقل من دولارين في اليوم. وضمن هذه الفئة، تعيش أعداد متزايدة في فقر مدقع، خاصة الفقر الثقافي. لا أحد وسط هذه المحنة بإمكانه تحقيق أي استفادة من انبعاث مجتمع المعلومات. لذا فإن «أنسنة» العولمة تعني إحكام كافة القدرات الإبداعية الهائلة للتقنيات الجديدة، وللإنتاجية الاقتصادية وللاتصالات العالمية عبر شبكة الانترنت حتى تفيد الناس من خارج القطاعات الأكثر تقدماً وتعليماً وتعقيداً في البلدان الأكثر قوة. لكن هذا محض حلم وهمي حالياً. لقد قيل لنا أن علينا القيام بالأمور بصورة مختلفة، لكن تأثيرات مثل هذا التمييز لم يجر تصحيحها بعد. ما حدث في الواقع كان العكس تماماً.

لقد قاموا بالتحرك سياسياً من خلال القيام بعمل أخلاقي براغماتي نفعي، لإحداث تغيير حقيقي في منطقة جغرافية صغيرة، وخلال زمن محدد أو في مجال محدود. وبالطبع، فإن طرحاً كهذا لا يجلب سوى تغييرات محدودة للغاية مقارنة بكافة التغييرات الضرورية، لكنها فعالة على الأقل. إنها سياسة عملية مصممة لجلب نتائج فورية. وتتضمن الأمثلة الناجحة لهذا الطرح منظمات غير حكومية مثل أطباء العالم وحركة يوبيل 2000، التي حققت نتائج مهمة في حملتها لتخفيف أعباء الديون عن البلدان الأكثر فقراً.

- هل بإمكان سياسة تدريجية كهذه التأثير في هذه القضية الكبرى؟

- رهاني هو أن كل هذه الأنشطة التدريجية والمعزولة، والتي تتضمن مئات الآلاف من الأشخاص، ستتجمع معاً شيئاً فشيئاً لتشكيل شبكات. وآمل أن يتضمن نمو الشبكات في النهاية أولئك الذين يريدون مكافحة التأثيرات الضارة للشبكات الأخرى. وهذه، إلى جوار شبكات المال، والتقنيات، والمعلومات، هي شبكات بديلة لكن بنفس القوة (وبالتالي بنفس الكفاءة) ستتطور وتنقل قيماً بديلة ستتبنى باطراد استراتيجيات سياسية عالمية جديدة.

لكن بعض الميول الجوهرية تظهر حتى قبل أن نصل إلى هذه المرحلة النهائية. أنظروا إلى الحركة النسائية. لقد تمكنت من إطلاق أكبر ثورة ثقافية في تاريخ البشرية دون استخدام الوسائل السياسية التقليدية، ومع ذلك، كانت التغييرات في الممارسات والمدونات الثقافية، أولاً داخل عقول النساء، بعيدة التأثير للغاية لدرجة أصبحت معها الآن مندمجة داخل الأنظمة السياسية، على الأقل عندما تكون تلك الأنظمة ديناميكية نشطة وديمقراطية.

- ماذا عن أولئك الذين يرغبون بالفعل في تغيير الأمور؟

- إقتنع جيلُنا بأن الدولة هي الأداة الرئيسية لتطبيق برنامج سياسي يلبي توقعات واحتياجات المجتمع المدني. لكن ما الذي بإمكان الدولة القيام به اليوم وهي تواجه آلة مالية وآلة إعلامية؟ فلديها مساحة مناورة محدودة جداً. والناس الذين يرغبون بتغيير الأمور أو القيام في الحياة بما هو أكثر من مجرد جني أموال يطورون طريقة جديدة لممارسة السياسة، وهذه المرة دون أي وساطة من الدولة.

مانويل كاستيلس، «المواطن مقابل الآلة»، مقابلة مع رينيه ليفورت، دورية رسالة اليونسكو، أكتوبر 1999.

نهاية التصلّب الرسمي

إن ما يميز الوضع الراهن بشكل أفضل هو بلا جدال حرية النبرة والانفتاح العقلي الجلي. تجد اللغة الرسمية المتخشبة نفسها في مُعارضة متزايدة مع التفكير العفوي، وأحياناً الاستفزازي ولكن دائماً المحفز للأرواح الحرة. ليس مدهشاً العثور على فلاسفة يميزون أنفسهم في هذا الإطار. فرناندو سافاتور أحد هؤلاء. ولد في العام ١٩٤٧ في سان سيباستيان (اسبانيا) ومؤلف أكثر من ٤٠ كتاباً ترجمت في أغلبيتها، وهي موجهة إلى عموم الناس. هذا الاختصاصي في علم الأخلاق يعيش منذ عدة سنوات تحت حماية حراس شخصيين بعد أن حكمت عليه الحركة الباسكية الانفصالية بالموت.

وهو يتحدى في هذه المقابلة عدة أحكام مسبقة واسعة الانتشار تتعلق بشرور العولمة، ومخاطر التوحيد القسري والحاجة الملحة للدفاع عن كافة الأقليات، أياً كانت.

هل خطر التماثلية متخيلاً؟

- قد يفكر الناس أنك ضد الأقليات ...

- أنا لست ضد الأقليات. فنحن جميعاً ننتمي إلى أقليات يصورها الآخرون كمجموعات من المتحمسين ومجموعات مصالح أو أديان. أنتمي إلى أقلية من الأشخاص الذين يحبون سباقات الخيول، لكن الانثربولوجيين لا يعتدون بنا، ولسنا ممثلين في الأمم المتحدة. والعالم مليء بمثل هذه المجموعات، ولا يوجد خطأ حول ذلك. وما أنا ضده هو الأشخاص الذين يخترعون هويات لمجموعات محددة ويتشطون بالإنسانية أكثر، بدلاً من السعي لجلب فوائد العولمة للجميع. خاصة عندما تشتمل تلك الهويات على ختان الإناث أو عدوانات أخرى من هذا النوع.

- لكن ألا يوجد خطر في التماثلية؟

- لا يجب أن نعبد بشكل مهووس الاختلاف ولا أن نرفض بشكل مفرط التشابه. لم يكن الاختلاف قط جيداً لذاته. بعض الاختلافات ضرورية ومثرية وتزيد قيمة التجربة الانسانية، لكن أخرى هي بقايا فظيعة لماضٍ منحط يستحسن نسيانها بأسرع ما يمكن. فالعبودية – مثلاً – مختلفة عن عقد للتوظيف، لكن عقد التوظيف أفضل، وسيكون من السخف من اجل التنوع أن يتمتع بعض الأشخاص بعقود عمل وآخرون يستعبدون. وأفضل أن يكون العالم كله متعلماً، وأن يكون لديه ضمان اجتماعي ويمنح حماية للأطفال، والنساء الحوامل وكبار السن. من المشفق أن العالم يصبح أكثر تماثلاً من النواحي التجارية فقط، مع اندفاع رأس المال يجر وراءه المضاربات المالية، وليس في الأمور المطلوبة مثل التعليم والدفاع عن حقوق الإنسان.

- كيف تفهم العولمة؟

- لسوء الحظ، وعلى الرغم من خرافة أخرى أسمعها كثيراً، لا أرى العالم يتحرك تجاه التماثلية وأنا آسف لذلك أحياناً لأن الاختلافات بين السويد ورواندا تتزايد، ولن تتقلص. وبعض البلدان لديها مظاهر مروعة في هذا الجانب لدرجة أنك تتمنى عالماً أكثر تماثلية على صعيد احترام الحقوق الأساسية.

- أية خصوصية يجب أن ندافع عنها هذه الأيام؟

-عن القدرة الخلاقة وعن كافة إمكانيات الإبداع، أياً كانت. لن تساعد مطلقاً المحافظة على بعض خصوصيات الهوية تحت ذريعة كونها موجودة هنا دائماً، عندما يكون الأمر في الواقع مجرد دعوة لأربعة أو خمسة من خبراء الفولكلور (الأدب الشعبي)، وعلماء الآثار والانثربولوجيين لاستحضار هوية تاريخية لفرضها.

وأنا لست قلقاً بأدنى شكل حول مصير خصوصيات الهويّة التي لا تثيرني ولا أخاف على التعددية، التي أعتقد أنها مضمونة لأن الناس سيولدون دائماً مختلفين عن بعضهم.

فرناندو سافاتور، «رهين النقاء»، مقابلة مع لوسيا اغليسياس كوننتز، دورية رسالة اليونسكو، يوليو– أغسطس 2001.

عُمان، مسقط **احتفالات عيد الأضحى المبارك**



الكوني، المختلف والمتعدد

الكونيُّ ليس التماثلي. يجب أن يُحترم تنوع القيم المشتركة وحقوق الإنسان. التنوع والتعدد، فكرتان متقاربتان بشدة، ولكن يجب مع ذلك التمييز بينهما، بنفس الطريقة التي يتوجب بها تمييز الملكية الثقافية عن أنواع أخرى من البضائع.
فبعد كل شيء، لا يمكن نسيان أن قوى السوق هي التي تحكم أغلب المبادلات في عالم اليوم. التماثل القسري ليس بالضرورة هو الشيطان بعينه، وكافة التفردات، بالطبيعة، لا تستحق الدفاع عنها وحمايتها ببساطة لأنها فردية.
ووسط كل هذه التقييدات، وفي هذا الموقف المعقد، يحاول إعلان اليونسكو العالمي حول التنوع الثقافي وضع القواعد الضرورية وتعزيز التعددية والتنوع الثقافي دون حصرهما ضمن قيود ضيقة.

الإعلان العالمي حول التنوع الثقافي

الهوية والتنوع والتعددية

المادة 1: التنوع الثقافي بوصفه تراثاً مشتركاً للإنسانية

تتخذ الثقافة أشكالاً متنوعة عبر المكان والزمان. ويتجلى هذا التنوع في أصالة وتعدد الهويات المميزة للمجموعات والمجتمعات التي تتألف منها الإنسانية. والتنوع الثقافي، بوصفه مصدراً للتبادل والتجديد والإبداع، هو ضروري للجنس البشري ضرورة التنوع البيولوجي بالنسبة للكائنات الحية. وبهذا المعنى، فإن التنوع الثقافي هو التراث المشترك للإنسانية، وينبغي الاعتراف به والتأكيد عليه لصالح أجيال الحاضر والمستقبل.

المادة 2: من التنوع الثقافي إلى التعددية الثقافية

لا بد في مجتمعاتنا التي تتزايد تنوعاً يوماً بعد يوم، من ضمان التفاعل المنسجم والرغبة في العيش معاً فيما بين أفراد ومجموعات ذوي هويات ثقافية متعددة ومتنوعة ودينامية. فالسياسات التي تشجع على دمج ومشاركة كل المواطنين تضمن التلاحم الاجتماعي وحيوية المجتمع المدني والسلام. وبهذا المعنى، فإن التعددية الثقافية هي الرد السياسي على واقع التنوع الثقافي. وحيث أنها لا يمكن فصلها عن وجود إطار ديمقراطي، فإنها تيسر المبادلات الثقافية وازدهار القدرات الإبداعية التي تغذي الحياة العامة.

المادة 3: التنوع الثقافي بوصفه عاملاً من عوامل التنمية

إن التنوع الثقافي يوسع نطاق الخيارات المتاحة لكل فرد؛ فهو أحد مصادر التنمية، لا بمعنى النمو الاقتصادي فحسب، وإنما من حيث هي أيضاً وسيلة لبلوغ حياة فكرية وعاطفية وأخلاقية وروحية مرضية.

التنوع الثقافي وحقوق الإنسان

المادة 4: حقوق الإنسان بوصفها ضماناً للتنوع الثقافي

إن الدفاع عن التنوع الثقافي واجب أخلاقي لا ينفصل عن احترام كرامة الإنسان. فهو يفترض الإلتزام باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وخاصة حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات وحقوق السكان الأصلية. ولا يجوز لأحد أن يستند إلى التنوع الثقافي لكي ينتهك أو يحدّ من نطاق حقوق الإنسان التي يضمنها القانون الدولي.

المادة 5: الحقوق الثقافية بوصفها إطاراً ملائماً للتنوع الثقافي

الحقوق الثقافية جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان التي هي حقوق عالمية ومتلازمة ومتكافلة. ويقتضي ازدهار التنوع المبدع الإعمال الكامل للحقوق الثقافية كما حُددت في المادة 27 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي المادتين 13 و15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبناء على ذلك ينبغي أن يتمتع كل شخص بالقدرة على التعبير عن نفسه وإبداع أعماله ونشرها باللغة التي يختارها، وخاصة بلغته الأصلية. ولكل شخص الحق في تعليم وتدريب جيدين يحترمان هويته الثقافية احتراماً كاملاً. وينبغي أن يتمتع كل شخص بالقدرة على المشاركة في الحياة الثقافية التي يختارها وأن يمارس تقاليده الثقافية الخاصة، في الحدود التي يفرضها احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

المادة 6: نحو تنوع ثقافي متاح للجميع

إلى جانب كفالة التداولة الحر للأفكار عن طريق الكلمة والصورة، ينبغي الحرص على تمكين كل الثقافات من التعبير عن نفسها والتعريف بنفسها. ذلك أن حرية التعبير، وتعددية وسائل الإعلام، والتعددية اللغوية، والمساواة في فرص الوصول إلى أشكال التعبير الفني والمعارف العلمية والتكنولوجية، بما في ذلك المعارف في صورتها الرقمية، وإتاحة الفرصة لجميع الثقافات في أن تكون حاضرة في وسائل التعبير والنشر، هي كلها ضمانات للتنوع الثقافي.

التنوع الثقافي والإبداع

المادة 7: التراث الثقافي بوصفه مصدراً للإبداع

إن كل إبداع ينهل من منابع التقاليد الثقافية، ولكنه يزدهر بالاتصال مع الثقافات الأخرى. ولذلك لا بد من صون التراث بمختلف أشكاله وإحيائه ونقله إلى الأجيال القادمة كشاهد على تجارب الإنسان وطموحاته، وذلك لتغذية الإبداع بكل تنوعه والحفز على قيام حوار حقيقي بين الثقافات.

المادة 8: السلع والخدمات الثقافية بوصفها متميزة عن غيرها من السلع والخدمات

في مواجهة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية الحالية، التي تفتح آفاقاً فسيحة للإبداع والتجديد، ينبغي إيلاء عناية خاصة لتنوع المنتجات الإبداعية والمراعاة العادلة لحقوق المؤلفين والفنانين وكذلك لخصوصية السلع والخدمات الثقافية التي لا ينبغي اعتبارها، وهي الحاملة للهوية والقيم والدلالة، سلعاً أو منتجات استهلاكية كغيرها من السلع أو المنتجات.

المادة 9: السياسات الثقافية بوصفها حافزاً على الإبداع

إلى جانب ضمان التداول الحر للأفكار والمصنفات، ينبغي أن تكفل السياسات الثقافية تهيئة الظروف المؤاتية لإنتاج ونشر سلع وخدمات ثقافية متنوعة، وذلك عن طريق صناعات ثقافية تملك الوسائل اللازمة لإثبات ذاتها على الصعيدين المحلي والعالمي. ويرجع لكل دولة، مع احترام التزاماتها الدولية، أن تحدد سياساتها الثقافية وتنفذها بأفضل الوسائل التي تراها، سواء بالدعم التنفيذي أو بالأطر التنظيمية الملائمة.

التنوع الثقافي والتضامن الدولي

المادة 10: تعزيز القدرات على الإبداع والنشر على المستوى الدولي

إزاء أوجه الاختلال التي يتسم بها في الوقت الحاضر تدفق وتبادل السلع الثقافية على الصعيد العالمي ينبغي تعزيز التعاون والتضامن الدوليين لكي يتاح لجميع البلدان، وخاصة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، إقامة صناعات ثقافية قادرة على البقاء والمنافسة على المستوى الوطني والدولي.

المادة 11: إقامة شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني

لا يمكن لقوى السوق وحدها أن تكفل صون وتعزيز التنوع الثقافي الضامن للتنمية البشرية المستديمة. ويجدر في هذا الإطار التأكيد من جديد على الدور الأساسي الذي تؤديه السياسات العامة، بالتشارك مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

المادة 12: دور اليونسكو

تقع على عاتق اليونسكو، بحكم رسالتها ومهامها، مسؤولية ما يلي:

(أ) التشجيع على مراعاة المبادئ المنصوص عليها في هذا الإعلان عند إعداد استراتيجيات التنمية في مختلف الهيئات الدولية الحكومية؛

(ب) الاضطلاع بدور الهيئة المرجعية والتنسيقية فيما بين الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، من أجل الاضطلاع بصورة مشتركة بصياغة مفاهيم وأهداف وسياسات تراعي التنوع الثقافي؛

(ج) مواصلة نشاطها التقنيني وعملها في مجال التوعية وبناء القدرات، في المجالات ذات الصلة بهذا الإعلان والداخلة في نطاق اختصاصها؛

(د) المساعدة على تنفيذ خطة العمل التي ترد خطوطها الأساسية مرفقة بهذا الإعلان.



«ثروة العالم الثقافية هي تنوّعه في الحوار»

لقد اعتمد «إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوّع الثقافي» بالإجماع في ظرف خاص للغاية. فقد جاء هذا الاعتماد غداة أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، وكان المؤتمر العام، المنعقد آنذاك في دورته الحادية والثلاثين، هو أوّل اجتماع يعقد على المستوى الوزراي بعد تلك الأحداث الرهيبة؛ فكان فرصة سانحة للدول الأعضاء كي تؤكّد فيها مجدداً قناعتها بأن الحوار بين الثقافات هو أفضل ضمان للسلام، وكي تعرب عن رفضها القاطع لمقولة حتمية النزاعات بين الثقافات والحضارات.

فإصدار وثيقة تقنية بهذه الأهميّة يشكل سابقة بالنسبة للمجتمع الدولي. فهي تضع التنوّع الثقافي في مصاف «التراث المشترك للإنسانية» الذي «هو ضروري للجنس البشري ضرورة التنوّع البيولوجي بالنسبة للكائنات الحيّة»، وتجعل من الدفاع عنه واجباً أخلاقياً ملزماً، لا ينفصل عن احترام كرامة الإنسان.

وإذ يرمي الإعلان إلى صون التنوّع الثقافي باعتباره كنزاً حياً وبالتالي كنزاً متجدداً، إذ لا يجوز أن ينظر إليه كتراث راكد بل كعملية تمثل ضمانة لبقاء البشرية؛ فإنه يرمي أيضاً وفي الوقت ذاته إلى تفادي أوجه التفرقة وظواهر الأصولية، التي ترسّخ وتقدّس هذه الفوارق بإسم الاختلافات الثقافية، مناقضة بذلك الرسالة التي ينادي بها الإعلان العلمي لحقوق الإنسان.

كما يشدّد إعلان اليونسكو العالمي على ضرورة أن يعترف كل فرد لا بالغيرية بمختلف أشكالها فحسب، بل وأيضاً بتعدّد ذاتيات الغير في كنف مجتمعات تتسم ذاتها بالتعددية. فبهذا الاعتراف فقط يمكن صون التنوّع الثقافي بوصفه عمليّة تطورية ومنهلاً للقدرة على التعبير والإبداع والتجديد. ولقد تم تجاوز النقاش بين البلدان التي تميل إلى الدفاع عن السلع والخدمات الثقافية «التي لا ينبغي اعتبارها، وهي الحاملة للهوية والقيم والدلالة، سلعاً أو منتجات استهلاكية كغيرها من السلع أو المنتجات»، وبين البلدان التي تصبو إلى إعلاء شأن الحقوق الثقافية، إذ أن الإعلان ألف بين الموقفين، وأبرز العلاقة السببيّة التي تجمع بين هذين النهجين المتكاملين، فالواقع هو أنه لا وجود لأحدهما دون الآخر.

إن هذا الإعلان، المقترن بخطوط أساسية لخطة عمل، يمكن أن يشكل أداة رائعة للتنمية تتضمن القدرة على إضفاء الطابع الإنساني على ظاهرة العولمة. وهو بطبيعة الحال، لا يملي أي تعليمات محددة على أحد، وإنما توجهات عامة من شأنها أن تُترجم إلى سياسات تجديدية من قبل الدول الأعضاء ضمن إطار السياقات الخاصة بها، وبالتشارك مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

لقد أصبح هذا الإعلان الذي يحارب مظاهر التقوقع والانغلاق المبنية على الأصولية، بتعميم منظور للعالم أكثر انفتاحاً وإبداعاً وديمقراطية، يُعدّ من الآن فصاعداً من بين النصوص المؤسّسة لفلسفة أخلاقية جديدة تعمل اليونسكو على نشرها في بداية القرن الحادي والعشرين؛ وهو نص آمل أن يكتسب ذات يوم نفس القوة التي اكتسبها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

كويشيرو ماتسورا
المدير العام

رؤية للغد

كويشيرو ماتسورا




مدير عام اليونسكو **السيد كويشيرو ماتسورا**


اليونسكو **سفراء النوايا الحسنة**

تعد أهلية استباق الأحداث والإعداد لها من أهم الخصائص التي يجب أن نطورها في الأجيال الصاعدة. وهي دون أدنى شك من مواهب اليونسكو الخاصة التي تمت تنميتها بشكل مستمر من خلال التركيز على العمل الوقائي الذي بات معترفا به عالميا اليوم. وتعكس هذه المبادئ إيمانا بضرورة التحضير للتغيرات واستخدام المعرفة والتجربة والتمرس للعب دور ريادي في عملية التغيير وعدم الاكتفاء بلعب دور المتفرج. وهذا هو بالتحديد ما تسعى اليونسكو باستمرار للقيام به.

إن لليونسكو دوراً خاصّاً جداً في إطار المنظومة الأممية، وهو العمل كشبكة تؤسس لمجموعة من الشراكات الحكومية وغير الحكومية، العامة والخاصة، تجمع بمجملها خصائص وموارد مختلفة لتحقيق هدف معين تضعه اليونسكو. ولقد تجلى ذلك بشكل واضح خلال القمم المختلفة التي رعتها اليونسكو والتي نجحت في إيجاد حوار بناء بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني. ومنذ بعض الوقت، تمكنّا من توسيع هذا التعاون خارج إطار الشبكة لما اتفق على تسميته «عائلة اليونسكو» التي باتت تضم لجاناً وطنية وكراسي جامعيةً ترعاها اليونسكو ومراكزاً (فئة ثانية) ونوادي وتجمعات وبرامج تعاون بين الحكومات وغيرها. وتستمر توسعة هذه الشراكة الآن لتضم شركاء ومساهمين جدد من القطاع الخاص. وتساهم هذه الشراكات الجديدة والمتنوعة في تعزيز مرونة المنظمة. ورغم التقدم الكبير الذي تمكنّا من تحقيقه في هذا الإطار، إلا إننا بحاجة لبناء إستراتيجية طويلة المدى تحدد نوع الشراكة التي نريدها مع القطاع الخاص وأهدافها.

من خلال تنمية هذا التفوق النسبي لليونسكو، سيكون بإمكاننا تقديم «قيمة مضافة» تعجز الانتدابات والهيكلية وحدها عن تحقيقها.

دعوني أقدم لكم بعض الأمثلة عن كيفية إعادة تقييم ريادتنا من خلال التركيز على هذه الخصائص الثلاث في المستقبل.

لنبدأ بالتعليم، حيث تم التأكيد خلال هذا المؤتمر على كون «التعليم للجميع» أولوية قصوى لليونسكو. ويعد التعليم للجميع وسيلة لتحسين حياة البشر وتطوير مجتمعاتهم.

لذا، فإن لليونسكو دورا مميزا في مجال التعليم نظرا لكون جميع أهدافها تعليمية في المبدأ. في الوقت ذاته، فإنه لا توجد مؤسسة غير اليونسكو تتعاطى الشأن التربوي وتستفيد من المساهمات التي تقدمها القطاعات الأخرى في هذا الشأن وهنا يكمن التحدي الفعلي في كيفية تحديد دور هذه المساهمات المختلفة في تعزيز التعليم.

تعد هذه النقطة أساسية لدور التعليم في محاربة الفقر والحد من التمييز وعدم المساواة الاجتماعية. ويبدو ذلك جليا من خلال الترابط الكبير بين التعليم واللغة والثقافة والحاجة إلى توفير مصادر تعليم علمية وعالية الجودة. ويجب أن تشمل عملية التعليم مجالات العلوم والتعايش بين الثقافات واللغات والحقوق والواجبات والقدرة على التعامل مع التغييرات. لذا، فأن التعليم للجميع ليس مجرد أرقام، بل هو بالفعل يعكس العلم بجميع ثرواته.

وقد تم بناء شراكات متعددة الإسهامات للعب دور في عملية التعليم للجميع حيث تستمر اليونسكو في سعيها الدءوب لتسهيل ودعم هذا التطور من خلال لعب دور «الوسيط النزيه». وقد انتشرت عملية التعليم للجميع بشكل مرض على الصعيد العالمي إلا إنها تحتاج لمزيد من التوسعة على الصعيدين الإقليمي والمحلي. ولكي نحقق أهداف التعليم للجميع بحلول عام 2015، يجب تحسين مستوى تمثيل المؤسسات الخاصة والقطاع الخاص في المؤتمرات التي يتم خلالها تحديد سياسات وإستراتيجيات «التعليم للجميع».

أما الجانب الثالث من تفوقنا النسبي، وهو الوقاية، فإنه يتجلى من خلال التقارير التي تعدها الجهات المختصة والتقارير السنوية عن تطور «التعليم للجميع». وهي بمثابة إنذارات للدول والجهات المعنية بضرورة تعديل وتغيير بعض السياسات لضمان نجاح المخطط. وستستمر اليونسكو في تعزيز هذا الدور من خلال الحوار المستمر مع الحكومات، وبخاصة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، إضافة إلى التأكد من إيصال المعلومات بشكل واضح للجهات المعنية.

وتتجلى جوانب تفوقنا النسبي بشكل واضح في موضوع المياه، وهو موضوع يحتل الأولوية في نطاق العلوم الطبيعية وعلاقته بالكوارث الطبيعية، حيث تلتقي جهود قطاعاتنا المختلفة في تحليل المعطيات وإيجاد الحلول وتطوير السياسات. وهنا تبرز أهمية تعزيز شبكة المؤسسات (فئة ٢) لضمان أفضل النتائج، حيث أثبتت كارثة أمواج المد (تسونامي) في المحيط الهندي أهمية دمج التعليم والوعي العام في أي نظام إنذار مبكر وضرورة إدخالهما في الثقافة لضمان نجاحهما.

إن الغاية من العلوم الإنسانية والاجتماعية هي إيجاد فهم أكبر للمجتمعات المختلفة والتغييرات التي تخضع لها لتُمكّننا بالتالي من التعامل معها.

وهنا أيضا، فإن الفضل يعود إلى الشراكات المتنوعة والحوار المتعدد الذي أطلقته ورعته اليونسكو والذي مكنها من أداء مهامها وتحليل الواقع بشكل ايجابي.

وينطبق ذلك على أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا وأخلاقيات العلوم الحيوية بشكل خاص، حيث نجحت منظمتنا في أن تصبح منصّةً معتمدة للحوار والتنسيق من قبل الحكومات والمجتمع العلمي والمجتمع المدني ومؤسسات الأمم المتحدة.

ومن الأمور المثيرة للقلق التي علينا التعامل معها هو انتشار ظاهرة الإرهاب والعنف العرقي والأوبئة والأزمات التي تطال الحوار بين الثقافات وغيرها من الأمور التي تؤثر سلباً على مجتمعاتنا. لذا فإنه من الضروري تركيز اهتماماتنا على هذه المشاكل. وتعتمد اليونسكو على القيم العالمية للعدالة والحرية والكرامة الإنسانية في التعاطي مع هذه الأمور، لذا فإنني أؤمن بضرورة التوسع في مجالات الحوار بين الثقافات والأديان وتعليم التاريخ إذا ما أردنا الحصول على مجتمعات تعددية.

وفي مجال الثقافة، الذي تحتلّ فيه اليونسكو مركزاً ريادياً بالإجماع، فإن خصائصنا الثلاث التي تحدثت عنها سابقا تبدو مناسبة تماما لمواجهة التحديات.

وقد أصبح الدفاع عن التنوع الثقافي من الأمور الجلية والضرورية جداً مؤخراً بموازاة العولمة، وهو ما دأبت اليونسكو على تعزيزه طوال السنوات الماضية. وقد أبدت الدول الأعضاء اهتماما واضحا في جعل التنوع الثقافي من أولويات المنظمة في السنوات المقبلة ووضعته في إطار «التراث المشترك للبشرية» من خلال إعلان اليونسكو العالمي حول التنوع الثقافي.

وفي هذا الإطار أيضا، وضعت اليونسكو عدداً من الوسائل التي تهدف إلى حماية التعددية الثقافية والتي تتجلى ليس فقط من خلال الموروث المادي واللامادي بل من خلال أشكال الإبداع الحديثة. وعبر ذلك، ستتمكن المنظمة من منع فقدان موروثات بشرية في المستقبل. كما ستحاول حماية التنوع الثقافي في العالم.

وقد شكل ميلاد معاهدة جديدة حول حماية وتعزيز تعددية التعبير الثقافي اللمسات الأخيرة للإطار العام بدعم غير مسبوق من قبل غالبية الدول الأعضاء. وعند هذا التقاطع، لا يسعني سوى أن آمل أن تبدد التجربة مخاوف الدول التي لم تصادق على المعاهدة حتى الآن والتي تنص المادة الثانية منها على أن «لا يحق لأي طرف أن يستغل مواد هذه المعاهدة لانتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي يحددها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان».

ويجب علينا الآن أن نحرص على تنفيذ هذه الوسائل عملياً.

ويتطلب قطاع الثقافة منّا العمل خارج إطار «الجدران». وكما تم التأكيد خلال القمة العالمية حول «التنمية المستدامة» في جوهانسبرغ، فإن التنوع الثقافي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد والمجتمع والبيئة والتعليم. ويساهم تاريخ وتجربة اليونسكو في وضعه في المكان المناسب لإثراء هذه التجربة.

لذا، علينا العمل في إطار اللغة التي تعتبر «نافذة في المعرفة» مع انتشار العولمة، ومن هنا يتأتى حرص اليونسكو على مشروع مستقبلي يضمن حصول جميع اللغات على فرصة عادلة للاستفادة والاندماج في الأنظمة التعليمية والصناعية والعلمية الحديثة. وعليه، فإن أمام المجتمعات مسؤولية تطوير وتحديث أطر الترجمة لمواكبة ركب التطور العالمي بشكل مستمر.

وباستطاعة الشراكات المتعددة الإسهامات لعب دور محوري في تعزيز الإبداع والتبادل الثقافي. ودور اليونسكو هنا يقتصر على كونها «وسيطاً نزيهاً» يؤمن عبر حياديته مساحة لتبادل الأفكار المثمرة والجديدة. ومن خلال دور الوسيط هذا، تستطيع اليونسكو توفير الريادة والرؤية للغد.